# مؤتمر العمل العربي

## الدورة الثامنة والأربعون

جمهورية مصر العربية ، 18 - 25 سبتمبر / أيلول 2022

# البند الأول

## تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي

## القسم الثاني

### تقرير عن نشاطات وإنجازات منظمة العمل العربية خلال عام 2021

## تقديـــم

يتناول القسم الثاني من البند الأول المدرج على جدول أعمال الدورة (48) لمؤتمر العمل العربي (سبتمبر / أيلول 2022) تقريراً عن نشاطات وانجازات منظمة العمل العربية خلال الفترة من يناير / كانون الثاني 2021 وحتى نهاية ديسمبر / كانون الأول 2021، ويأتي هذا التقرير ليتضمن الأنشطة التي أنجزتها المنظمة (مكتب العمل العربي والمعاهد والمراكز التابعة له) من واقع خطتها المعتمدة لعام 2021.

ويندرج تنفيذ منظمة العمل العربية لهذه الأنشطة في إطار استنادها لعدة أسس منها الأهداف والغايات التي نص عليها دستور المنظمة والميثاق العربي للعمل، وتلبية لاحتياجات وتطلعات أطراف الإنتاج الثلاثة للقضايا والمجالات التي يرون أهمية تناولها ودراستها من خلال الأنشطة النوعية التي تنفذها المنظمة، بالإضافة إلى التوجهات والسياسات العامة التي تتضمنها قرارات وتوجهات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمؤتمر العام ومجلس الإدارة وذلك إلى جانب ما تتضمنه الوثائق والأدبيات والاستراتيجيات الصادرة عن منظمة العمل العربية من توجهات للاسترشاد بها في تنفيذ نشاطاتها وفعالياتها.

وتهدف المنظمة من خلال تنفيذ هذه الأنشطة إلى تعزيز أواصر التعاون والتنسيق مع أطراف الإنتاج الثلاثة وتفعيل التعاون وتوطيد العلاقات مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وبشكل خاص مجلس الجامعة العربية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي وذلك بالإضافة إلى تفعيل العلاقات مع المنظمات العربية والدولية ذات الاهتمام المشترك وفي ضوء اتفاقيات التعاون الموقعة معهم.

ويمكن تلخيص أهم مجالات العمل المنفذة كما يلي:

**أولا: محور الحماية الاجتماعية:**

- مجال علاقات العمل.
- مجال تشريعات ومعايير العمل.
- مجال عمل الأطفال.
- مجال شؤون عمل المرأة العربية.
- مجال الأشخاص ذوي الإعاقة.
- مجال التأمينات الاجتماعية.
- مجال الصحة والسلامة المهنية.

**ثانيا: محور التنمية البشرية والتشغيل:**

- مجال التشغيل وسوق العمل.
- مجال الهجرة.
- مجال الثقافة العمالية وبحوث العمل.
- مجال تنمية الموارد البشرية.

**ثالثا: محور العلاقات العربية والدولية.**

- مجال العلاقات العربية والدولية.
- مجال التعاون الفني.

**رابعا: محور الإعلام والتوثيق والمعلومات:**

- مجال الإعلام والنشر.
- مجال التوثيق والمعلومات.
- مجال الإصدارات والدراسات والترجمة.

**خامسا: محور الاجتماعات الدستورية والنظامية.**

وإنني إذ أعرض هذا التقرير، فإنني أتطلع أن ينال من مؤتمركم الموقر الاهتمام والعناية آملاً تزويدنا بملاحظاتكم ومرئياتكم التي ستكون عونا لمكتب العمل العربي في تنفيذ برامجه وأنشطته المستقبلية على نحو أفضل بما يلبي تطلعات أطراف الإنتاج الثلاثة في الوطن العربي، في إطار تحقيق الأهداف القومية التي نص عليها الميثاق العربي للعمل ودستور المنظمة.

**" والله ولى التوفيق "**

**فايز علي المطيري**

**المدير العام**

# اولاً

# محور الحماية الاجتماعية وعلاقات العمل

جاءت جائحة كورونا وما تبعها من أزمات لتذكر بأهمية الحماية الاجتماعية في توفير الأمن الاجتماعي للطبقات الضعيفة والعمالة الهشة ، مما يستدعي تجديد الدعوة نحو حماية اجتماعية فاعلة أكثر شمولا وعدالة وحيث ان تداعيات الأزمات وما خلفته من ازدياد في نسب الفقر والبطالة جراء التدهور في العديد من الأنشطة الاقتصادية ومن اختلاف في أنماط وآليات العمل في مجالات أخرى فأصبح الخيار صعب بين قبول ادخال المزيد من المرونة على علاقات العمل والحقوق المكتسبة للعمال أو الانضمام إلى صفوف العاطلين.

وقد أحدثت الجائحة تغيرات عميقة فى أسواق العمل أدت إلى بروز بأشكال جديدة من العمل وأنماط جديدة من علاقات العمل تؤثر بلا شك في ممارسة المبادئ والحقوق والحريات النقابية والمفاوضة الجماعية، وبات هناك معالجة لمسائل جديدة مثل العمل عن بعد والآثار السلبية على العمالة الناجمة عن فيروس كوفيد 19، وقد حرصت منظمة العمل العربية على إعداد دليل تفتيش العمل والصحة والسلامة المهنية في إطار الأنماط الجديدة للعمل، يتزود بها مفتشو العمل وأطراف الإنتاج والجهات الحكومية ذات الصلة ، وسيكون هذا الدليل جزء من مجموعة أدلة مكونة لحقيبة التفتيش التي ستمثل مرشدا ومساعدا لتدخل مفتشي العمل والصحة والسلامة المهنية ومنظمات أصحاب الأعمال والعمال في أداء مهامهم ذات الطبيعة الخاصة والمختلفة عن الأشكال المتعارف عليها، وليتسنى لهم ممارسة مهامهم في تناغم مع معايير العمل العربية والدولية والتشريعات الوطنية المعتمدة في هذا المجال.

كما حرصت منظمة العمل العربية خلال الفترة الماضية على إعداد العديد من الدراسات وعقد الاجتماعات والندوات والورش والدورات التدريبية لأطراف الإنتاج الثلاثة لتعزيز التعاون بينهم وتحقيق التكاتف المطلوب لمواجهة التحديات، وعملت هذه الأنشطة على تعزيز مفهوم المفاوضة الجماعية في أوقات الأزمات وتكريس وتعزيز الحماية الاجتماعية لصالح الفئات الهشة والعمالة في القطاع غير المنظم، وقد شارك في تنفيذ برامج هذا المحور إلى جانب إدارة الحماية الاجتماعية بمكتب العمل العربي كل من المركز العربي للتأمينات الاجتماعية بالخرطوم والمعهد العربي للصحة والسلامة المهنية بدمشق والمعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل بالجزائر والمركز العربي لإدارات العمل بتونس.

## اولاً: مجال علاقات العمل:

**ندوة قومية حول "الحوار الاجتماعي ودوره في تنظيم أسواق العمل في ظل الأزمات"**

**الجهة المعنية بالتنفيذ:**

إدارة الحماية الاجتماعية بالتعاون مع المركز العربي لإدارات العمل بتونس

**مكان وتاريخ التنفيذ:**

عبر تطبيق زووم، 7 أبريل / نيسان 2021

**عدد المشاركين:**

56 مشارك

**الدول المشاركة:**

**17 دولة عربية** (الأردن، الامارات، البحرين، تونس، الجزائر، السعودية، السودان، العراق، سلطنة عمان، فلسطين، قطر، الكويت، لبنان، المغرب، مصر، موريتانيا).

**المؤسسات والجهات المشاركة:**

- وزارات العمل في الدول العربية.
- منظمات أصحاب الأعمال في الدول العربية.
- منظمات العمال في الدول العربية.
- الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية.
- الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب.
- المجالس الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية.
- منظمة العمل الدولية.
- المكتب التنفيذي لوزراء الشؤون الاجتماعية والعمل بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

**الأهداف:**

- تعزيز دور الحوار الاجتماعي وتوسيع مجالاته وموضوعاته لتشمل مختلف قضايا العمل والتنمية في أوقات الازمات.

**المحاور:**

- إرساء الحوار الاجتماعي كآلية لتنظيم أسواق العمل في ظل الأزمات.
- دور الحوار الاجتماعي في تطوير تشريعات وبيئة العمل في البلدان العربية.

**اهم النتائج او التوصيات:**

1- دعوة الدول العربية لتفعيل إعلان المبادئ بشأن الحوار الاجتماعي الذي أصدرته منظمة العمل العربية عام 2012، وكذلك التصديق على اتفاقيتي العمل العربية (8) و(11) بشأن الحقوق والحريات النقابية والمفاوضة الجماعية.

2- تفعيل دور إدارات العمل حتى يكون التفاوض مع الشركاء الاجتماعيين منتظماً وفعالاً من خلال آليات التنفيذ والمتابعة .

3- التمسك بحق المفاوضة الجماعية في أماكن العمل باعتبارها من الحقوق الأساسية للعمل ووسيلة لا غنى عنها للدفاع عن حقوق العمال وتعزيز مكاسبهم وارساء الديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

4- توسيع مجال الحوار ليشمل إدارة المنشأة وسبل تحقيق أهداف التشغيل وتوفير كافة المستلزمات اللازمة لرفع الكفاءة الانتاجية والعائد الاقتصادي للمنشأة وتطوير بيئة العمل .

5- تشكيل مجالس ولجان الحوار الاجتماعي على اسس متوازنة ومتساوية مع احترام حق كل طرف في اختيار ممثليه باستقلال كامل .

6- إيجاد المناخ الملائم لعلاقات العمل الجيدة التي تعزز دور التشاور والحوار الاجتماعي والتفاوض وتحفز الاستثمار.

7- العمل على تعزيز وإرساء الحوار الاجتماعي الفاعل والبناء بين مختلف الشركاء الاجتماعيين وتوسيع مظلته لتشمل مؤسسات المجتمع المدني المختلفة لأهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به لمواجهة تداعيات الازمات على الاقتصادات الوطنية وأسواق العمل.

8- أهمية أن يراعي الحوار الاجتماعي التحديات التي تواجه أسواق العمل والتداعيات التي فرضتها أزمة كورونا على مختلف الجوانب الصحية والاقتصادية والاجتماعية وبما يهدف إلى الحفاظ على الوظائف وأدوات الإنتاج.

9- تعزيز دور الاعلام في تسليط الضوء على أهمية الحوار الاجتماعي بين أطراف الإنتاج الثلاثة وضرورة تكاتف كافة الجهات لمواجهة الازمة عبر أساليب الحوار الاجتماعي المختلفة لتحقيق التشاركية في القرار.

10-توسيع مجال الحوار الاجتماعي قدر الإمكان من حيث الصيغ المعتمدة والقطاعات المشمولة ومن حيث مواضيعه ليشمل مختلف القضايا التي تعني أطراف الإنتاج بما في ذلك شروط وظروف العمل، الحقوق الأساسية في العمل، التشغيل، الحماية الاجتماعية، السياسات الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

11-إقامة الحوار الاجتماعي على كافة المستويات (المنشأة، القطاع، المستوى الوطني) وتشجيع الحوار داخل المنشأة باعتبارها الخلية الأساسية لعلاقات العمل والإطار المناسب لبحث المواضيع التي تحظى باهتمام أطراف الإنتاج.

12-تأمين النشاط الفعلي والمنتظم والمجدي للجان والمجالس الاستشارية ومختلف مؤسسات الحوار المذكورة

بالتشريع وإزالة العقبات التي تحول دون إنشائها أو تخلّ بسيرها الطبيعي.

13-غرس ثقافة الحوار على أوسع نطاق لدى أطراف الإنتاج الثلاثة وباعتماد مختلف الوسائل مثل الإعلام والتوعية والتدريب وإبراز مزايا الحوار والتجارب الناجحة وتكريم المنشأت المتميزة في هذا المجال.

14-إيلاء المزيد من الاهتمام بالثقافة العمالية وبتدريب المفاوضين وتنمية معارفهم وقدراتهم بالأخص في مجال تشريعات العمل وأساليب الحوار وتقنيات التفاوض الجماعي.

15-تعزيز دور إدارات العمل في النهوض بالحوار الاجتماعي وبالمفاوضة الجماعية وتقديم المساعدة للأطراف المتفاوضة.

## ثانياً: مجال تشريعات ومعايير العمل:

### 1- الدورة التدريبية الأولى حول "تفتيش العمل والصحة والسلامة المهنية في إطار الأنماط الجديدة للعمل"

**الجهة المعنية بالتنفيذ:**

إدارة الحماية الاجتماعية بالتعاون مع المركز العربي لإدارات العمل بتونس والمعهد العربي للصحة والسلامة المهنية بدمشق

**مكان وتاريخ التنفيذ:**

23-2021/6/24، عبر تطبيق زووم.

**عدد المشاركين:**

72 مشاركاً من ممثلي أطراف الإنتاج الثلاثة في 20 دولة عربية

**الدول المشاركة:**

(الأردن، الامارات، البحرين، تونس، الجزائر، جيبوتي، السعودية، السودان، سوريا، العراق، سلطنة عمان، الصومال، فلسطين، قطر، الكويت، لبنان، المغرب، مصر، موريتانيا، اليمن).

**المؤسسات والجهات المشاركة:**

- وزارات العمل والشؤون الاجتماعية في الدول العربية (إدارات تفتيش العمل والصحة والسلامة المهنية).
- منظمات أصحاب الأعمال
- الاتحادات العمالية

**الأهداف:**

- تطوير منظومة تفتيش العمل والصحة والسلامة المهنية وتحديث أساليب وتقنيات التفتيش.

- التعرف على مقاربة منظمة العمل العربية في مجال تفتيش العمل من خلال معايير العمل العربية ذات الصلة، والوقوف على أهمية تحديث التشريعات الوطنية لمواكبة تحولات عالم العمل.
- تعزيز امتثال أصحاب العمل للقوانين والتشريعات الوطنية.

**المحاور:**

- تفتيش العمل في الأنماط الجديدة للعمل.
- تفتيش الصحة والسلامة المهنية في الأنماط الجديدة للعمل.

**أهم النتائج:**

- تعزيز قدرة مفتشي العمل والصحة والسلامة المهنية على تجاوز الصعوبات التي يواجهونها في إطار الأنماط الجديدة للعمل.

## 2- دورة تدريبية حول "المفاوضة الجماعية في معايير العمل العربية والدولية"

**الجهة المعنية بالتنفيذ:**

إدارة الحماية الاجتماعية بالتعاون مع المركز العربي لإدارات العمل بتونس

**مكان وتاريخ التنفيذ:**

14 – 15 يوليو 2021 عبر تطبيق زووم.

**عدد المشاركين:**

54 مشاركاً من ممثلي أطراف الانتاج الثلاثة في 14 دولة عربية

**الدول المشاركة:**

(الأردن، الامارات، البحرين، تونس، الجزائر، السعودية، العراق، سلطنة عمان، فلسطين، الكويت، لبنان، المغرب، مصر، موريتانيا)

**المؤسسات والجهات المشاركة:**

ممثلي وممثلات أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية

**الأهداف:**

- الاطلاع على الإطار المعياري العربي والدولي للمفاوضة الجماعية.
- التعرف على دور أطراف الإنتاج في النهوض بالمفاوضة الجماعية.
- تعزيز قدرات أطراف الإنتاج الثلاثة في مجال تقنيات ومهارات التفاوض.
- التعرف على التوجهات الجديدة في مجال المفاوضة الجماعية.

**المحاور:**

- المفاوضة الجماعية في معايير العمل العربية والدولية.
- دور أطراف الإنتاج الثلاثة في النهوض بالمفاوضة الجماعية.
- تقنيات ومهارات التفاوض الجماعي.
- التوجهات الحديثة للمفاوضة الجماعية .

**أهم النتائج:**

1- تدريب المنخرطين في المنظمات النقابية على آليات المفاوضة الجماعية.

2- شمول التشريع الوطني على كيفية تنظيم المفاوضة الجماعية واجراءاتها والتوسع في المفاوضة الجماعية على كافة المستويات.

3- سبل مد شمول الاتفاقيات الجماعية على غير المنخرطين في النقابات للاستفادة من المزايا الواردة فيها.

4- استهداف المفاوضة الجماعية للفئات المهمشة والأكثر ضعفاً والتي تضررت من الأزمات.

5- تقييم المفاوضـــات للوقوف على الثغرات التي يلزم معالجتها بعد كل عملية مفاوضـــة جماعية لتلافيها مستقبلاً.

6- تثمين دور المرأة في مجال المفاوضة الجماعية وأهمية إشراكها في فرق التفاوض وإدراج قضايا المرأة العاملة ضمن موضوعات التفاوض.

7- أهمية توافر البيانات والأرقام والمعلومات في نجاح المفاوضة الجماعية.

8- أهمية التصديق على معايير العمل العربية والدولية المتعلقة بالمفاوضة الجماعية، وشكول التشريعات الوطنية على احكام تتعلق بسبل وإجراءات تنظيم المفاوضة الجماعية.

9- التعاون والتنســيق بين أطراف الإنتاج الثلاثة في إعداد فرق تفاوض متجانســة من أبرز عوامل نجاح العملية التفاوضية.

10-التفاوض علم وفن، لذلك يجب الإعداد والتحضير الجيد والواعي والدقيق لكل قضايا وأهداف وعناصر ومواقف واستراتيجيات وتكتيكات التفاوض.

## ثالثاً: مجال عمل الأطفال:

**1- الندوة العربية حول " عمل الأطفال في الدول العربية في ظل جائحة كورونا "**

**الجهة المعنية بالتنفيذ:**

- إدارة الحماية الاجتماعية
- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية - قطاع الشؤون الاجتماعية

- المجلس العربي للطفولة والتنمية
- المكتب الاقليمي للدول العربية بمنظمة العمل الدولية
- برنامج الخليج العربي للتنمية ( اجفند )

**مكان وتاريخ التنفيذ:**

4 اغسطس2021عبر تطبيق زووم

**عدد المشاركين:**

102 مشاركاً من ممثلي أطراف الانتاج الثلاثة في 18 دولة عربية

**الدول المشاركة:**

(الأردن، الامارات، البحرين، تونس، الجزائر، السعودية، السودان، العراق، سلطنة عمان، فلسطين، قطر، الكويت، لبنان، المغرب، ليبيا، مصر، موريتانيا، اليمن)

**المؤسسات والجهات المشاركة:**

- وزارات العمل في الدول العربية.
- منظمات أصحاب الأعمال والعمال في الدول العربية.
- الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية.
- الآليات الوطنية المعنية بالطفولة في الدول العربية.
- المنظمات الإقليمية والدولية ذات العلاقة.
- مؤسسات المجتمع المدني الوطنية والعربية ذات العلاقة.
- الخبراء بصفتهم.
- الإعلام.

**الأهداف:**

- التعريف بتأثير وتداعيات جائحة كوفيد – 19 على عمل الأطفال عالميا وعربيا.
- الوقوف على التدابير الواجب اتخاذها حتى لا تصبح الأزمة ذريعة للدفع بمزيد من الأطفال إلى سوق العمل.
- مناقشة كيفية الحفاظ على المكتسبات التشريعية والاجراءات الحمائية للحد من عمل الاطفال.
- التركيز على تطوير منظومة الحماية الاجتماعية لتشمل الفئات الاكثر احتياجا.

**المحاور:**

- الفجوة الرقمية والتعليم عن بعد، وارتباط ذلك بعمل الأطفال في ظل جائحة كوفيد - 19.
- تقييم الأثر الاقتصادي لكوفيد 19 على عمل الأطفال.

- استجابات الحماية الاجتماعية وأثرها على الحد من فقر الاطفال، وارتباط ذلك بعمل الأطفال في ظل جائحة كوفيد - 19.

**النتائج والتوصيات:**

1. توفير برامج تعليمية عالية الجودة وملائمة لجميع حالات الأطفال المتسربين والمعرضين للعمل وضمان سبل تحقيق الفائدة القصوى، مع دمج التعلم الرقمي في التعليم حتى لا يترك هؤلاء الأطفال مرة أخرى على الجانب الخطأ من الفجوة الرقمية.
2. التأكيد على تعزيز الحماية الاجتماعية الشاملة للجميع بما في ذلك الأطفال خاصة في البيئات الريفية ومناطق النزاعات والصراعات والكوارث، بما يسهم في تقليل ومنع الفقر والضعف والاستبعاد الاجتماعي والتمييز بين الجنسين، وحتى لا تضطر الأسر إلى تشغيل أطفالها للمساعدة في تحسين دخل الأسرة.
3. توفير برامج مكافحة عمل الاطفال لجميع الأطفال بغض النظر عن جنسياتهم أو وضعهم مع التركيز على القضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال.
4. تطبيق وإصلاح الأطر القانونية والتشريعية وفق الالتزامات المترتبة على الاتفاقيات الدولية والإقليمية والقوانين الوطنية من أجل مواجهة عمل الأطفال خاصة أسوأ أشكاله.
5. العمل على بناء قدرات المتخصصين في التعامل مع قضية عمل الأطفال.
6. رفع الوعي بالآثار السلبية لعمل الأطفال، والإجراءات التي يجب اتخاذها لحماية الأطفال منه.
7. وضع مجموعة متكاملة من السياسات التي تتصدى لفقر الأطفال المتعدّد الأبعاد، وتحديد الأولويّات. مع ضرورة مراعاة خصوصيات كل حالة وكل بلد على حده.
8. التّركيز على برامج وسياسات الاستثمار في الأطفال من خلال تيسير حصولهم، وبصرف النظر عن وضعهم الاجتماعي، على حزمة متكاملة من الخدمات الصحية والتعليمية التي تتسم بجودة عالية، والتغذية الكافية، فضلا عن استحقاقات الحماية الاجتماعية.
9. توفير الحماية الاجتماعية للعاملين في القطاع غير النظامي ولحسابهم الخاص والعاطلين عن العمل، مع إيلاء حماية الأطفال العاملين فيه الأولويّة.
10. تطوير وتحديث " الاستراتيجية العربية للحد من عمل الاطفال " لتدعم جهود واستجابات الدول العربية لأي أزمات طارئه مستقبلية.

**2- المشاركة في فعالية " إطلاق الحملة الإعلامية لتوعية الأطفال من مخاطر وسائل الاتصال والتقنية الحديثة"**

**الجهة المعنية بالتنفيذ:**

الامانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الشؤون الاجتماعية) وبالتعاون مع المجلس العربي للطفولة والتنمية

**مكان وتاريخ التنفيذ:**

22 يونيو / حزيران 2021 عبر خاصية زووم

**الجهات والمؤسسات المشاركة:**

- العديد من المنظمات ذات الاهتمام
- مجالس الطفولة بالدول العربية

**طبيعة مشاركة المنظمة:**

مشاركة

**اهداف النشاط:**

توعية الطفل وحمايته في وسائل الاتصال والتقنية الحديثة وتسليط الضوء على مدى تأثيرها على الحياة الثقافية للأطفال

**اهم المحاور:**

- تشجيع الأطفال على استخدام منصات وسائل التواصل الاجتماعي لتعزيز تعلمهم، وحماية أنفسهم من المحتالين والمتنمرين عبر الإنترنت، وكيف يمكن للوالدين تقديم نموذج للتوازن في استخدام مواقع التواصل الاجتماعي .
- عرض الحلقة الأولى من سلسلة الفيديوهات (جحا) والتي يمكن مشاهدتها تباعا بواقع حلقة اسبوعيا عبر مواقع التواصل الاجتماعي
- عرض لفيديو يستعرض أراء أطفال عرب حول علاقتهم بمواقع التواصل الاجتماعي من حيث نوعية ووقت الاستخدام، ليظهر التفاوت في الاستخدام، وأيضا ما بين المشاهدة والمشاركة حتى صناعة محتوى من فيديوهات تعرض مواهبهم وافكارهم وكذا أحلامهم .

**اهم التوصيات:**

- ❖ دعوة المؤسسات الإعلامية الرسمية والخاصة في الدول الأعضاء للعمل على تخصيص مساحة ضمن برامجها لبث الأعمال التليفزيونية الخاصة بالحملة الإعلامية لتوعية الأطفال من مخاطر وسائل الاتصال والتقنية الحديثة، والدعوة إلى تكريس حماية الأطفال في وسائل الاتصال والتقنية الحديثة من خلال انتاج برامج وافلام توعوية وفق أهداف التنمية المستدامة ومواثيق حقوق الطفل التي تراعي تنمية وحماية الأطفال.

**3-المشاركة في اجتماع اللجنة العربية للطفولة الدورة (25)**

**الجهة المعنية بالتنفيذ:**

الامانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الشؤون الاجتماعية) - إدارة المرأة والاسرة والطفولة

**مكان وتاريخ التنفيذ:**

15 سبتمبر 2021 عبر تقنية الزووم.

**الجهات والمؤسسات المشاركة:**

مشاركة ممثلي الآليات الوطنية المعنية بشؤون الطفولة في الدول العربية، وعدداً من المنظمات الإقليمية والدولية العاملة في مجال حماية وتعزيز حقوق الطفل.

**الأهداف:**

- بحث نتائج خطة العمل التنفيذية التي أقرتها الدورة السابقة للجنة الطفولة العربية المتمثلة بإعداد أجندة التنمية للاستثمار في الطفولة في الوطن العربي ما بعد 2015- 2030.
- استكمال الجهود في إعداد دراسة تحليلية للمنطقة العربية بمناسبة مرور 30 عام على إصدار اتفاقية حقوق الطفل، تأكيداً على التزام جامعة الدول العربية في تعزيز حقوق الطفل وتجسيدها على أرض الواقع عبر مختلف القوانين والسياسات والبرامج والآليات المعتمدة.
- المتغيرات التي شهدتها المنطقة العربية من ضمنها حماية الأطفال في ظل التداعيات السلبية لجائحة كوفيد19، وتعزيز وعي الأطفال في وسائل الإعلام والتقنية الحديثة.
- الجهود التي تقوم بها جامعة الدول العربية في تنفيذ التوصيات الصادرة عن دراسة عمل الأطفال في الدول العربية بالتعاون مع الشركاء من المنظمات الإقليمية والدولية.
- إعلان أسماء المؤسسات الصديقة للطفولة لعام 2021 والتي خصصت لهذا العام حول أفضل المبادرات والجهود لحماية الأطفال في ظل جائحة كوفيد19.

**البنود:**

- البند رقم (1) ( نشاط ما بين الدورتين 24-25 للجنة الطفولة العربية ).
- البند رقم (2) مشروع دراسة حقوق الطفل في الدول العربية بعد 30 عام على اصدار اتفاقية حقوق الطفل.
- البند رقم (3) المؤتمر العربي الخامس رفيع المستوي لحقوق الطفل.
- البند رقم (4) عمل الأطفال في المنطقة العربية.
- البند رقم (5) الاعلام وقضايا الطفولة في المنطقة العربية.
- البند رقم (6) البرلمان العربي للطفل.
- البند رقم (7) الأطفال الذين يتخذون من الشارع مأوى لهم في الوطن العربي.
- البند رقم (8) أجندة التنمية للاستثمار في الطفولة في الوطن العربي 2030.
- البند رقم (9) إعداد قاموس حقوق الطفل.

- البند رقم (10) استخدام التكنولوجيا في الكشف والتدخل المبكر لمساندة الطفل العربي ذي الإعاقة.
- البند رقم (11) جائزة ا لمؤسسات الصديقة للطفولة.
- البند رقم (12) موعد ومكان عقد الدورة السادسة والعشرون للجنة الطفولة العربية.

## رابعاً: مجال شؤون عمل المرأة العربية:

### 1- المشاركة في ندوة المرأة العربية في مواقع صنع القرار.... أين وصلنا وماذا حققنا؟

**مكان وتاريخ التنفيذ:**

10 مارس / آذار 2021

**الجهات والمؤسسات المشاركة:**

العديد من المنظمات العربية والدولية واتحادات العمال في الدول العربية

**طبيعة مشاركة المنظمة:**

إعداد وتقديم محاضرة ضمن برنامج عمل الندوة حول " القيادة النسائية كقوة محفزة لتمكين المرأة في كافة المجالات ".

**اهداف النشاط:**

- التعرف على حجم وطبيعة مشاركة المرأة العربية في مواقع صنع القرار
- تمكين المرأة عبر تعزيز قدراتها السياسية وإتاحة طرق وأدوات تهدف لتنمية الكفاءات النسائية

**اهم المحاور:**

- مكانة المرأة في المجتمع
- معوقات تمكين المرأة
- تصورات وحلول تمكين المرأة من الوصول إلى مواقع صنع القرار
- الاطلاع على التجارب الناجحة في مجال تمكين المرأة العربية

**اهم التوصيات:**

1- منع التمييز في العمل وتحقيق الأجر المتساوي

2- تمكين النساء من النهوض بدورهن وحقهن في البناء الاقتصادي والاجتماعي

3- شمول المرأة العاملة وافراد اسرتها بالضمان الصحي وتوفير السكن الملائم

4- الارتقاء بدور المرأة العربية في العمل النقابي

**2- المشاركة في المنتدى الدولي حول ( ريادة الأعمال النسائية وتمكين المرأة) تحت شعار" ريادة الأعمال النسائية عامل رئيسي وواعد في مستقبل التنمية المستدامة "**

**الجهة المعنية بالتنفيذ:**

منظمة العالم الإسلامي للتربية والثقافة والعلوم

**مكان وتاريخ التنفيذ:**

23 – 25 يونيو 2021

**الجهات والمؤسسات المشاركة:**

- منظمة المرأة العربية
- الهيئات الوطنية للمرأة في الدول العربية
- غرف التجارة والصناعة لصاحبات الإعمال
- العديد من الدول والمنظمات ذات الصلة عربيا وعالميا

**طبيعة مشاركة المنظمة:**

إلقاء محاضرة حول التعليم الريادي وريادة الأعمال

**اهداف النشاط:**

الوقوف على التحديات التي تواجه رائدات الأعمال والتأكيد على الدور الرئيسي الذي تلعبه رائدات الأعمال في تحقيق التنمية الاقتصادية في دولهن.

**اهم المحاور:**

- **المحور الاول :** التعليم الريادي في العالم : الآفاق والتحديات
- **المحور الثاني :** دور رائدات الأعمال في رسم العالم المستدام
- **المحور الثالث:** ورش عمل تفاعلية لتدريب رائدات الأعمال على آليات إنشـــاء وتطوير المشـــروعات والشركات النسائية الصغيرة والمتوسطة الحجم ووسائل تدبير التمويل اللازم لها والتعريف بأهمية حاضنات الأعمال في تحقيق الاستدامة والإدارة المالية للمشاريع.

**أهم التوصيات:**

1- ضرورة تبني وتطبيق منهجيات وتشريعات جديدة للاقتصادات الرقمية.

2- رفع الوعي المجتمعي بريادة الأعمال ودور المرأة الضروري والهام في هذا القطاع.

3- العمل على تغير الصورة النمطية التي لا ترى في المرأة رائدة أعمال ناجحة.

4- تعزيز الشراكة بين مؤسسات التعليم العالي وحاضنات المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

5- الاستمرارية في برامج تطوير مهارات رائدات الأعمال لدعم مشاريعهن وضمان استمرار نجاحها وتأقلمها مع المتغيرات المتسارعة.

## خامساً: مجال الأشخاص ذوي الإعاقة:

**المؤتمر التفاعلي للتكنولوجيا والأشخاص ذوي الإعاقة ومعرض الابتكارات العربية في مجال الأشخاص ذوي الإعاقة تحت شعار " نحو الاندماج الكامل وزيادة التمكين "**

**الجهة المعنية بالتنفيذ**

إدارة الحماية الاجتماعية

**مكان وتاريخ التنفيذ**

دبي، 3 ديسمبر 2021

**المشاركون والجهات المستفيدة:**

**70 مشارك** من 12 **دولة عربية** (الأردن، الامارات، البحرين، تونس، السعودية، السودان، العراق، سلطنة عمان، فلسطين، قطر، الكويت، مصر) والعديد من المنظمات العربية والدولية وقطاع الشؤون الاجتماعية بالامانة العامة لجامعة الدول العربية، صندوق الامم المتحدة للسكان، المنظمة العربية للأشخاص ذوي الإعاقة، والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري.

**الأهداف:**

- يشكل معرض إكسبو2020، فرصة هامة لإبراز الابتكارات التكنولوجية الحديثة التي صممت ونفذت بعقول عربية، بما يسهم في الترويج لهذه الاختراعات على المستوى العالمي، وسعيا لعمل الشراكات اللازمة لإنتاجها بتكلفة اقل، ووصولا إلى تمكين أكبر عدد من الأشخاص ذوي الإعاقة للاستفادة من هذه الابتكارات والتكنولوجيا الحديثة.
- دعم جهود الدول العربية الرامية إلى زيادة تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة وتنفيذ الاتفاقيات والمواثيق العربية الدولية ذات الصلة.

**المحاور:**

- نحو دعم الاندماج الكامل وزيادة التمكين.
- أحدث التقنيات الحديثة في مجال الإعاقة.
- الشراكة لدعم الاختراعات والابتكارات الناجحة.

**اهم النتائج او التوصيات:**

1- الدعوة إلى الاستثمار العربي في مجال التكنولوجيا المساندة للأشخاص ذوي الإعاقة.

2- الدعوة إلى انشاء مركز بحثي عربي يتبنى المشروعات العربية في مجال التكنولوجيا وتطويعها لخدمة الأشخاص ذوي الإعاقة.

## سادساً: مجال التأمينات الاجتماعية:

**1- الدورة التدريبية التخصصية في مجال التفتيش الميداني للمنشأة والمؤسسات بالصندوق الوطني للمعاشات والتأمينات الاجتماعية**

**الجهة المعنية بالتنفيذ:**

المركز العربي للتأمينات الاجتماعية - الخرطوم.

**مكان وتاريخ التنفيذ:**

الخرطوم - قاعة التدريب بمقر المركز، 21-23 يونيو / حزيران 2021.

**عدد المشاركين:**

25 مشاركاً ومشاركة.

**الجهات والمؤسسات المشاركة:**

الصندوق الوطني للمعاشات والتأمينات الاجتماعية.

**أهداف النشاط:**

- إكساب المشاركين مهارات ونظم وأساليب التفتيش.
- الإلمام بالصعوبات التي تعترض سير التفتيش.
- التعرف على دور تقارير التفتيش في مكافحة التهرب التأميني.
- تبني منهج فعال للتفتيش.
- تنمية مهارات التفاوض.

**المحاور:**

- قانون المعاشات والتأمينات الاجتماعية لسنة 2016 على ضوء المعايير الدولية والعربية.
- التطور التاريخي لاشتراكات التأمينات الاجتماعية والمعاشات وطرق تحصيلها.
- واقع التفتيش الميداني للمنشآت والمؤسسات والرؤية المستقبلية ودور أقسام التفتيش.
- التهرب التأميني ووسائل مكافحته.
- تنمية مهارات التفاوض.
- المزايا التأمينية في قانون المعاشات والتأمينات الاجتماعية.

**التوصيات:**

1- إعداد برنامج مكثفة لتدريب المفتشين.

2- إعداد اللوائح التنفيذية لعمليات التفتيش الدوري والمفاجئ.

3- تكثيف الوعي والثقافة التأمينية بشرح المنافع التي تؤدي للعمال جراء الاشتراك في النظام مع شرح الآثار الضارة من عملية التهرب التأميني وكذلك توعية أصحاب العمل بأن الاشتراك في النظام مع شرح الآثار الضارة من عملية التهرب التأميني.

4- توسيع دائرة النظام بالانتشار الجغرافي لمكاتب الصندوق حتى تكون قريبة من مواقع أصحاب العمل لتسهيل عملية التفتيش.

**2- الدورة التدريبية الأساسية بعنوان: البرنامج المهني في التأمينات الاجتماعية للمحامين والعاملين بالموارد البشرية**

**الجهة المعنية بالتنفيذ:**

المركز العربي للتأمينات الاجتماعية - الخرطوم.

**مكان وتاريخ التنفيذ:**

الخرطوم - قاعة التدريب بمقر المركز، 26-30 يونيو / حزيران 2021.

**عدد المشاركين:**

20 مشاركاً ومشاركة.

**الجهات والمؤسسات المشاركة:**

شركة جياد - شركة الزرقاء- منظمة صندوق إعانة المرضى- مجمع الفقه الإسلامي- شركة الوسام للحلول المتكاملة - منظمة سبل السلام الخيرية.

**أهداف النشاط:**

- التعريف بنظام التأمينات الاجتماعية.
- الالمام بخصائص نظام التأمينات الاجتماعية ووسائله وأساليبه.
- نشر الوعي التأميني والثقافة التأمينية.

**المحاور:**

- مفهوم التأمينات الاجتماعية.
- دور منظمة العمل العربية في تطوير نظم التأمينات الاجتماعية العربية.
- التطور التاريخي والتشريعي لنظام التأمينات الاجتماعية.

- الملامح الأساسية لقانون المعاشات والتأمينات الاجتماعية لسنة 2016.
- أساليب تمويل نظم التأمينات الاجتماعية.
- المزايا التأمينية.
- نظام التأمين الصحي.
- التداخل بين نظام التأمينات الاجتماعية وتشريعات العمل.

**3- الدورة التدريبية المتخصصة (الثانية) في مجال التأمينات الاجتماعية.**

**الجهة المعنية بالتنفيذ:**

المركز العربي للتأمينات الاجتماعية - الخرطوم.

**مكان وتاريخ التنفيذ:**

الخرطوم 27 – 30 سبتمبر / أيلول 2021

**عدد المشاركين:**

20 مشاركاً ومشاركة.

**الجهات والمؤسسات المشاركة:**

أطراف الإنتاج الثلاثة بجمهورية السودان .

**أهداف النشاط:**

- إلمام الكادر الوسيط بأجهزة التأمينات الاجتماعية بفلسفة وأهداف ومبادئ التأمينات الاجتماعية.
- الالمام بالجوانب الفنية والقانونية والإدارية لنظم التأمينات الاجتماعية.
- رفع قدرات ومهارات القيادات الوسيطة بأجهزة التأمينات الاجتماعية العربية وإعدادها لقيادة الأجهزة في المستقبل.

**المحاور:**

- الجوانب المالية والفنية والتشريعية والاستثمارية لنظم التأمينات الاجتماعية.

**4- الندوة القومية حول " تطوير أنظمة الضمان الاجتماعي وتوسعة الشمول "**

**الجهة المعنية بالتنفيذ:**

إدارة الحماية الاجتماعية والمركز العربي للتأمينات الاجتماعية بالخرطوم بالتعاون مع الجمعية العربية للضمان الاجتماعى .

**مكان وتاريخ التنفيذ:**

القاهرة، 12 - 13 ديسمبر 2021.

**المشاركون والجهات المستفيدة:**

**82 مشارك من 17دولة عربية** ( الأردن، البحرين، تونس، الجزائر، السعودية، السودان، سوريا، العراق، سلطنة عمان، فلسطين، قطر، الكويت، لبنان، مصر، المغرب، موريتانيا، اليمن) والعديد من المنظمات العربية والدولية كما شارك في الندوة رؤساء وممثلي مؤسسات التأمينات الاجتماعية وصناديق الضمان الاجتماعي في الدول العربية والمكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون الخليجي.

**الأهداف:**

- استشراف آفاق المنظور الجديد للضمان الاجتماعي في ظل الأزمات.
- توسيع مظلة الشمول لمؤسسات الضمان الاجتماعي للعاملين في كافة القطاعات الاقتصادية.
- الاستفادة من التجارب العربية والدولية الرائدة.

**المحاور:**

**المحور الأول:** واقع الحماية الاجتماعية في الدول العربية ( نحو نظم اجتماعية فاعلة اكثر شمولاً وعدالة).

**المحور الثاني:** التحديات التي تواجه أنظمة الضمان على المديين المتوسط والبعيد في ظل جائحة كورونا.

**المحور الثالث:** دور الشركاء الاجتماعيين في تطوير أنظمة الضمان الاجتماعي.

**المحور الرابع:** توسعة الشمول في مؤسسات الضمان الاجتماعي والتأمينات الاجتماعية.

**اهم التوصيات:**

1. التأكيد على أهمية التوسع في مظلة التأمينات الاجتماعية لتشمل الفئات غير المشمولة مثل العاملين في القطاع الزراعي والعمال الموسميين والعاملين في القطاع غير المنظم.
2. أهمية تعزيز الحوار الاجتماعي في مجالات تطوير تشريعات الضمان الاجتماعي وتحديثها حتى تواكب المستجدات المتعلقة بالأزمات الحالية أو المستقبلية.
3. العمل على توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في خدمات الضمان الاجتماعي وعصرنته عن طريق اسداء منافع هياكل التأمينات الاجتماعية وأنظمة المساعدات الاجتماعية الكترونيا وإنشاء سجلات حماية اجتماعية موحده ومتكاملة لضمان التنسيق بين مؤسسات وبرامج الحماية الاجتماعية.
4. أهمية تنسيق جهود الدول العربية لإنشاء قاعدة بيانات موحده اقتصادية واجتماعية تحقيقاً للاستجابات السريعة في التعامل مع الازمات.
5. تفعيل مشاركة ممثلي العمال وأصحاب الأعمال الى جانب الحكومات في صياغة الاستراتيجيات الوطنية للحماية الاجتماعية وفي كافة أطر الحوار الاجتماعي.

6. العمل على تبادل الخبرات العربية والممارسات الفضلي المتعلقة بالتأمينات الاجتماعية والحوار الاجتماعي والاستفادة من الجهود العربية في إطار من التكامل والتعاون العربي المشترك.
7. العمل على تعزيز الثقافة والوعي التأميني من اجل تطوير وتوسعة منظومة الضمان الاجتماعي وارساء نموذج تأميني أكثر عدالة اجتماعية باستخدام وسائل الاعلام والاتصال التقليدية والالكترونية.
8. العمل على الاستفادة من استجابات الدول العربية التي اتخذت في مواجهة أزمة كورونا لمواجهة الصدمات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

## 5 - المشاركة في فعاليات التعاون بين بلدان الجنوب من أجل أنظمة حماية اجتماعية أكثر شمولاً واستدامة في إطار التعافي من كوفيد 19 وتحقيق خطة عام 2030.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:**

الاسكوا

**مكان وتاريخ التنفيذ:**

2021/7/12 عبر منصة زووم

**الجهات والمؤسسات المشاركة:**

العديد من المنظمات العربية والدولية والعديد من الدول العربية والأجنبية

**طبيعة مشاركة المنظمة:**

حضور

**اهداف النشاط:**

- إصلاح وتطوير أنظمة حماية اجتماعية أكثر شمولاً واستدامة في إطار التعافي من كوفيد 19 وتحقيق خطة عام 2030

**اهم المحاور:**

عرض تجارب الدول والمنظمات الداعمة ومنظمات المجتمع الدولي.

**اهم التوصيات:**

1- غياب الحماية الاجتماعية في ظل جائحة كورونا، معظم العمال غير مشمولين بالحماية الاجتماعية.
2- الدول النامية خاصة الدول العربية بحاجة إلى مليارات لمكافحة الاثار السلبية لجائحة كورونا.
3- التآزر بين أنظمة الحماية الوطنية والتنسيق مع منظمات الأمم المتحدة ( يجب أن لا تنقاد الحكومات إلى نظم حماية موازية للنظم الوطنية في إطار المنظمات الدولية )

4- تعزيز التنسيق بين دول جنوب – جنوب وتوطين التعريفات.

5- الانتقال من مكافحة الفقر النقدي إلى مكافحة الفقر متعدد الابعاد.

6- أهمية انهاء الاحتلال الإسرائيلي واهمية الاهتمام بالاجندة الاجتماعية وتعزيز المساواة واهمية الانصات للأولويات الوطنية.

## 6 - المشاركة في حلقة حوار رفيع المستوى واطلاق أداه تتبع الحزم التحفيزية المنفّذة استجابة لكوفيد - 19: المرصد الدولي للاستجابات عبر السياسات الاقتصادية وسياسات الحماية الاجتماعية "

**الجهة المعنية بالتنفيذ:**

الاسكوا

**مكان وتاريخ التنفيذ:**

2021/7/13 عبر منصة زووم

**الجهات والمؤسسات المشاركة:**

العديد من الدول والمنظمات العربية والدولية.

**طبيعة مشاركة المنظمة:**

الحضور

**اهداف النشاط:**

- الوقوف على تدابير الحماية الاجتماعية حسب مستوى كل دولة سواء بتدفقات نقدية او بتدابير عينية واجرائية وبدعم الأجور للموظفين الذي خسروا وظائفهم
- كيفية عدم استثناء الفئات الأكثر ضعفاً، وأهمية تعزيز هذه النظم الحمائية وعملية المساعدة الانمائية الرسمية وإعادة التوزيع.
- أهمية الاستفادة من قاعدة البيانات التي سيتم استعراضها لتحسين المتتبع

**أهم المحاور:**

- استعراض تجارب الدول المشاركة في مشاركة المعلومات عبر المتتبع
- آليات تطوير قاعدة البيانات واتاحتها للجميع.

**أهم التوصيات:**

1- لفت النظر إلى أهمية تطوير أنظمة الحماية الاجتماعية خاصة الفئات الأكثر هشاشة (النساء - الشباب - المعاقين)

2- التأكيد على ضرورة الدفع بالنظام السياسي ليكون اكثر شمولاً وعدالة ويراعي التعاون والتنسيق

وتوزيع الموارد بعدالة بما يؤدي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 ( لا أحد يتخلف عن الركب ) والحد من تداعيات الازمة.

## سابعاً: مجال الصحة والسلامة المهنية:

**اولاً: توفير وسائل إرشاد وتوعية في مجال الصحة والسلامة المهنية وحماية بيئة العمل.**

1. **بيان اليوم العالمي للصحة والسلامة المهنية**

**الجهات المستفيدة وعدد المستفيدين:**

أطراف الإنتاج الثلاث والمعنيون في الدول العربية.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:**

المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية

**مكان وتاريخ التنفيذ:**

الموقع الالكتروني لمنظمة العمل العربية – 28 أبريل / نيسان 2021

**أهداف النشاط:**

المساهمة في دعم برامج التوعية الموجهة لحماية العمال من أخطار مهنية محددة وتنمية الوعي الوقائي والصحي للعمال بكافة فئاتهم العمرية في مختلف قطاعات العمل

**واقع التنفيذ:**

بمناسبة اليوم العالمي للصحة والسلامة المهنية 2021/4/28 أصدرت منظمة العمل العربية بياناً بعنوان: "تطوير أنظمة صحة وسلامة مهنية قادرة على الصمود والاستجابة للطوارئ والأزمات المستقبلية" سلط الضوء على حماية صحة وسلامة العمال أثناء جائحة كورونا ومابعدها من خلال التعريف بمعايير العمل العربية التي تعزز حماية صحة وسلامة العمال والمنشآت وبيئة العمل، كما تناول بشكل مختصر أهم التدابير التي اتخذتها الحكومات ومسؤوليات أصحاب العمل ودور العمال والاتحادات العمالية في الحفاظ على بيئة عمل آمنة وصحية، وأكد البيان على أهمية الحوار الإجتماعي كأداة مساهمة أساسية في الاستجابة للجائحة والتخفيف من تبعاتها، واستعرض استجابة منظمة العمل العربية للحد من انتشار الجائحة والتخفيف منها في مكان العمل. يمكن الاطلاع على النشاط من خلال هذا الرابط https://alolabor.org/20210/

2. **تصميم وإعداد 10 بوسترات توعوية وتثقيفية لصالح أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية،** تتضمن رسائل توجيهية للعمال وأصحاب العمل ومفتشي العمل والصحة والسلامة المهنية.

**ثانياً: أنشطة ترجمة ودعم المكتبة وبنك المعلومات في مجال الصحة والسلامة المهنية**

**الجهة المعنية بالتنفيذ:**

المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية

**مكان وتاريخ التنفيذ:**

خلال عام 2021

**الجهات المستفيدة من النشاط:**

- أطراف الإنتاج الثلاث والمعنيون بشؤون الصحة والسلامة المهنية في الدول العربية.

**أهداف النشاط:**

- توفير المادة العلمية الحديثة في مجال مكافحة انتشار كوفيد- 19وسياسات الاستجابة باللغة العربية.
- دعم المكتبة العربية بمراجع علمية متخصصة في مجال الصحة والسلامة المهنية.
- توفير أحدث الإصدارات المتصلة بقطاعات العمل وحماية صحة وسلامة العاملين.

**واقع التنفيذ:**

في إطار التمويل الذاتي قام المعهد بأعمال ترجمة وتدقيق لصالح منظمة العمل الدولية:

- ترجمة 25 عرضاً تقديمياً إلى اللغة العربية لصالح منظمة العمل الدولية/ المكتب الاقليمي للدول العربية/ بيروت.
- ترجمة ملخص تقرير اليوم العالمي للسلامة والصحة في العمل 2021 الصادر عن منظمة العمل الدولية بعنوان " توقع وتأهب واستجب للأزمات"، والعرض التقديمي الخاص به بموجب توقيع مذكرات اتفاق لصالح منظمة العمل الدولية/ المكتب الاقليمي للدول العربية/ بيروت.
- تدقيق ترجمة منشور "كوفيد-19 والمرافق الصحية- قائمة التحقق من التدابير" لصالح منظمة العمل الدولية/ المكتب الاقليمي للدول العربية/ بيروت.
- ترجمة أحدث إصدارات منظمة العمل الدولية ورفعها على موقع المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية الالكتروني، بموجب مذكرات اتفاق مع مكتب العمل الدولي في جنيف:
  - " الوقاية من كوفيد -19 والتخفيف منه في العمل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم – قائمة تحقق ومتابعة.
  - الملخص التنفيذي بعنوان " العمل من المنزل، من الخفاء إلى العمل اللائق".
  - حماية العمال: استجابة السلامة والصحة المهنية لجائحة كوفيد -19، تقييم الاحتياجات السريعة. وخطط الاستجابة: إعداد الأدلة للتدخلات على مستوى الدولة.
  - إدارة المخاطر النفسية والاجتماعية المرتبطة بالعمل أثناء جائحة كوفيد-19.
  - دليل عملي للوقاية من كوفيد-19 والتخفيف من انتشاره في قطاع الزراعة.
  - الوقاية من كوفيد-19 والتخفيف منه في الاقتصاد غير المنظم من خلال السلامة والصحة: أداة إجرائية

موجهة لدعم الباعة المتجولين وباعة السوق.

- مدونة ممارسات "السلامة والصحة في المنسوجات والملابس والجلود والأحذية".

**ثالثاً: مشاركة المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية في أنشطة عربية ودولية 2021**

**1. المؤتمر العالمي الثاني والعشرين للسلامة والصحة في مكان العمل**

**مكان وتاريخ التنفيذ:**

كندا /20-23/ 9 / 2021 عبر منصة رقمية مخصصة للمؤتمر.

**الجهات المنظمة:**

عقد المؤتمر بتنظيم مشترك بين معهد العمل والصحة (IWH) والمركز الكندي للصحة والسلامة المهنية في كندا، ومنظمة العمل الدولية ILO، والجمعية الدولية للضمان الاجتماعي ISSA، وذلك خلال الفترة 20-23 / 9 / 2021، تحت شعار" **الوقاية في عصر الاتصال - حلول عالمية لتحقيق عمل آمن وصحي للجميع"**،

**عدد المشاركين:**

استقطب المؤتمر مايزيد عن 3000 مشاركاً من كبار المختصين والمهتمين في مجال الصحة والسلامة المهنية، وممثلي أصحاب العمل، والعمال وممثلي مؤسسات الضمان الاجتماعي، وواضعي السياسات والإداريين من جميع أنحاء العالم.

**طبيعة مشاركة المنظمة:**

شاركت منظمة العمل العربية من خلال القائم بأعمال مدير المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية **في المؤتمر العالمي الثاني والعشرين للصحة والسلامة المهنية** والذي عقد للمرة الأولى في تاريخه من خلال منصة رقمية وقدمت المنظمة عرضاً تقديمياً (بوستر) في المعرض الافتراضي بعنوان **" التقدم المحرز نحو ثقافة الوقاية في الدول العربية (2008 - 2020)-** مراجعة منظمة العمل العربية**".**

**الجلسة الافتتاحية:**

افتتح المؤتمر أعماله يوم **الاثنين 20 سبتمبر- أيلول** في جلسة افتتاحية بحضور كل من الدكتور **كاميرون ماسترد** مدير عام معهد العمل والصحة والسيدة **آن تينير** الرئيسة والمديرة التنفيذية للمركز الكندي للصحة والسلامة المهنية، والسيد **غاي رايدر** مدير عام منظمة العمل الدولية، والسيد الدكتور **يواكيم بروير** مدير عام الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي، والسيدة **ساندرا حسان** معاون وزير التشغيل والتنمية الاجتماعية في حكومة كندا والسيد **لاري روسيو** نائب الرئيس التنفيذي لمجلس العمل الكندي والسيد **كيرك نيوهوك** رئيس مجلس أصحاب العمل الكندي، وألقى كل منهم كلمات ترحب بالمشاركين وتعلن افتتاح أعمال المؤتمر.

**محاور المؤتمر الرئيسية:**

- الابتكارات في معالجة تحديات السلامة والصحة طويلة الأمد

- انعكاسات عالم العمل المتغير على السلامة والصحة المهنية
- تعزيز ثقافة الوقاية

**جلسات أعمال المؤتمر :**

تم خلال جلسات أعمال المؤتمر مناقشة المواضيع التالية:

- تنظيم السلامة والصحة المهنيتين في مستقبل العمل – الأنماط الجديدة من العمل، والعمال، أصحاب العمل وأماكن العمل وعلاقات العمل.
- الرؤية صفر: وقاية الأفراد - في العمل وخلال الجائحات وما بعدها
- ابتكار حوكمة السلامة والصحة المهنيتين - المؤسسات المسؤولة عن إعداد المعايير والامتثال لها.
- العنف والتحرش في العمل
- العوامل النفسية والاجتماعية وتنمية الصحة الذهنية في العمل
- تأثير الرقمنة على السلامة والصحة المهنيتين في وسائل النقل العالمية واللوجستيات - احتمالات نجاح استراتيجية Vision Zero
- بناء ثقافة قوية للسلامة والصحة المهنيتين: قصص من مكان العمل
- استراتيجيات الاتصال والمعلومات الرقمية الناجحة في مجال السلامة والصحة المهنيتين
- تعزيز حماية صحة العمال في سلاسل التوريد العالمية
- قوة التكنولوجيا في مكان العمل المستقبلي
- مرونة واستدامة السلامة والصحة المهنيتين في المؤسسات
- كوفيد-19 وحماية العمال: دروس مستفادة من الجائحة العالمية
- التدريب من أجل الرؤية صفر
- عدم ترك عمال مصابين خلف الركب: خطط تعويض العمال والتأمين ضد إصابات العمل أمر أساسي لتحسين وقاية العمال وحمايتهم
- السلامة والصحة المهنية: الأدوات والمعرفة الرقمية
- تفكير جديد حول الوقاية من السرطان المهني
- تعزيز الوقاية والحماية في سلاسل التوريد العالمية
- سلامة العمال على الطرق في عصر المركبات الآلية
- الأكثر تأثراً: العاملون في الاقتصاد غير المنظم والعمال المهاجرون والعمال الجدد والعمال الشباب
- الابتكارات في الحوكمة الثلاثية للسلامة والصحة المهنية

- الصحة والسلامة المهنية في العالم الرقمي
- دمج الوقاية من الإصابات في مكان العمل باستراتيجيات الوقاية المجتمعية
- الجهود التعاونية العالمية لتعزيز الرؤية صفر وثقافة الوقاية
- دمج ذوي الإعاقة في عالم العمل
- ثقافة السلامة في الزراعة: تنمو من جيل إلى جيل
- تغاضى عن مقاربة إطار السلامة القديم: ابحث عن مكان رائع للعمل
- تحديات الصحة والسلامة المهنية في الاقتصاد الأخضر
- قوة التشبيك لدعم الابتكار والنفاذ
- تأمين إصابات العمل

وتضمن برنامج عمل المؤتمر جلسات رسمية، وندوات فنية، ومعرض رقمي للملصقات الجدارية (البوسترات) ، ومهرجان افتراضي للأفلام التوعوية القصيرة، هذا بالإضافة إلى معرض دولي افتراضي لمعدات السلامة والصحة المهنية طيلة أيام المؤتمر.

**2. تفتيش العمل الفعال والمستجيب للنوع الاجتماعي.**

**الجهة المستفيدة من النشاط وعدد المستفيدين:**

30 مفتش عمل وممثلين عن أطراف الإنتاج في جمهورية العراق .

**الجهة المعنية بالتنفيذ:**

منظمة العمل الدولية - المكتب الاقليمي للدول العربية.

**مكان وتاريخ التنفيذ:**

21 – 25 / تشرين الثاني - نوفمبر/2021، على منصة زووم، جمهورية العراق - أربيل.

**أهداف النشاط:**

تدريب وتأهيل وتوفير الدعم الفني لإدارات تفتيش العمل في جمهورية العراق

**واقع التنفيذ:**

المشاركة وتقديم عرض تقديمي بعنوان **"تفتيش العمل والصحة والسلامة المهنية في معايير منظمة العمل العربية".**

**رابعاً: توفير خبرات فنية وإدارية في مجال الصحة والسلامة المهنية**

**1. توفير خبرات فنية في مجال تفتيش العمل والصحة والسلامة المهنية في إطار التمويل الذاتي**

**مكان وتاريخ التنفيذ :**

31 أكتوبر 2021.

**الجهة المستفيدة:**

منظمة العمل الدولية - المكتب الاقليمي للدول العربية.

1- إعداد دليل توجيهي يتناول الوقاية من الأوبئة وخاصة (كوفيد-19) يستهدف أصحاب العمل والعمال

2- إعداد مدونة ممارسات خاصة بمفتشي العمل والصحة والسلامة المهنية

3- إعداد قوائم تحقق خاصة بمفتشي العمل والصحة والسلامة المهنية

4- إعداد قوائم تحقق خاصة بمفتشي العمل والصحة والسلامة المهنية في القطاع الزراعي

5- إعداد نماذج تفتيش خاصة بمفتشي العمل والصحة والسلامة المهنية:

- نموذج خاص بإعداد تقارير أنشطة المفتشين الأسبوعية والشهرية والسنوية
- نموذج خاص بأصحاب العمل للإبلاغ عن الإصابات المرتبطة بالعمل
- نموذج خاص بمفتشي الصحة والسلامة المهنية للتحقيق في الحوادث المرتبطة بالعمل.

**2. ورشة عمل ثلاثية إقليمية " العمل عن بعد بشكل فعال والسلامة والصحة المهنية وشروط العمل"**

**الجهة المستفيدة وعدد المستفيدين:**

28 مشارك من أطراف الإنتاج الثلاث في 10 دول عربية (الأردن- الإمارات-البحرين-السعودية-سورية-سلطنة عمان-العراق -قطر-الكويت-لبنان).

**الجهة المعنية بالتنفيذ:**

منظمة العمل الدولية - المكتب الاقليمي للدول العربية.

**مكان وتاريخ التنفيذ :**

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

9-6 / كانون الثاني-ديسمبر/2021

**أهداف النشاط:**

- تبادل وجهات النظر حول العمل عن بعد من حيث التأثيرات الايجابية والسلبية على العاملين وعلى سوق العمل

- الاطلاع على التجارب الناجحة والممارسات الجيدة
- عرض ومناقشـــة العوائق والعقبات المحتملة التي قد تحول دون تطبيق آليات العمل عن بعد في المنطقة العربية
- تقديم التوصيات المناسبة لتطوير العمل عن بعد وتطبيقها بشكل فعال في بعض قطاعات العمل في المنطقة العربية.

**واقع التنفيذ:**

مشـاركة الدكتورة رانية رشـدية القائم بأعمال مدير المعهد العربي للصـحة والسـلامة المهنية من خلال عرض تقديمي بعنوان **"تحسين شروط وأحكام العمل في أنماط العمل الجديدة"**

## ثانياً

## محور التنمية البشرية والتشغيل

يمثل محور التنمية البشرية والتشغيل مكان الصدارة في سلم اهتمامات منظمة العمل العربية أنطلاقاً من أن الإنسان العربي هو هدف التنمية وغايتها، ومن هنا جاء اهتمام المنظمة بدراسة واقع وافاق سوق العمل في الدول العربية، فتنوعت جهودها لزيادة فرص التشغيل والحد من تفاقم معدلات الفقر والبطالة وصياغة سياسات تنموية تستجيب للمتطلبات التي فرضتها التطورات السياسية والاقتصادية بصفة عامة، وبما يتلاءم مع متطلبات الثورة الصناعية الرابعة فضلا عن التحديات التي فرضتها جائحة كورونا، حيث تحرص المنظمة على زيادة كفاءة إنتاجية القوى العاملة العربية من خلال التدريب والتأهيل للمنافسة في أسواق العمل.

وفى هذا الإطار تبنت المنظمة توجهاً فريداً في الربط بين التنمية والتشغيل، كان ذلك دافعاً قوياً لتجسيد سبل التعاون بين الشركاء الاجتماعيين والفاعلين الاقتصاديين في الدول العربية وتعزيزاً لساحة العمل العربي المشترك بقوى جديدة تسهم في دعم هذه الثنائية الترابطية بين التنمية والتشغيل، والذي كرست له العديد من الفاعليات والدراسات.

هذا وقد سعت المنظمة من خلال أنشطة هذا المحور إلى حث الدول على اتخاذ الإجراءات اللازمة للتعامل مع القوى العاملة في ظل الثورة الرقمية مع ضرورة التوجه نحو اقتصاد المعرفة والاستفادة من تطبيقات الذكاء الاصطناعي وتوطينها في المنطقة العربية، مع الاستمرار في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة باعتبارها رافداً من روافد التنمية والقضاء على كافة المعوقات التي تواجهها، كما أهتمت المنظمة بسياسات التحول نحو الاقتصاد الأخضر والوظائف الخضراء مما له من اثر إيجابي على توفير فرص العمل وتحقيق اهداف التنمية المستدامة.

وقد كثفت المنظمة جهودها في مجال التعليم والتدريب التقني والمهني، ودراسة الاحتياجات التدريبية والعلاقة بين تنمية القوى العاملة وجودة وحركة التشغيل، فقامت المنظمة بعقد اجتماع للخبراء العرب المتخصصين لتحديث الاستراتيجية العربية للتدريب والتعليم المهني والتقني الصادرة عام 2010، بهدف مواكبة سرعة التقدم التكنولوجي ومقابلة المتغيرات والتحديات المستحدثة بأسواق العمل الذي فرضته آليات الثورة الصناعية الرابعة مما استوجب النظر في سياسات رقمنه منظومة التعليم والتدريب التقني والمهني في الاقطار العربية.

كما أولت المنظمة إهتماماً خاصا بقضايا الهجرة وتنقل العمالة العربية من خلال رصد ومتابعة تيارات الهجرة وتنقل الايدي العاملة العربية والوقوف على الاثار المترتبة لجائحة كورونا على أوضاع العمالة المهاجرة والمتنقلة، ودعت المنظمة إلى الاهتمام بهذه الفئات ومتابعتها لا سيما في مرحلة تفشي الوباء من خلال توفير الظروف المناسبة التي تكفل تأمينها ومعاملاتها معاملة مواطني الدول المستضيفة لها.

وقد توجت المنظمة اهتمامها بهذا المحور من خلال إصدار سبعة تقارير متخصصة حول التشغيل والبطالة تساعد على بناء استراتيجيات وسياسات لوضع حلول تواجه مشكلات قضايا العمل والعمال في الوطن العربي، هذا فضلاً عن الاستمرار في الترويج للتصنيف العربي المعياري للمهن عام 2008 الذي ضم أكثر من 3000 مهنة

والذي يهدف إلى توحيد مسميات المهن على صعيد الوطن العربي، باعتباره أحد الأدوات لتيسير تنقل العمالة العربية ومواجهة مشكلة البطالة في الوطن العربي.

## أولاً: مجال التشغيل وسوق العمل:

### 1- اجتماع الخبراء حول: "تحديث الاستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقني والمهني"

**الجهة المعنية بالتنفيذ:**

إدارة التنمية البشرية والتشغيل

**مكان وتاريخ التنفيذ:**

القاهرة - الأحد الموافق 28 فبراير/ شباط 2021 عبر تطبيق زووم.

**أهداف النشاط:**

يأتي عقد هذا الاجتماع تنفيذا لقرار مؤتمر العمل العربي في دورته السادسة والأربعين بهدف مواكبة سرعة التقدم التكنولوجي الضخم الذي فرضته آليات الثورة الصناعية الرابعة والتي تعد إحدى المحركات الرئيسية للابتكار في مجال التعليم والتدريب التقني والمهني، فضلا عن موائمة التغيرات الحاصلة في أساليب العمل نتيجة الاغلاق الكلي أو الجزئي لاماكن العمل، وفرض التباعد الاجتماعي بين البشر جراء تفشى فيروس كورونا المستجد ، الامر الذى استوجب النظر في سياسات رقمنه التعليم والتدريب التقني والمهني من منظور تكييفها مع النموذج الصناعي الجديد، وإعادة النظر في صياغة لمهارات وقدرات الكوادر البشرية من خلال البحث عن مناهج وطرق ووسائل جديدة ومستحدثة للتعلم وبناء القدرات والمهارات وفقاً للمتطلبات الجديدة لسوق العمل.

**الخبراء:**

شارك في أعمال هذا الاجتماع مجموعة من الخبراء العرب المتخصصين في مجال التعليم والتدريب التقني والمهني التالي أسماءهم:

- السيد الدكتور / محمد مصطفى النجار

  مدير عام المديرية العامة للتدريب – وزارة العمل – سلطنة عمان

- السيد الدكتور / يوسف نوار

  مدير عام تنمية التدريب المهني – وزارة التكوين المهني والتشغيل – الجمهورية التونسية

- السيد الدكتور / احمد شحيبر

  أستاذ بكلية الابداع التكنولوجي – جامعة زايد – أبو ظبي – دولة الامارات العربية المتحدة

**توصيات الاجتماع:**

1. تعزيز الثقافة المجتمعية المتعلقة بالمتعلمين والمتدربين المهنيين والفنيين في الوطن العربي.
2. اعداد دليل عربي لإرساء حاكمية منظومة التعليم والتدريب التقني والمهني.
3. الدفع التدريجي نحو ضمان الاستقلالية الإدارية والمالية والبيداغوجية لمراكز ومعاهد التدريب والتعليم التقني والمهني لرفع قدرتها على التفاعل السريع والدقيق مع حاجيات محيطها الاقتصادي والاجتماعي وتسهيل صياغة الشراكات مع الأطراف الفاعلة ولتفعيل ذلك اقترح اعداد دليل عربي لإرساء التسيير الذاتي لمؤسسات التعليم والتدريب التقني والمهني.
4. تنفيذ ندوة عربية حول تمويل التدريب والتعليم التقني والمهني وعرض لتجارب الدول العربية في التعامل مع صناديق التمويل.
5. اعداد إطار عربي للمؤهلات العربية والمعايير المهنية للربط بين مؤسسات التعليم والتدريب من جهة ومؤسسات الإنتاج من جهة أخرى ويمثل هذا الإطار ركيزة أساسية للاعتراف بالشهادات بين الدول العربية.
6. التفكير في تنظيم أولمبياد عربي للمهن تتبناه منظمة العمل العربية يقام كل ثلاث سنوات في بلد عربي بالتناوب.
7. التفكير في احداث جائزة لأحسن منشأة أنتاج عربية مساهمة في تطوير التعليم والتدريب التقني والمهني.
8. احداث برنامج تدريبي لدعم وتطوير الكفاءات لفائدة موظفي الدولة ويختم بشهادة عربية.
9. إنشاء منظومات الكترونية خاصة بإدارة التعلّيم والتعلّم عن بعد والابتكار مع ضرورة مراعاة البعد الأخلاقي لتطبيقات الذكاء الاصطناعي.
10. تعزيز النهج الحالي للثورة الصناعية الرابعة من حيث نطاق السياسات والتنفيذ.
11. زيادة الوعي بالثورة الصناعية الرابعة وتقنيات التعليم الرائجة.
12. اعتماد الأطر التشريعية وأطر التخطيط والحوكمة بهدف رقمنة أنظمة التدريب والتعليم المهني والتقني واعتبارها جزء لا يتجزأ من الأطر التشريعية وأطر التخطيط لتنمية الموارد البشرية بشكل عام على المستوى الوطني.
13. تعزيز تجربة التدريس والتعلم من خلال إدخال تقنيات جديدة.
14. تعزيز إمكانية الوصول إلى برامج التدريب والتعليم المهني والتقني وإتاحتها للجميع.

**2- الندوة القومية حول: " الاقتصاد الأخضر والثورة الصناعية الرابعة لتعزيز فرص التشغيل "**

**الجهة المعنية بالتنفيذ:**

إدارة التنمية البشرية والتشغيل

**مكان وتاريخ التنفيذ:**

القاهرة 5 يوليو / تموز 2021 عبر تطبيق زووم

**المشاركون:**

**شارك في اعمال هذا الاجتماع** (45) مشارك ومشاركة ممثلين عن أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية وعدد من ممثلي المنظمات والهيئات ذات العلاقة بموضوعات الندوة، فضلاً عن عدد من الخبراء المتخصصين، حيث ناقشت الندوة كيفية تعزيز فرص التشغيل في ظل الاقتصاد الأخضر والثورة الصناعية الرابعة.

**المحاور:**

**تضمن جدول اعمال الجلسة محورين رئيسيين:**

- **المحور الأول بعنوان: الاقتصاد الأخضر ودوره في تحفيز أسواق العمل لتعزيز فرص التشغيل.**

وقدمه السيد الدكتور / فيصل مناور – مستشار رئيس لجنة البحوث والنشر – المعهد العربي للتخطيط بالكويت، **والذي تناول فيه النقاط التالية:**

- الاقتصاد الأخضر وأسواق العمل العربية.
- واقع وهيكل أسواق العمل العربية وخصائص البطالة وأسباب قصور استدامة التشغيل في الدول العربية.
- تقييم مدى مساندة هياكل الإنتاج العربية لخلق الوظائف المستدامة وبناء الاقتصادات الخضراء.
- الانتقال العادل نحو الوظائف الخضراء " الفرص والمخاطر."
- متطلبات خلق فرص العمل الخضراء: الابعاد التمويلية والمؤسسية.

- **المحور الثاني بعنوان: الاقتصاد الأخضر والثورة الصناعية الرابعة والأنماط الجديدة للعمل.**

وقدمه السيد الدكتور / أحمد شحيبر - الأستاذ والمحاضر الدولي بكلية الإبداع التقني جامعة زايد - أبو ظبي الامارات العربية المتحدة، **وتناول فيه النقاط التالية:**

- الاقتصاد الأخضر والتقنيات الذكية الخضراء.
- الوظائف الخضراء التقليدية والذكية.
- المسارات الاستراتيجية للاقتصاد الأخضر في البلدان العربية.
- نهج الاقتصاد الأخضر مع التركيز بشكل أساسي على الوصول إلى التمويل الأخضر والتكنولوجيا النظيفة والاستثمارات.

- متطلبات التحول نحو الاقتصاد الأخضر في ظل الثورة الرقمية وأنماط العمل الخضراء الجديدة.

**التوصيات:**

1- دعوة الدول العربية لاعتماد استراتيجية كاملة للتحول نحو الاقتصاد الأخضر، وإدراج ميزانيات مخصصة لذلك، تشمل مشاركة القطاعين العام والخاص، وتشجيع الاستثمار في المشاريع الخضراء.

2- دعوة الدول العربية إلى أتباع سياسات متسقة تهدف لإعادة هيكلة وتشكيل القطاعات الاقتصادية، والتغيير في أنماط الإنتاج والاستهلاك، وتضمن حماية الأصول الطبيعية، ومواجهة التغيرات المناخية ومنع التلوث البيئي والاحتباس الحراري لتقديم عائدات أفضل على استثمارات رؤوس الأموال الطبيعية والبشرية والاقتصادية بما يضمن تحقيق النمو المستدام وتوفير فرص العمل اللائق للجميع.

3- التأكيد على أهمية دراسة الفرص والتحديات والتكاليف والمنافع التي تنطوي عليها السياسات التي تدعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر مع الأخذ بعين الاعتبار اختلاف هذه السياسات تبعاً لظروف كل بلد وأولوياته الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة .

4- العمل على اعتماد استراتيجيات وطنية وإقليمية لكفاءة الطاقة والطاقة الأنظف والطاقة المتجددة وبوجه خاص في قطاع النقل، ووضع سياسات صناعية وطنية توفر إطارا مؤسسياً وتنظيمياً مؤاتيا للصناعات المنخفضة الكربون.

5- الاسترشاد والاستفادة من التجارب والمبادرات العربية والإقليمية والدولية الرائدة في اعتماد منظومة الاقتصاد الأخضر في إطار التنمية المستدامة مع الاخذ في الاعتبار التحديات التي تواجه تطبيق هذه المنظومة مثل ارتفاع تكلفة اسعار الطاقة وخطر فقدان بعض الوظائف نتيجة إعادة الهيكلة الاقتصادية.

6- دعم الية الحوار الاجتماعي كأحد أهم الوسائل لدعم الاقتصاد الأخضر وتوفير فرص عمل تتوافق مع آلياته والتنمية المستدامة المنشودة.

7- تفعيل دور القطاع الخاص من حيث الشراكة المجتمعية الفاعلة في حاكمية منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني لتعزيز التوجه نحو الاقتصاد الاخضر.

8- تبني صانعي السياسات ومتخذي القرار خيارات خضراء استباقية، وليس فقط كرد فعل، للمساعدة في الانتقال من اقتصاد غير نشط إلى اقتصاد أخضر نشط.

9- دعوة الحكومات العربية إلى توقيع اتفاقيات مع الدول الرائدة في مجال الاقتصاد الأخضر للاستفادة من تجاربهم، والعمل على تنفيذ مشاريع مشتركة وتحسينها من خلال مراكز البحث والتطوير.

10- العمل على الاستفادة من التطور التقني السريع في الثورة الصناعية الرابعة مثل تقنيات النانو والذكاء الاصطناعي لدراسة الموارد الطبيعية وتحديد مكوناتها وأماكن تواجدها، واستحداث نماذج عمل جديدة تؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة، مما يساعد في تحويل الآثار السلبية كالبطالة إلى قوة اقتصادية خضراء نظيفة ومستدامة.

11-دعوة الحكومات العربية الى اتخاذ إجراءات عاجلة لتدريب العمال على المهارات اللازمة للانتقال الى الأنشـــطة الخضـــراء وتوفير الحماية الاجتماعية لهم بما ييســـر الانتقال الى وظائف جديدة ويســـهم في الاحتفاظ بفرص التشغيل وخفض نسب البطالة.

12-تعزيز ثقافة الاقتصاد الأخضر وتحفيز الرياديين لاقتناص وخلق الفرص لاسيما في ظل الازمات الحالية المتعاقبة وما وفرته آليات الثورة الصناعية الرابعة من تطور لخلق نماذج أعمال جديدة ذات قيمة مضافة وتتعلق بمتطلبات السوق وحاجات ورغبات الناس المستجدة.

13-الدعوة لدعم الاعلام البيئي التنموي الذي يهدف الى التســـويق الاجتماعي لقضـــايا التنمية المســـتدامة والتركيز على الممارسات المحلية الناجحة التي تدعم فكر الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة بالإضافة لإنشاء دليل إعلامي حول قضايا التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر.

**3- الندوة القومية التفاعلية حول :"الأنماط الجديدة للعمل"**

**الجهة المعنية بالتنفيذ:**

إدارة التنمية البشرية والتشغيل

**مكان وتاريخ التنفيذ:**

القاهرة، الثلاثاء 16 نوفمبر / 2021 عبر تطبيق زووم

**أهداف النشاط:**

تهدف الندوة الى التعريف بالآتي: -

- الأنماط الجديدة للعمل وأسواق العمل العربية.
- الإجراءات اللازمة للتعامل مع قوة العمل في ظل الثورة الرقمية.
- التكنولوجيات المعلوماتية الوسيطة ودورها في زيادة فرص التشغيل.
- دور مؤسسات التعليم والتدريب التقني والمهني في تطوير هيكل قوة العمل العربية.

**المشاركون:**

شارك في أعمال الندوة (90) مشاركاً يمثلون أطراف الانتاج الثلاثة في الدول العربية.

**المحاور:**

**تضمن جدول اعمال الجلسة محورين رئيسيين:**

**المحور الأول: " الأنماط الجديدة للتشغيل في ظل الثورة الصناعية الرابعة"**

وقدمه السيد/ رامي مهداوي – الخبير العربي في مجال التشغيل/ دولة فلسطين، الذي تناول بالتحليل أنماط العمل الجديدة وأسواق العمل العربية، والاجراءات اللازمة للتعامل مع القوى العاملة في ظل الثورة الرقمية، مع ضرورة

وضع سياسات لضمان الحد الأدنى من الحماية للعاملين في ظل هذه الأنماط الجديدة، مع معالجة عدم التوافق بين سوق العمل ومهارات العاطلين عن العمل.

**المحور الثاني: " دور مؤسسات التعليم والتدريب في توفير متطلبات الأنماط الجديدة للعمل":**

وقدمه السيد الدكتور/ يوسف نوار – مدير عام تنمية التدريب – وزارة التكوين المهني والتشغيل التونسية / الجمهورية التونسية، الذي تناول أهم محطات الثورة الرقمية، والأنماط الجديدة للتدريب والتكوين المهني، كما تناول آفاق ومستويات رقمنه التعليم والتدريب التقني والمهني، وذكر أهم المحاور المطلوبة لتسريع الرقمنة في الأقطار العربية.

**التوصيات:**

**بعد العرض والتحليل الذي قدمه السادة الخبراء ومداخلات ومناقشات السادة المشاركين، تم التوصل إلى عدد من الاستنتاجات والتوصيات كما يلي:**

1- دعم الجهود المبذولة في تطوير وتحديث أنظمة معلومات سوق العمل والحفاظ على استمراريتها وفق ظروف كل دولة لتيسير إتاحتها للتواصل بين أطراف منظومة التشغيل، من أجل تحديث البيانات والمعلومات الدقيقة حول أوضاع القوى العاملة، من حيث الجانب الكمي للتشغيل والبطالة وهيكل التوزيع على الأنشطة والقطاعات الاقتصادية، ومن حيث الخصائص العمرية والمهنية والتعليمية ومستويات المهارة وفرص التأهيل والتدريب، بالإضافة إلى رصد الاتجاهات المستقبلية للتشغيل والانماط الجديدة للعمل.

2- دعوة المعنيين بوضع تشريعات العمل الوطنية بجمع البيانات حول أنماط العمل الجديدة للتعرف بصفة دقيقة على واقع هذه الأنماط ومتابعة تطورها وتقييم مساهمتها في التشغيل، بهدف تنظيم هذه الأنماط ضمن تشريعات العمل، بشكل يتوافق بين حاجة المنشآت الاقتصادية لأحكام التصرف في مواردها البشرية وتعزيز قدرتها التنافسية من جهة وحاجة العمال للاستقرار الوظيفي والحماية الاجتماعية وضمان العمل اللائق من جهة أخرى ومن هـذه الأنمـاط (العمل عن بعد – العمل لبعض الوقت – العمل من الباطن وغيرها).

3- تطوير وتحديث مناهج وبرامج التدريب المهني بما يتواكب والتطورات التكنولوجية الرقمية في وسائل التدريب ومتطلبات الثورة الصناعية الرابعة في الإنتاج والعمل.

4- دعم التدريب المستمر في القطاعات العامة والخاصة، لفائدة العاملين في أنماط العمل الجديدة بهدف مواكبتهم التطور في أساليب ووسائل العمل وتحسين استفادتهم من التكنولوجية الرقمية الحديثة.

5- ربط الأهداف التدريبية بتوجهات الأسواق العالمية لمواكبة المتغيرات والتطورات العلمية والتكنولوجية السريعة، والاخذ بعين الاعتبار التقديرات المستقبلية لاحتياجات المشروعات الإنتاجية.

6- ضرورة التوجه نحو اقتصاد المعرفة وإزالة الحواجز بين الجنسين ضمن إطار تطوير منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني، من خلال بناء برامج ومضامين جديدة لتلك المنظومة تلبي الاحتياجات الجديدة للمهن من المهارات والمعارف وتسهل الانتقال إليها لمواكبة التطورات الهيكلية الجديدة لأسواق العمل المتغيرة.

7- العمل على زيادة المخصصات المالية لمؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني لمواجهة نفقات التغير والتطوير المستمر.

8- دعم الجهود الهادفة إلى تمكين المرأة ومساعدتها على زيادة نسبة المشاركة في سوق العمل من خلال توظيف التكنولوجيا الحديثة للاتصال والمعلومات في النهوض بتشغيل المرأة العربية ومساعدتها على التوفيق بين وظائفها المهنية ومسئولياتها الاجتماعية.

9- رصد الإمكانيات التي تتيحها بعض أنماط العمل (مثل العمل عن بعد-والعمل من المنزل – والعمل لوقت جزئي) وتكنولوجيات الاتصال الحديثة (المنصات الرقمية عبر الانترنت) للفئات الخاصة من العمال كالأشخاص ذوي الإعاقة، والمرأة الريفية والنساء ربات الأسر، والعمل على إدماجهم ضمن منظومة سوق العمل للاستفادة من هذه الإمكانيات.

10- ربط الترقي في العمل بالتدريب والتأهيل المهني ونتائجه الإيجابية، والارتقاء بمستواه ليواكب متطلبات الثورة الرقمية.

11- الاستمرار في دعم وتشجيع المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر والعمل على توفير مستلزمات نجاحها.

12- تعزيز دور الاعلام في التعريف بفرص العمل التي تتيحها الأنماط الجديدة للعمل وبالإجراءات والآليات الكفيلة بزيادة فرص الاستفادة من إيجابيات هذه الأنماط وتجنب سلبياتها.

13- توظيف التكنولوجيا الحديثة في نشر ثقافة العمل الإيجابية، والدعوة لتغيير الصورة الذهنية السلبية للأعمال الحرفية واليدوية في المجتمعات العربية، وتقديم صورة إيجابية عن التعليم الفني كأساس لتلبية احتياجات سوق العمل العربية.

14- دعم قدرة أسواق العمل العربية على تفعيل انخراط أنماط جديدة من الوظائف – وبالأخص القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والداعمة لها – في أنظمة أسواق العمل العربية، بما يتماشى ومعطيات الثورة الصناعية الرابعة.

15- دعم الابتكار وريادة الأعمال والمشروعات الناشئة في الوطن العربي، بما يخدم بناء أسواق عمل عربية قائمة على بناء وظائف خارج الأجهزة الإدارية الحكومية، وقادرة على تحويل الشباب العربي من مستهلك لمنظومة التوظيف الى مبتكر قادر على خلق منظومات توظيف غير نمطية.

16- تيسير وتكثيف استعمال تطبيقات الثورة الرقمية للاتصال والمعلومات في مجالات العمل بالدول العربية للاستفادة من هذه التكنولوجيا في توسيع مظلة الحماية الاجتماعية، لتشمل كافة العاملين بما فيهم العاملين في أنماط العمل الجديدة.

17- مراجعة المنظومة القانونية الوطنية المعنية بتنمية الموارد البشرية، بهدف مواءمتها مع المعايير الدولية والعربية من ناحية، وجعلها تواكب المتغيرات التي طرأت على عالم العمل من ناحية أخرى، والدعوة لإصدار أدوات قانونية لتنظيم استخدام أنماط العمل الجديدة أو غير التقليدية وحماية العاملين فيها.

**4- إطلاق التقرير العربي السابع حول التشغيل والبطالة في الدول العربية**

**" تحديات المرحلة الراهنة والفرص الواعدة "**

**الجهة المعنية بالتنفيذ:**

إدارة التنمية البشرية والتشغيل

**مكان وتاريخ التنفيذ:**

الأربعاء، 15 ديسمبر / كانون الأول 2021 عبر تطبيق زووم.

يمثل التقرير العربي حول التشغيل والبطالة، أحد أهم إصدارات منظمة العمل العربية، التي دأبت على تقديمها إلى أطراف الإنتاج الثلاثة، خلال الأعوام الأخيرة، بواقع تقرير كل عامين، مستهدفة تكوين قاعدة معرفية موثقة، تصلح أن تكون مرجعاً لصانعي السياسات ومتخذي القرارات التنموية، ومصدراً معلوماتياً مفيداً للباحثين والخبراء.

فمعدلات البطالة المتزايدة وطنياً وقومياً، والضغوطات المجتمعية الملحة، والتطورات المستمرة للحاجيات الاقتصادية والنسق المتسارع لمتغيرات أسواق العمل بحكم تطور نظم وهياكل الإنتاج، وما فرضته آليات الثورة الصناعية الرابعة، وما كشفت عنه تداعيات جائحة فيروس كورونا من قصور وضعف في كثير من القطاعات، كلها أمور تقتضي فكراً متجدداً ومقاربات استراتيجية مبتكرة، تحاول معالجة هذه التحديات الراهنة، وتستشرف مستجدات المرحلة القادمة، لتخلق منها فرصاً جديدة وواعدة للتشغيل، فكان الاختيار لعنوان هذا العدد من التقرير **" تحديات المرحلة الراهنة والفرص الواعدة "**

وتأسيساً على ذلك، عقدت المنظمة هذا الملتقى عبر تطبيق زووم لإطلاق العدد السابع من التقرير، بمشاركة السادة ممثلي أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية، وعدد من ممثلي المنظمات الإقليمية والدولية ذات العلاقة، فضلاً عن السادة الخبراء معدي محاور التقرير.

**المحاور الرئيسية: -**

- التشغيل والتنمية المستدامة.
- الثورة الصناعية الرابعة وتغيرات قوة العمل.
- سياسات التعليم والتدريب التقني والمهني.

- أفاق التشغيل الواعدة بين الدول العربية.
- المتغيرات الدولية وآثارها على التشغيل والبطالة في الدول العربية.
- الإنتاج النظيف ودورة في التنمية (الاقتصادان الأخضر والازرق).
- الهجرة وأنماطها المختلفة.
- دور أطراف الإنتاج الثلاثة في توفير فرص العمل والحد من الفقر.

**5- المشاركة في ورشة العمل حول "الآثار الاقتصادية والصناعية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي"**

**مكان وتاريخ التنفيذ:**

يوم الاربعاء الموافق 2 يونيو - حزيران 2021

**مشاركة منظمة العمل العربية:**

**قام بتمثيل المنظمة كل من:**

- السيدة/ رباب طلعت حامد - رئيس وحدة التدريب والتصنيف المهني.
- السيدة / رانيا فاروق - رئيس وحدة المرأة والفئات الخاصة

**أهداف النشاط:**

- تسليط الضوء على إمكانات وتطبيقات الذكاء الاصطناعي في الدول العربية.
- البحث عن الآليات والوسائل لنقل هذه التكنولوجيا وتوطينها في الدول العربية.
- الوقوف على التحديات والآثار السلبية الناجمة عن هذه التكنولوجيا فضلا عن إمكانية فتح الآفاق لفرص استثمار رائدة بالدول العربية.

**المشاركون:**

شارك في أعمال الاجتماع حوالي (150) مشاركاً يمثلون ممثلي وزارات الصناعة والتكنولوجيا في الوطن العربي والمنظمات العربية والدولية المهتمة بهذا الشأن، فضلا عن العديد من الخبراء العرب المتخصصين في مجال عمل الورشة.

**المحاور:**

- الذكاء الاصطناعي وتحديات الثورة الصناعية الرابعة.
- دليل إنشاء سياسات الذكاء الاصطناعي في الدول العربية.
- دور التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي في تغيير نماذج الاعمال.
- تأثير تطبيقات الذكاء الاصطناعي على مهن الغد.

- دور الابتكار والذكاء الصناعي في العملية التعليمية في الوطن العربي.
- تجربة شركة أنظمة الملاحة الذكية في الامارات العربية المتحدة.
- تأثير الذكاء الاصطناعي على البحث العلمي والتطبيقات الصناعية: حالات دراسية مختارة.

**اهم التوصيات:**

1- حث الدول العربية على اعداد وصياغة استراتيجيات خاصة بالذكاء الاصطناعي تتلاءم مع خصوصية الدول العربية من ناحية واهداف التنمية المستدامة من ناحية أخرى.

2- ضرورة إعادة صياغة المنظومة التعليمية في الوطن العربي بحيث تفي باحتياجات اسوق العمل الحالية والمستقبليّة أخذًا في الاعتبار مهن المستقبل واستشراف المهارات المطلوبة لها.

3- حث الدول العربية على استحداث نماذج مبتكرة للأعمال وتطوير سلاسل الإنتاج الحالية، تقود إلى تغيير أداء عمل المنشآت الصناعية في المستقبل لتتحول إلى مصانع رقمية ذكية تحافظ على تنافسيتها وترفع كفاءة وجودة منتجاتها .

4- ضرورة العمل على إيجاد الوسائل اللازمة لنقل تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي وتوطينها في المنطقة العربية وإطلاق المبادرات لتوظيف هذه التكنولوجيا للارتقاء بالقطاع الصناعي العربي،

5- وضع رؤى شاملة تساعد صانعي القرار في الدول العربية على بلورة استراتيجيات تهدف إلى تحقيق أقصى استفادة ممكنة من هذه التكنولوجيا الرقمية الحديثة.

6- وضع آلية لتحديث المناهج والمقررات بشكل دوري لربطها بمستجدات سوق العمل.

7- إنشاء منظومات الكترونية خاصة بإدارة التعلّيم والتعلّم عن بعد والابتكار مع ضرورة مراعاة البعد الأخلاقي لتطبيقات الذكاء الاصطناعي.

### 6- المشاركة في منتدى الأمم المتحدة للتجارة: "نحو تعافي أخضر وشامل "

**الجهة المعنية بالتنفيذ:**

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD

**مكان وتاريخ التنفيذ:**

14 -15 يونيو / حزيران 2021 ، تنفيذ عن بعد بواسطة منصة زوم .

**الجهات والمؤسسات المشاركة:**

قادة المنظمات الدولية والإقليمية والوزراء الوطنيين والمفوضين الإقليميين والأكاديميين البارزين

**مشاركة منظمة العمل العربية:**

**قام بتمثيل المنظمة كل من:**

السيدة/ رباب طلعت حامد - رئيس وحدة التدريب والتصنيف المهني.

السيدة / مستورة عطية الجراري - رئيس وحدة التشغيل وسوق العمل

السيدة / منجية الهادفي - خبيرة بديوان المدير العام

**اهداف النشاط:**

الوقوف على تطلعات العالم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 والمرور الى التعافي عبر اتباع سياسات الانعاش الخضراء والشاملة، وأن تلعب التجارة والسياسة التجارية دورًا حاسمًا في هذه العملية.

**أهم المحاور:**

- كيف نجعل التجارة والسياسة التجارية عاملا محفزا لتعزيز الانتعاش الأخضر والشامل؟
- نحو انتعاش أخضر وشامل: التجارة ما بعد كوفيد19
- الجانب الأخضر من السياسة التجارية، ماذا يمكننا أن نفعل؟
- نحو عالم أكثر شمولاً، ما الذي يمكن أن تفعله التجارة؟
- محاضرة حول "الاقتصاديات الملائمة للأوقات العسيرة " ألقتها الأستاذة استر دوفلو : حاصلة على جائزة نوبل للاقتصاد.

**توصيات المنتدى:**

1- الدروس المستخلصة من الأزمة الحالية والاستجابات السياسية للتأكد من أن التجارة يمكن أن تكون مفتاحا لعملية التعافي الأخضر.

2- الخطط الوطنية والإجراءات اللازمة للانتقال الى الاقتصاد الأخضر والدائري.

3- دور السياسات التجارية في دعم التنمية الخضراء ودعم مبدأ المسؤولية الاجتماعية.

4- دور صانعي السياسات والقرار في ضمان مساهمة التجارة في الانتعاش الشامل والاستفادة العادلة منها وتعميمها على جميع الفئات خاصة تلك الأكثر هشاشة كالنساء والشباب والعمال المهاجرين واللاجئين.

5- كيفية استفادة البلدان النامية من الاقتصاد الرقمي المتنامي وسبل حماية المستهلكين في عصر الرقمنة.

6- حاجة الدول الافريقية لمزيد من الدعم المالي لمواجهة الأزمة الوبائية الحالية.

7- دعم الحق في التنمية وفقا لمقاربة مبنية على حقوق الانسان.

8- اقتراح استراتيجية تعافي مبنية على حقوق الانسان الاقتصادية والاجتماعية.

9- التأكيد على التضامن والتعاون الدوليين لدعم البلدان الفقيرة حتى تتجاوز أزمة وباء كورونا والانتقال نحو الاقتصاد الأخضر المحقق للتنمية.

10- النقاش المستفيض بين فكرتي دمج التعافي الأخضر والشامل من الوباء وأهم المناقشات التجارية المعاصرة بشكل يوفر منتدى التجارة للأمم المتحدة لعام 2021 نقطة انطلاق رئيسية نحو مؤتمر UNCTAD15، وهو

المؤتمر الذي سيعقد كل أربع سنوات والدورة القادمة ستكون في شهر أكتوبر 2021 والذي سيحدد أولويات وبرنامج عمل UNCTAD على مدى السنوات الأربع المقبلة.

**7- المشاركة في الندوة الافتراضية (لأطلاق جائزة الاسكوا " للمحتوى الرقمي العربي")**

**مكان وتاريخ التنفيذ:**

يوم الخميس الموافق 17 يونيو / حزيران 2021

**مشاركة منظمة العمل العربية:**

**قام بتمثيل المنظمة كل من:**

- الدكتورة / رانية رشدية - القائم بأعمال المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية
- السيدة/ رباب طلعت حامد - رئيس وحدة التدريب والتصنيف المهني.
- السيدة / رانيا فاروق - رئيس وحدة المرأة والفئات الخاصة

**أهداف النشاط:**

- تندرج هذه الندوة ضمن إطار الجهود التي تبذلها الإسكوا للتشجيع على إجراء تغييرات جذرية في السياسات حرصاً على استخدام التكنولوجيات الرقمية في تحقيق التنمية المستدامة في البلدان العربية، وتسخير هذه التكنولوجيات في استثمار فرص التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبشرية.
- إطلاق الجائزة التقديرية للجهود المبذولة لتطوير المحتوى الرقمي العربي من اجل التنمية المستدامة.

**المشاركون:**

شارك في أعمال الاجتماع حوالي (54) مشاركاً يمثلون عدد من المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية والعربية ذات الصلة فضلا عن رواد الأعمال الشباب من الدول العربية.

**توصيات الندوة:**

1- الإعلان عن الجائزة والتطبيق مع التأكيد على الدور الهام للاقتصاد الرقمي في المنطقة العربية ومساهمته في تحقيق التنمية المستدامة.

2- لا يمكن أن تبقى المنطقة العربية بمنأى عن هذه الثورة في الاقتصاد الرقمي بل ينبغي أن تستفيد مما تتيحه من منافع، وأن تعالج ما تفرضه من مخاطر.

3- لا بد أن تستفيد البلدان العربية، مع ما تزخر به من قدرات بشرية عالية، وشباب متعلمين، وموارد مالية كثيفة، وموقع جغرافي محوري، من الموارد التي يتحها الاقتصاد الرقمي لتحويل اقتصاداتها ومجتمعاتها.

4- بات من الضرورة والاكثر إلحاحاً اليوم إيجاد الوسائل اللازمة لنقل تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي وتوطينها في المنطقة العربية وإطلاق المبادرات لتوظيف هذه التكنولوجيا للارتقاء بالقطاع الصناعي العربي.

5- وضع رؤى شاملة تساعد صانعي القرار في الدول العربية على بلورة استراتيجيات تهدف إلى تحقيق أقصى استفادة ممكنة من هذه التكنولوجيا الرقمية الحديثة.

6- تعزيز الوعي بشأن الاقتصاد الرقمي، ومساعدة صانعي السياسات وغيرهم من أصحاب المصلحة في المنطقة العربية في تحديد المجالات ذات الأولوية في الاقتصاد الرقمي، وإعداد خطط عمل رقمية على المستوى الوطني لتسهيل الانتقال إلى الاقتصاد الرقمي

7- الشراكة بين ICC (غرفة التجارة الدولية) وبرامج ريادة الأعمال مركز الاسكوا للتكنولوجيا في إطلاق مركز لريادة الاعمال.

**8- المشاركة في فعاليات المنتدى السياسي الرفيع المستوى حول التنمية المستدامة للإسكوا لعام 2021"**

**ندوة حول:" تعزيز الإطار الإقليمي لمسارات المجتمعات السلمية والعادلة والشاملة في المنطقة العربية: مناقشة معمقة حول نتائج التقرير الإقليمي حول أهداف التنمية المستدامة في البلدان المتأثرة بالنزاعات في المنطقة العربية"**

**الجهة المعنية بالتنفيذ:**

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا الاسكوا

**مكان وتاريخ التنفيذ:**

عبر منصة الزوم الثلاثاء 13 تموز/ يوليو 2021

**الجهات والمؤسسات المشاركة:**

ممثلي المنظمات الدولية والإقليمية والوزراء الوطنيين والمفوضين الإقليميين والأكاديميين البارزين ومنظمات المجتمع المدني

**مشاركة منظمة العمل العربية:**

**قام بتمثيل المنظمة:**

السيدة / منجية الهادفي - خبيرة بديوان المدير العام

**اهداف النشاط:**

- عرض أهم النتائج التي توصل اليها التقرير الإقليمي الخاص بتحقيق أهداف التنمية المستدامة في البلدان العربية المتضررة من النزاعات الذي سلط الضوء على أهمية الهدف 16 كمسار للتنمية المستدامة.

**اهم المحاور:**

- زيادة الاستثمار في السلام والحوار والمصالحة كأساس لتحقيق التنمية المستدامة.
- توفير إطار لتعزيز الحوكمة والتعاون الإقليميين بطريقة تتماشى مع خطة عام 2030.

- زيادة الجهود لتطوير نماذج حكم متجاوبة تضع حداً للتمييز وتمكين هياكل الحكم المحلي التي تركز على الأمن البشري لتكون استجابات التنمية الوطنية متأصلة في الحقائق المحلية وتخدم أولئك المعرضين لأعلى مخاطر التخلف عن الركب.
- مناقشة الحلول الدائمة لمعالجة النزوح، وتزويد اللاجئين والنازحين بفرص معيشية مستقرة والاندماج في المجتمعات المحلية المضيفة.

**أهم التوصيات:**

1- لا تنمية بدون سلام ولا سلام بدون تنمية وللخروج من الأزمات يجب اتباع نهج شامل يعتمد على الشعوب وهو نهج الأمن البشري المتعدد الوجهات.

2- لتحقيق الهدف 16 يجب ضمان المساواة والأمن ومجموعة من القرارات المترابطة واتباع الحوكمة في استقرار الأمن والسلام وذلك بالتشاور مع جميع الفئات بما في ذلك الفئات المهمشة معتمدين على الترابط ثلاثي الأبعاد (بناء السلام وتحقيق حقوق الأنسان وتحقيق أهداف التنمية).

3- العمل على تحقيق العدالة والمساواة ومقاومة كل أشكال التمييز والعنف ضد النساء وخاصة في فترة انتشار وباء كورونا

4- انشاء آلية عمل متكونة من المنظمات وتكون في شكل منصة تشرف عليها جامعة الدول العربية

5- يجب أن يكون الهدف 16 المتعلق بالسلام والعدالة والمؤسسات القوية هو الأساس لتحقيق بقية أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر في سياق البلدان المتضررة من النزاعات والأزمات في المنطقة.

6- ضرورة وضع خارطة طريق مؤقتة (خطة عمل لعقد من الزمن لتحقيق السلام والتنمية المستدامين) للبلدان المتضررة من النزاعات والأزمات في المنطقة بناء على النتائج الرئيسية للتقرير وذلك بقيادة جامعة الدول العربية.

7- التأكيد على المقاربة التشاركية في تنفيذ خارطة الطريق لتحديد الممارسات الجيدة الحالية للمبادرات والشراكات وكل ما يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

8- وتكون هذه الخارطة بمثابة دليل مرجعي للدول الأعضاء للتقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مثل هذه السياقات الصعبة ولاستخدام إطار أهداف التنمية المستدامة لتحقيق السلام والتنمية المستدامتين.

9- ترجمة توصيات التقرير لتعميمها على الدول الأعضاء والشركاء.

## ثانياً: مجال الهجرة :

**المشـاركة في الحلقة الحوارية بشـأن مبادرة " تحسـين العلاقة التعاقدية " للعمالة الوافدة في المملكة العربية السعودية**

**مكان وتاريخ التنفيذ:**

المملكة العربية السعودية يوم الخميس الموافق 1 أبريل / نيسان 2021

**مشاركة منظمة العمل العربية:**

**قام بتمثيل المنظمة:**

السيد / مصطفى عبد الستار - المشرف على إدارة التنمية البشرية والتشغيل.

**أهداف النشاط:**

- الاطلاع عن كثب على مبادرة تحسين العلاقة التعاقدية في المملكة العربية السعودية واجراءاتها والطريقة التي سيتم من خلالها تطبيق وتنفيذ المبادرة، فضلاً عن التعريف بها للمساعدة في نقل التجربة إلى دول المجلس.
- مناقشات مفتوحة حول المبادرة وسبل تطويرها وتعزيز ظروف العمال الوافدين في المملكة العربية السعودية بصفة خاصة، ودول مجلس التعاون الخليجي بصفة عامة.

**المشاركون:**

شارك في أعمال الحلقة عدد من المسئولين في وزارات العمل بدول مجلس التعاون الخليجي فضلاً عن ممثلي عدد من المنظمات الإقليمية والدولية ذات العلاقة.

**مداخلة منظمة العمل العربية:**

في البداية نقل ممثل المنظمة تحيات سعادة المدير العام للحضور وتمنياته للجميع بالتوفيق والنجاح ، ثم بين في مداخلته حرص المنظمة على دراسة المبادرة بكل أبعادها وجوانبها المختلفة لتقديم رؤيتها في إطار النهج الذي تسير عليه في الربط بين التنمية والتشغيل من خلال اغتنام كل الفرص لاستعراض آلياتها في جميع الانشطة التي تشارك فيها.

وفي هذه الحلقة أثنت المنظمة على المبادرة والجهود الكبيرة التي بذلت من كل الأطراف في إطار تنظيم سوق العمل بالمملكة العربية السعودية ومنحه مزيد من المرونة لتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد البشرية.

وأوضحت المنظمة في مداخلتها الدور الذي يمكن أن تلعبه في إطار مسؤولياتها القومية للربط بين المبادرة والمساهمة في تخفيف حدة البطالة في الدول العربية بالعمل على:

- منح أفضلية نسبية للعمالة العربية الوافدة ضمن المبادرة.
- تحفيز سياسات التشغيل العربية الصادرة عن المنظمة.

- الاسترشاد والعمل بالاستراتيجيات العربية للتدريب والتعليم التقني والمهني.
- الدعوة لإقامة حوار إقليمي لوضع آليات لحراك العمالة العربية.

وأخيراً أكدت المنظمة على اســـتعدادها للتعاون التام مع المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ولوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية لتنفيذ أنشطة مشتركة في هذا الشأن.

## ثالثاً: مجال الثقافة العمالية وبحوث العمل:

**1- ورشة العمل الوطنية بشأن "ريادة الأعمال وتمكين الشباب"**

**مكان وتاريخ التنفيذ:**

13- 14 ديسمبر/ كانون الأول 2021، الجزائر العاصمة - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

**الجهة المعنية بالتنفيذ:**

المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل بالجزائر

**المحاور:**

- ريادة الأعمال في الوطن العربي الواقع والمأمول.
- الثورة الصناعية الرابعة وريادة أعمال المستقبل.
- دور اطراف الإنتاج في دعم المشاريع في مواجهة تحديات المستقبل.
- دور برامج التدريب وإعادة التدريب في مواجهة تحديات المستقبل.
- التجربة العربية والدولية لدعم فرص التشغيل والاستفادة من الرياديين.

**الجهات المدعوة:**

- ممثلي أطراف الإنتاج الثلاثة بالجمهورية الجزائرية.
- عدد من المعنين من الشباب أصحاب المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر.
- عدد من المؤسسات المعنية بريادة الأعمال بالجزائر.

**التوصيات:**

1. تعزيز دور حاضنات الأعمال، ودعم المشاريع الريادية الناشئة القائمة على الابتكار باعتبارها الفرصة الحقيقية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.
2. تحفيز قيام وإعلان العناقيد الاقتصادية العربية التي تسمح بتكوين تحالف اقتصادي قادر على التنافس الاقتصادي العالمي وتحقيق قيمة مضافة للاقتصاديات العربية.

3. تضمين الرؤى الوطنية وكذلك القطاعية محورا بعينه يعنى بأهمية ريادة الأعمال والدور الفعال لقطاع المشاريع الصغيرة، المتوسطة ومتناهية الصغر في نشر الابتكار.
4. إشراك النقابات والمجتمع المدني كطرف أساسي لتطوير العنصر البشري قصد تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.
5. تطوير البيئة المؤسساتية والتشريعية التي تُمَكِّن رُوَّاد الأعمال من إيجاد موطئ قدم لهم في الأسواق الوطنية، العربية والدولية مع تحمل أعباء المنافسة جراء العولمة.
6. تعزيز التنسيق بين كل المؤسسات البحثية لزيادة فعالية الاستفادة من براءات الاختراع والأبحاث المتاحة وتطبيقاتها الصناعية المختلفة كأداة لتعظيم دور المشاريع الريادية والابتكارية على المستوى الوطني والعربي.
7. تطوير السياسات الخاصة بالبنية التحتية الرقمية والابتكار القائم على تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وإيجاد سبل نشر ثقافة الاستعمال الواسع لتقنيات الرقمية في المجتمع.
8. تشجيع المؤسسات الاقتصادية لتبني فكرة إنشاء ومرافقة المؤسسات الناشئة لرواد الأعمال تكون مكملة لاحتياجاتها ضمن سلاسل الإنتاج.
9. إنشاء صناديق لضمان القروض الممنوحة للمشاريع الصغيرة، المتوسطة ومتناهية الصغر مع تطوير نظام لضمان الائتمان لمشاريع رواد الأعمال.
10. الدعوة إلى تحديث منظومتي التعليم والتكوين المهني وفقا للاحتياجات المستقبلية لأسواق الشغل على ضوء التحول الرقمي في كافة المجالات وتبادل نقل المعارف والخبرات وطنيا وعربيا.
11. الدعوة إلى إيجاد آليات مناسبة لإدماج القطاع الموازي في الاقتصاد الرسمي من خلال تقديم حزم تحفيزية وخلق المزايا ومراجعة القوانين التشريعية.
12. الاستفادة المثلى من الثورة الصناعية الرابعة بكافة محاورها وآلياتها كفرصة حديثة أمام الشباب العربي لإبراز طاقاتهم الإبداعية والابتكارية في شكل أنشطة ريادية اقتصادية إنتاجية وخدماتية.
13. دعوة منظمة العمل العربية لتنظيم المزيد من البرامج والأنشطة في مجال ريادة الأعمال وتمكين المشاريع الصغيرة، المتوسطة ومتناهية الصغر لخدمة أطراف الإنتاج الثلاث في الجزائر.

**2- المشاركة في مراسيم التنصيب الرسمي للجنة الوطنية للتحكيم ومجلس المتساوي الأعضاء للوظيفة العمومية**

**الجهة المعنية بالتنفيذ:**

- وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي بالجزائر
- وزارة العدل

**مكان وتاريخ التنفيذ:**

الجزائر يوم 2021/03/13

**الجهات والمؤسسات المشاركة:**

- المديرية العامة للوظيفة العمومية
- الاتحاد العام للعمال الجزائريين
- الكنفيدرالية العامة للمؤسسات الجزائرية
- الكنفيدرالية وطنية لأرباب العمل الجزائريين
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي
- منظمة العمل الدولية (المكتب الجهوي بالجزائر)

**طبيعة مشاركة المنظمة:**

دعوة **المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل** للمشاركة في حضور مراسيم التنصيب.

**أهداف النشاط:**

- تنصيب الرسمي للجنة الوطنية للتحكيم ومجلس المتساوي الأعضاء للوظيفة العمومية.

3- **المشاركة في الاحتفال باليوم العالمي للسلامة والصحة في العمل تحت شعار : " التوقع والاستعداد والاستجابة للأزمات - استثمر الآن في أنظمة السلامة والصحة الأكثر "**

**الجهة المعنية بالتنفيذ:**

وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي بالجزائر

**مكان وتاريخ التنفيذ:**

الجزائر يوم 2021/04/28

**الجهات والمؤسسات المشاركة:**

- وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات
- منظمة الصحة العالمية - منظمة العمل الدولية
- الاتحاد العام للعمال الجزائريين
- الكنفيدرالية العامة للمؤسسات الجزائرية
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

**طبيعة مشاركة المنظمة:**

دعوة **المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل** للمشـاركة في الاحتفال باليوم العالمي للسـلامة والصـحة فى العمل .

**أهداف النشاط:**

- الاحتفال باليوم العالمي للسلامة والصحة في العمل مع التوقيع على:

➢ القرار الوزاري المشـترك المتضـمن التدابير التقنية لحماية العمال في قطاعات البناء والأشـغال العمومية والري.

➢ اتفاقيات شـراكة بين كل من هيئة الوقاية من الأخطار المهنية في نشـاطات البناء والأشـغال العمومية والري ومجمع كوسيدار.

- زيارة معرض مخصص لهيئات الوقاية.

## رابعاً: مجال تنمية الموارد البشرية:

**1- دورة تدريبية حول" دور وأهمية الحوكمة في القطاع العام " .**

**الجهة المعنية بالتنفيذ:**

المركز العربي لتنمية الموارد البشرية بالتعاون والتنسيق مع وزارة العمل والتأهيل - دولة ليبيا .

**مكان وتاريخ التنفيذ:**

طرابلس/ ليبيا، الفترة من 27 يونيو إلى 01 يوليو 2021.

**الجهات والمؤسسات المشاركة:**

مدراء الإدارات ورؤساء الأقسام وموظفي مكتب دعم وتمكين ذوي الإعاقة بوزارة العمل والتأهيل.

**أهداف النشاط:**

➢ التعريف بمفهوم الحوكمة في القطاع العام.

➢ مناقشة الدواعي خلف تبني الحوكمة بالقطاع العام.

➢ التعريف على القيم الإيجابية المرتبطة بالحوكمة.

➢ مقومات الحوكمة الرشيدة.

➢ أنواع الحوكمة.

**اهم المحاور:**

يشمل البرنامج التدريبي المحاور الأتية :

- مقدمة في حوكمة المؤسسة.
- نماذج وآليات تطبيق الحوكمة.
- وظائف وهيكليات الحوكمة.
- أفضل الممارسات لحوكمة المؤسسات.
- الإفصاح والشفافية.

**أهم التوصيات:**

1- العمل على إعداد تقارير تتضمن المعلومات الأساسية بتطبيق الحوكمة في وزارة العمل والتأهيل لتكون نواة تسترشد بها مؤسسات الدولة وتساهم في تفعيلها والعمل على تطويرها.

2- العمل على تصنيف تطبيق الحوكمة كهدف استراتيجي ضمن خطة عمل الوزارة وإشراك جميع الموظفين كلاً حسب مستواه الوظيفي.

3- ضرورة مراعاة التطبيق الصحيح لمبادئ الحوكمة وضوابطها الرقابية بشأن الحد من الفساد ومكافحته.

4- ضمان الوزارة قيام جميع الإدارات والمكاتب والجهات التابعة لها بتنفيذ السياسات التي من شأنها منع الممارسات التي تُضعف من كفاءة تطبيق الحوكمة.

5- تعزيز مهارات وقدرات مدراء الإدارات والمكاتب في مجال الحوكمة من خلال عقد ندوات وورش عمل بالخصوص.

6- العمل على إعداد وإصدار دليل الحوكمة وإرشاداته.

7- الاستفادة من التجارب الناجحة لوزارات العمل بالدول العربية من خلال التواصل المباشر أو بدعم من منظمة العمل العربية.

8- إطلاق جائزة وزارة العمل والتأهيل للحوكمة الرشيدة، وذلك من خلال تقييم واختيار إحدى الجهات التابعة لها أو أحد مكاتب العمل والتأهيل بالبلديات كنموذج يحتذى به.

**2- دورة تدريبية في مجال التوجيه والإرشاد المهني .**

**الجهة المعنية بالتنفيذ:**

المركز العربي لتنمية الموارد البشرية .

**مكان وتاريخ التنفيذ:**

طرابلس أغسطس 2021 لمدة أسبوع.

**عدد المشاركين:**

عدد 20 مشارك من المسئولين عن برامج التوجيه والمعلمين في بعض المؤسسات التعليمية والتدريبية من المدربين

التقنيين والمرشدين المهنيين.

**الجهات والمؤسسات المشاركة:**

مؤسسات التعليم والتدريب في ليبيا.

**أهداف النشاط:**

- تحديد مفهوم وأبعاد التوجيه والإرشاد المهني و مستوياته.
- تمييز أدوار المعنيين في التوجيه والإرشاد المهني.
- التعرف على تقنيات العمل الإرشادي.
- تعريف مفهوم صعوبات التعلم.

**3- دورة تدريبية في التشغيل الذاتي والمنشآت الصغيرة والمتوسطة.**

**الجهة المعنية بالتنفيذ:**

المركز العربي لتنمية الموارد البشرية.

**مكان وتاريخ التنفيذ:**

طرابلس سبتمبر 2021 لمدة أسبوع.

**عدد المشاركين:**

عدد 20 مشارك.

**الجهات والمؤسسات المشاركة:**

خريجي مؤسسات التعليم التقني والتدريب المهني والتعليم العالي والباحثون عن عمل والمرشحين من مكاتب التشغيل بدولة ليبيا.

**أهداف النشاط:**

- ترسيخ ثقافة المبادرة بين الشباب .
- التشجيع على بعث المنشآت الصغيرة والخاصة وتنميتها .
- دعم جهود التشغيل العربي ومحاربة الفقر والبطالة.
- إكساب المشاركين معارف أساسية تتعلق بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومعاونته وإكسابهم مهارة البحث عن فرص العمل.

## ثالثاً

## محور العلاقات الخارجية والتعاون الدولي

تتعاون منظمة العمل العربية مع الهيئات العربية والأجنبية والدولية المعنية بقضايا العمل ، حيث ان المبرر الأساسي لقيام منظمة العمل العربية كان بهدف التعاون وتنسيق الجهود العربية في ميدان العمل والعمال، فتشارك المنظمة في جميع الأنشطة التي تقوم بها جامعة الدول العربية، خاصة في الفعاليات التي تعنى بقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالدول العربية، وترتبط بعلاقات تعاون مع مؤسسات العمل العربي المشترك ومؤسسات المجتمع المدني.

وتشارك المنظمة سنويا في العديد من الندوات والمؤتمرات العربية والدولية، وتقدم فيها العديد من أوراق العمل والدراسات التي تعكس وجهة نظر المنظمة تجاه قضايا العمل والعمال في المنطقة العربية، فمع تنامى نشاط المنظمة فقد أصبحت تحتل مكانتها على الساحة العربية كبيت خبرة في المسائل العمالية وتقديم المشورة الفنية للحكومات والمنظمات العربية في هذا المجال.

ويعد محور التعاون الفني لصالح أطراف الإنتاج في الدول العربية الأعضاء من أهم المؤشرات الإيجابية الضرورية لتحقيق أحد أهداف المنظمة نحو الشركاء الاجتماعيين (حكومات، أصحاب أعمال، عمال) وخاصة الأكثر احتياجا وهي الدول ال 7 (فلسطين، جيبوتي، السودان، الصومال، موريتانيا، اليمن، لبنان) التي صدر بشأنها أكثر من قرار من المؤتمر يدعو إلى منحها الأولوية في تلبية احتياجاتها وفقاً للإمكانيات المتاحة ويحقق التعاون والتكامل العربيين في مجال العمل والعمال.

ونتيجة لتراجع الموازنات الاعتيادية خلال السنوات الماضية والذي أدى إلى عدم الاستجابة للعديد من احتياجات هذه الدول بالرغم من تعاظم احتياجاتها بشكل جدي، فإن الامر يتطلب مراجعة هذا الوضع حيث أن المتغيرات والمستجدات في عالم العمل تتطلب مزيدا من الدعم الفني لتلبية الاحتياجات المتزايدة بحكم أوضاعها الاقتصادية الوطنية الصعبة.

## أولاً: مجال العلاقات العربية والدولية:

**1- الدورة التدريبية الأولى حول "أساسيات ومبادئ العمل النقابي " لصالح اللجنة الوطنية للجان العمالية**

**الجهة المعنية بالتنفيذ:**

إدارة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي

**مكان وتاريخ التنفيذ:**

17-18 فبراير/ شباط 2021 ، - على المنصة الالكترونية زووم.

قام مكتب العمل العربي " إدارة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي " بتنظيم الدورة التدريبية الأولى حول "أساسيات ومبادئ العمل النقابي " والتي تندرج ضمن مجموعة من البرامج التدريبية تنظم من منظمة العمل العربية لصالح اللجنة الوطنية للجان العمالية بالمملكة العربية السعودية.

**عدد المشاركين والجهات المشاركة:**

شارك في فعاليات هذه الدورة ما يقارب من 60 مشارك من القيادات والمتخصصين من أعضاء اللجنة الوطنية للجان العمالية بالمملكة العربية السعودية.

**المحاور:**

- ماهي المنظمة العمالية؟
- الفرق بين اللجان العمالية والنقابات العمالية
- مبـادئ العمـل العمالي (النقابي)
- أهداف ومهام العمل العمالي (النقابي)
- دور المنظمات العمالية في المجتمع والتنمية الوطنية
- تاريخ تطور الحركة العمالية اقليمياً ودولياً
- نظرة على المنظمات النقابية العمالية في الوقت الراهن اقليمياً ودولياً
- الممثل العمالي دوره ومهامه
- الأساليب الحديثة في العمل العمالي (النقابي)
- تجارب عملية لمنظمات عمالية حول التعامل مع القضايا العمالية على مستوى المنشأة، القطاع، الوطني

**2- دورة تدريبية حول "مهارات العمل العمالي (النقابي)"**

**الجهة المعنية بالتنفيذ:**

إدارة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي

**مكان وتاريخ التنفيذ:**

16 – 17 / مارس / 2021، من خلال المنصة الالكترونية ZOOM

قام مكتب العمل العربي إدارة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي بتنظيم دورة تدريبية حول " مهارات العمل العمالي (النقابي)" والتي تندرج ضمن مجموعة من البرامج التدريبية تنظم من منظمة العمل العربية لصالح اللجنة الوطنية للجان العمالية بالمملكة العربية السعودية.

**عدد المشاركين والجهات المشاركة:**

شارك في فعالياتها ما يقرب من 60 مشارك من القيادات والمتخصصين أعضاء اللجنة الوطنية للجان العمالية بالمملكة العربية السعودية وأفتتح فعالياتها الأستاذ/ فواز فلاح المطيري الأمين العام للجنة الوطنية، كما شارك كل من المهندس / طارق فهمي المدرب المعتمد من Huthwaite في المملكة المتحدة "إنجلترا" والمستشار/ احمد عاطف خبير منظمة العمل العربية والنائب الأول للاتحاد العام لعمال مصر سابقا في إعداد أوراق العمل وتدريب المشاركين على محاورها.

**المحاور:**

- أولاً: مهارات التفاوض والمفاوضة الجماعية.
- ثانياً: مهارات الاتصال وفنون الإقناع والتأثير في الآخرين.
- ثالثاً: مهارات كتابة وعرض التقارير.
- رابعاً: مهارات التعامل مع مشاكل علاقات العمل.
- خامساً: مهارات إدارة الاجتماعات والندوات وجلسات الحوار.

**3- دورة تدريبية حول "معايير العمل العربية والدولية"**

**الجهة المعنية بالتنفيذ:**

إدارة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي بالتعاون مع المركز العربي لإدارة العمل بتونس

**مكان وتاريخ التنفيذ:**

28 / مارس / 2021 من خلال المنصة الالكترونية ZOOM

قام مكتب العمل العربي إدارة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي بالتعاون مع المركز العربي لإدارة العمل بتونس بتنظيم دورة تدريبية حول "معايير العمل العربية والدولية" لصالح الكوادر النقابية للاتحاد الحر لنقابات عمال البحرين بمملكة البحرين، وذلك يوم الأحد الموافق 28 / مارس – آذار / 2021 من خلال المنصة الالكترونية ZOOM.

حيث شارك في افتتاح فعاليات هذه الدورة **معالي السيد/ جميل حميدان وزير العمل والتنمية الاجتماعية** بمملكة

البحرين **ومعالي السيد/ فايز علي المطيري المدير العام لمنظمة العمل العربية** والسيد/ يعقوب يوسف محمد رئيس المجلس التنفيذي للاتحاد الحر لنقابات عمال البحرين، وشارك في أعمالها المستشار/ محمد كشو خبير تشريعات العمل ومعايير العمل العربية والدولية ورئيس لجنة الخبراء القانونيين بمنظمة العمل العربية، والمستشار رابح مقديش مدير المركز العربي لإدارة العمل بتونس بالإضافة إلى عدد كبير من السيدات والسادة أعضاء الاتحاد الحر لنقابات عمال البحرين.

حيث أكد الجميع من خلال مداخلاتهم على ان موضوع "معايير العمل العربية " يُعد من الموضوعات الهامة التي تدخل ضمن مجالات عمل المنظمة وأهدافها الأساسية المحددة لها في دستور إنشائها ، حيث تبرز حيوية النشاط "المعياري" في كونه يتعلق بمسألة شديدة الأهمية للدول العربية، فهو يُعنَى بصياغة ووضع "معايير" عمل "عربية" نموذجية، تراعي في المقام الأول خصوصيات الدول العربية وأوضاعها الاجتماعية، كما تضع تلك المعايير أمامها وتتيح لها الاقتباس والاستفادة منها والاسترشاد بالأحكام الواردة فيها، أثناء سن تشريعاتها وقوانينها المحلية ذات الصلة بقضايا العمل والعمال، على اعتبار أنها تنص على "الحدود الدنيا" من الحقوق التي ينبغي الإقرار بها للعاملين في القطاعين "العام والخاص".

كما تضمن لهم توفير مستويات محددة ومعقولة من العمل اللائق "المجزي والمنتج" ومستويات معيشية مناسبة، ضمن بيئة عمل لائقة، وشروط وظروف عمل مواتية، توفر وتؤمن لهم متطلبات الصحة والسلامة المهنية، وحد أدنى من الأجور يوفر حياة كريمة، ومعاشات تأمينية تعين على نوائب الدهر والشيخوخة والعوز.

وفوق ذلك فهي تُعنَى "على المدى الطويل" بالنهوض بتشريعات العمل العربية، وتطويرها وتوحيدها والارتقاء بها إلى مستويات عليا ومتماثلة، وصولا إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، وتيسير تنقل الأيدي العاملة العربية بين البلدان العربية، وتحقيق التنمية المستدامة، والرفاه للمواطن العربي.

**الهدف:**

**هدفت هذه الدورة** إلى تدريب أعضاء الاتحاد وتفعيل دورهم وقدراتهم في بناء الوعي النقابي، والقيام بدورهم الايجابي في تعزيز علاقات العمل.

**المحاور:**

- أهدافها - خصائصها - مراحل أعدادها - وسائل متابعتها.
- الالتزامات المترتبة على الدول بشأن معايير العمل.
- دور معايير العمل في توفير الحماية والحقوق الأساسية للعاملين.

**4- دورة تدريبية حول " آليات عمل اللوائح والانظمة الخاصة بالنقابات والاتحادات العمالية"**

**الجهة المعنية بالتنفيذ:**

إدارة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي

**مكان وتاريخ التنفيذ:**

30 – 31 / مايو / 2021 من خلال المنصة الالكترونية ZOOM

قام مكتب العمل العربي بتنظيم دورة تدريبية حول **"آليات عمل اللوائح والانظمة الخاصة بالنقابات والاتحادات العمالية"** والتي تندرج ضمن مجموعة من البرامج التدريبية تنظم من منظمة العمل العربية لصالح اللجنة الوطنية للجان العمالية بالمملكة العربية السعودية.

**عدد المشاركين والجهات المشاركة:**

شارك في فعالياتها ما يقرب من (50) مشارك من القيادات والمتخصصين أعضاء اللجنة الوطنية للجان العمالية بالمملكة العربية السعودية وأفتتح فعالياتها الأستاذ/ فواز فلاح المطيري الأمين العام للجنة الوطنية، كما شارك كل من المستشار / احمد عاطف خبير منظمة العمل العربية والنائب الأول لرئيس الاتحاد العام لعمال مصر سابقا. والمستشار / عادل صبحي مدير الإدارة العامة لشؤون المنظمات النقابية بوزارة القوي العاملة المصرية في إعداد أوراق العمل وتدريب المشاركين على محاورها.

**المحاور:**

- أولاً: هيكل وإدارة المنظمة النقابية العمالية.
- ثانياً: أهداف واهمية تنظيم العمل داخل المنظمات النقابية العمالية
- ثالثاً: مكونات اللوائح والانظمة الخاصة بالنقابات والاتحادات العمالية
- رابعاً: صياغة اللوائح والانظمة الخاصة بالمنظمات النقابية العمالية والنقابات والاتحادات العمالية.
- خامساً: امثلة للوائح وانظمة المنظمات النقابية العمالية إقليميا ودوليا.

**5- دورة حول "معايير العمل الدولية ومعايير العمل العربية "**

**الجهة المعنية بالتنفيذ:**

إدارة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي بالتعاون مع المركز العربي لإدارة العمل بتونس

**مكان وتاريخ التنفيذ:**

21 – 22 يونيو / حزيران 2021 من خلال المنصة الالكترونية ZOOM

قام مكتب العمل العربي إدارة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي بالتعاون مع المركز العربي لإدارة العمل بتونس بتنظيم دورة تدريبية حول " معايير العمل الدولية والعربية " والتي تندرج ضمن مجموعة من البرامج التدريبية تنظم من منظمة العمل العربية لصالح اللجنة الوطنية للجان العمالية بالمملكة العربية السعودية.

**المحاور:**

- **أولاً:** نظرة على المنظمات الخاصة بالعمل اقليمياً ودولياً

- **ثانياً:** معايير العمل الدولية (أهدافها – خصائصها – مراحل إعدادها – الالتزامات المترتبة عليها – آليات متابعتها)
- **ثالثاً:** معايير العمل العربية (أهدافها – خصائصها – مراحل إعدادها – الالتزامات المترتبة عليها – آليات متابعتها)

حيث تم الإشارة إلى أن المعايير العربية تعتبر مصدرا قانونيا مهما في مجال "العمل" وتتضمن أحكاما ومبادئ تتلاءم مع خصوصية المجتمعات العربية وقيمها، وهي أداة يمكن لكافة الدول العربية الاستفادة منها في سن تشريعاتها الوطنية ذات الصلة، وهذا من شأنه أن يعمل على تحقيق تماثل وانسجام بين التشريعات العربية على المدى الطويل، وصولا إلى توحيدها.

مما يؤدي إلى تحسين أوضاع العمالة العربية وينمي قدراتها وإمكانياتها وطاقاتها الانتاجية والإبداعية، ويحقق قدرا من العدالة الاجتماعية، ومزيداً من الاستقرار في علاقات العمل لدعم السلم الأهلي والمجتمعي، وبما يساهم في تحقيق التعاون والتكامل بين الدول العربية عبر النهوض بتشريعات العمل والضمان الاجتماعي لديها.

**عدد المشاركين والجهات المشاركة:**

شارك في فعالياتها ما يقرب من 40 مشارك من القيادات والمتخصصين أعضاء اللجنة الوطنية للجان العمالية بالمملكة العربية السعودية وأفتتح فعالياتها المستشار/ سلطان بن عساف السحمه عضو اللجنة الوطنية للجان العمالية والمنسق العام للدورة.

كما شارك كل من المستشار / محمد كشو خبير منظمة العمل الدولية ورئيس لجنة الخبراء القانونيين بمنظمة العمل العربية والمستشار رابح مقديش مدير المركز العربي لإدارة العمل بتونس في إعداد أوراق العمل وتدريب المشاركين على محاورها.

**6- دورة تدريبية حول " الصحة والسلامة المهنية "**

**الجهة المعنية بالتنفيذ:**

إدارة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي

**مكان وتاريخ التنفيذ:**

10 - 11 / أغسطس / 2021 من خلال المنصة الالكترونية ZOOM

قام مكتب العمل العربي إدارة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي بتنظيم دورة تدريبية حول **" الصحة والسلامة المهنية "** والتي تندرج ضمن مجموعة من البرامج التدريبية تنظم من منظمة العمل العربية لصالح اللجنة الوطنية للجان العمالية بالمملكة العربية السعودية.

**المحاور:**

- مقدمة في السلامة والصحة المهنية.

- تقييم المخاطر.
- التنظيمات الاقليمية والعالمية للسلامة والصحة المهنية.
- دور اللجان العمالية في سلامة بيئة العمل والصحة المهنية.
- اشتراطات السلامة لبيئات العمل المختلفة.

وقد شارك في فعالياتها ما يقرب من (44) مشارك ومشاركة من القيادات والمتخصصين أعضاء اللجنة الوطنية للجان العمالية بالمملكة العربية السعودية وأفتتح فعالياتها الدكتور / فيحان مساعد العتيبي نائب رئيس اللجنة الوطنية للجان العمالية بالمملكة العربية السعودية، كما شارك كل من المستشار / محمد حسن خبير منظمة العمل العربية مسئول اول السلامة والصحة المهنية - وزارة القوى العاملة – جمهورية مصر العربية، والمستشار / محمود ابوبيه خبير منظمة العمل العربية وباحث اول سلامة وصحة مهنية – وزارة القوى العاملة – جمهورية مصر العربية.

**7- الدورة التدريبية السادسة حول " التأمينات الاجتماعية وأبرز التطبيقات والممارسات المثالية عالمياً"**

**الجهة المعنية بالتنفيذ:**

إدارة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي

**مكان وتاريخ التنفيذ:**

12 - 14 أكتوبر 2021، شرم الشيخ - جمهورية مصر العربية

قام مكتب العمل العربي إدارة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي بتنظيم دورة تدريبية حول **"التأمينات الاجتماعية وأبرز التطبيقات والممارسات المثالية عالمياً"** والتي تندرج ضمن مجموعة من البرامج التدريبية تنظم من منظمة العمل العربية لصالح اللجنة الوطنية للجان العمالية بالمملكة العربية السعودية.

**عدد المشاركين:**

40 مشارك

**المحاور:**

**مقدمة عن التأمين الاجتماعي كأحد فروع علم التأمين وتشمل:**

1. هدف التأمين الاجتماعي.
2. تعريف التأمين الاجتماعي.
3. التأمين الاجتماعي كأحد أوجه التكافل الاجتماعي.
4. علاقة التأمين الاجتماعي بإنتاجية العمال.
5. هل التأمين الاجتماعي ادخارا.

6. تناسب التعويض في التأمين مع الخسارة.
7. خصائص التأمين الاجتماعي.
8. الفئات التي تغطيها نظم التأمين الاجتماعي.
9. أنواع التأمين الاجتماعي (المخاطر).
10. مزايا التأمين الاجتماعي.
11. من المستفيد من التأمين الاجتماعي.
12. دور اللجان النقابية العمالية في توعية العاملين.
13. تصميم نظم التأمينات الاجتماعية والمعاشات.
14. نظم التمويل لأنظمة التأمينات الاجتماعية والمعاشات.

## ثانياً: مجال التعاون الفني:

**1- لقاء معالي السيد المدير العام لمنظمة العمل العربية بالسيد نائب فريق العمل اللائق للدعم الفني للدول العربية التابع لمكتب العمل الدولي لمنظمة العمل الدولية**

**مكان وتاريخ التنفيذ:**

الخميس / 11 / مارس 2021 من خلال المنصة الالكترونية ZOOM

التقى صباح يوم الخميس الموافق 11 / مارس / 2021 من خلال المنصة الالكترونية ZOOM **معالي السيد فايز علي المطيري المدير العام لمنظمة العمل العربية والسيد فرانك هجمان نائب فريق العمل اللائق للدعم الفني للدول العربية التابع لمكتب العمل الدولي لمنظمة العمل الدولية**، للتباحث حول كيفية تفعيل التعاون بين المنظمتين ومتابعة تنفيذ مطالب المجموعة العربية كذلك توصيات ملتقى فلسطين خلال مؤتمر العمل الدولي الدورة "108" 2019 والتعرف على التقدم المحرز لمطالب حكومة دولة فلسطين ومتابعة قرارات مؤتمر ومجلس إدارة منظمة العمل العربية خلال العامين 2019 – 2020 بشأن وضع عمال الأراضي العربية المحتلة .

حيث قام **سعادة مدير عام منظمة العمل العربية** بالتأكيد على كافة القرارات والتوصيات التي تضمنها تقريراً مفصلاً بهذا الشأن حول قرارات مجلس إدارة منظمة العمل العربية في دوراته العادية "92 – 93 – 94 " خاصة التأكيد على إقامة مؤتمر المانحين.

كما أكد السيد فرانك على أن قضية أوضاع العمال الفلسطينيين تحتل حيزا كبيرا من الاهتمام لدى منظمة العمل الدولية وذلك منذ سنوات، كما أفاد بأن ملحق تقرير السيد جاي رايدر المدير العام لمنظمة العمل الدولية والمقدم لمؤتمر العمل الدولي في دورته العادية "109" لعام 2021 يتضمن الملاحظات لعامي 2019 – 2020 حيث لم يعقد مؤتمر العمل الدولي خلال عام 2020 نظراً لتداعيات جائحة كوفيد - 19 كما أن التقرير سيغطي بعض اللقاءات من خلال المنصات الالكترونية الأخرى من خلال الزيارات الميدانية في فلسطين.

**وخلصت المناقشات إلى التأكيد على مجموعة من النقاط الهامة وهي:**

- الطلب من المدير العام لمنظمة العمل الدولية الاستمرار في التنسيق مع منظمة العمل العربية لاتخاذ الترتيبات لعقد مؤتمر للمانحين في أقرب فرصة ممكنة.
- الطلب من منظمة العمل الدولية التواصل مع الجانب الإسرائيلي للعمل على تحويل مستحقات العمال الفلسطينيين في الأراضي المحتلة إلى الصندوق الوظيفي الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية، والتي تراكمت منذ عشرات السنين.
- مطالبة منظمة العمل الدولية بتقديم المزيد من الدعم المادي والمعنوي للشعب الفلسطيني.
- التأكيد على ضرورة تحويل تقرير مدير عام منظمة العمل الدولية الى آليات تنفيذية تلزم إسرائيل بوقف الانتهاكات واحترام الاتفاقيات والقرارات والعهود والمواثيق الدولية.

**2- المشاركة في ندوة توجهات الإعلام العربي في العصر الرقمي**

بدعوة كريمة من المنظمة العربية للتنمية الإدارية شاركت منظمة العمل العربية إدارة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي في فعاليات الندوة القومية حول توجيهات الإعلام العربي في العصر الرقمي، يوم الثلاثاء الموافق"6" أبريل 2021 عبر تطبيق مايكروسوفت حيث بلغ عدد المشاركين نحو 200 مشارك من 14 دولة عربية.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:**

المنظمة العربية للتنمية الإدارية

**مكان وتاريخ التنفيذ:**

"6" أبريل 2021

قام بافتتاح الندوة **المدير العام لمنظمة العربية للتنمية الإدارية – الدكتور/ ناصر الهتلان القحطاني** بدأ مرحباً بـــــــ السادة الحضور:

- **معالي وزير الإعلام بجمهورية مصر العربية – أسامة هيكل.**
- **المدير التنفيذي لمدينة عجمان الإعلامية الحرة – سعادة الأستاذ محمود الهاشمي.**
- **رئيس مجلس أمناء الشبكة العربية للتواصل والعلاقات العامة- سعادة الأستاذ/سلطان البازعى.**
- **عضو مجلس أمناء الشبكة العربية للتواصل والعلاقات العامة- سعادة الدكتورة/ شيرين زقلمة.**
- **عضو مجلس أمناء الشبكة العربية للتواصل والعلاقات العامة – سعادة الأستاذ / حسام صالح.**
- **مستشار التسويق والاتصال وإدارة السمعة " المملكة العربية السعودية"- سعادة الأستاذ/ سلطان محمد المالك.**

**أهم محاور وتوصيات الندوة:**

1- أهمية الشبكة العربية للتواصل والعلاقات العامة وما تقدمة من ربط لجميع المهتمين بالعلاقات العامة في جميع المجالات والتخصصات مما يساعد على خدمة القضايا العربية.

2- النظر إلى أهمية الموضوع المطروح في توجهات الإعلام العربي في العصر الحالي وما يوجهه مستقبل الصحافة والإعلام من تحديات نتيجة التطور المذهل للتكنولوجيا وسرعة انتشار المعلومات، وإحدى هذه التحديات " أزمة الصحافة" و التى ظهرت خلال هذه الفترة نتيجة جائحة كورونا (COVID-19) حيث اتجه العالم إلى الصحافة الرقمية واندثرت الصحافة الورقية وأصبح هناك الحاجة الشديدة إلى المعلومات ونتيجة تعدد المعلومات كثرت الإشاعات ولكن سلط معالي الوزير أسامة هيكل الضوء على أن مهنة الصحافة مهنة خالدة ولن تفنى وإن تعددت وتغيرت الأدوات سواء كانت (ورقية - رقمية).

3- ضرورة مخاطبة الفئات الأقل سناً وتوعية بحيث يتحلى المتلقي بالثقافة الإعلامية في مراقبة المعلومات لتأكد من دقتها والسعي إلى تطوير الكوادر والمنظومة لخدمة الصحافة والإعلام والإشارة لعدة تساؤلات للبحث في حلول للتحديات التي أبرزها الذكاء الاصطناعي:

4- كيف نواجه الأخبار الكاذبة ؟

5- كيف يتم مسائلة من يعمل على نشر خبر غير دقيق؟

6- كيف يتم ذلك دون المساس بحرية الرأي والتعبير؟

7- الإشادة بأهمية دور الإعلام الذي يعتبر ضلع أساسي في الأعمال الرقمية وموجهاً إلى ما يقدمه التطور والنقلة الرقمية من فائدة في البيئة الإعلامية ولما لها من انعكاس إيجابي على جميع الفئات خاصة (النساء-الأطفال).

8- الاشارة إلى وجود عدة مشكلات والتي تعاني منها مؤسسات الإعلام وأكبر مثال على ذلك نوعية الرسالة التي تصل للمتلقي وليس مشكلة وصول الرسالة حيث سهلت وسائل التواصل الاجتماعي وصول المحتوي للأفراد بسرعة فائقة، والمشكلة الأخرى وجود تعددية في المعلومات يضع المتلقي في أزمة الحصول على مصدر موثوق.

9- من الذي يقود في المجتمع " الجمهور أم الإعلام حيث كان في الماضي المؤسسة الإعلامية هى المصدر الوحيد للمعلومة وهي التي تقود ولكن مع تطور واختلاف الأجيال أصبح الجمهور هو صاحب الخبر وأصبح بمقدرة الأفراد متابعة الخبر أو رفض الحصول على بعض المعلومات غير المرغوب فيها ولم يعد أيضاً الأمر مقتصر على المستوى الاجتماعي أو ذكور وإناث ولكن الأمر أصبح معتمداً على السلوك ومواكبة التطور.

10-التأثير القوي للثورة التكنولوجية على المجتمعات في الآونة الأخيرة ومدي تسهيلها للعديد من العمليات منها عملية الترويج "الإعلانات" وذلك في مقابل مادي أقل بكثير من الوسيلة التقليدية للإعلانات مؤكداً

على إمكانية انتشار الأخبار بسهولة حول العالم نتيجة تضاعف أعدد المستخدمين للأنترنت خلال هذا العصر.

11-أهمية مواكبة التطور وذلك لما يقدمه من فرص واستثمارات كثيرة لمؤسسات الإعلامية وأشار إلى ضرورة التركيز على تقديم محتوى يخاطب جميع الشرائح المجتمعية وأشار أيضاً إلى أهمية تحلى المؤسسات الإعلامية بالمهارات الرقمية الجدي.

**3- مؤتمر العمل الدولي الدورة (109)**

**الجهة المعنية بالتنفيذ:**

إدارة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي

**مكان وتاريخ التنفيذ:**

( 3 – 19 يونيو / جنيف ، 2021 ) عبر تقنية الفيديو كونفرنس

**جدول أعمال المؤتمر:**

**أولا** - تقرير رئيس مجلس الإدارة وتقرير المدير العام.

**ثانيا** - مشروع البرنامج والميزانية للفترة 2022 – 2023 ومسائل أخرى.

**ثالثا** - المعلومات والتقارير بشأن تطبيق الاتفاقيات والتوصيات.

**رابعا** - انعدام المساواة وعالم العمل (مناقشة عامة).

**خامسا** - مناقشة متكرّرة بشأن الهدف الاستراتيجي المتمثل في الحماية الاجتماعية (الضمان الاجتماعي).

**سادسا** - المهارات والتعلم المتواصل (مناقشة عامة).

**سابعا** - إلغاء ثماني اتفاقيات عمل دولية وسحب تسع اتفاقيات عمل دولية وأحدي عشرة توصية عمل دولية

**اجتماعات المجموعة العربية**

**أولاً: الاجتماع التنسيقي الأول للمجموعة العربية .**

**ثانياً: اجتماع لجنة الصياغة .**

**ثالثاً: اجتماعات لجنة التنسيق .**

**أولاً: الاجتماع التنسيقي الأول للمجموعة العربية .**

- يتخذ مكتب العمل العربي سنوياً جميع الإجراءات والترتيبات اللوجستية التنفيذية لتنظيم أنشطة واجتماعات المجموعة العربية المشاركة في مؤتمر العمل الدولي مع تقديم مقترحات بشأن موعد ومكان ومشروع جدول أعمال الاجتماع التنسيقي الأول للمجموعة العربية واجتماعات اللجان المنبثقة عنها، وكذلك الاجتماعات اللاحقة بالإضافة إلى إعداد وتوفير جميع الوثائق المتعلقة بهذه الأنشطة.

**جدول أعمال الاجتماع التنسيقي الأول للمجموعة العربية**

**البند الأول: المسائل الإجرائية:**

- **رئاسة المجموعة العربية وتشكيل لجنتي التنسيق والصياغة.**
- **كلمة المجموعة العربية في المؤتمر.**

**البند الثاني: رئاسة الدورة (109) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2021 والمناصب الأخرى المنبثقة عن المؤتمر.**

**البند الثالث: انتخابات مجلس إدارة مكتب العمل الدولي (2021 – 2024).**

**البند الرابع: مشروع الخطة الاستراتيجية لمنظمة العمل الدولية للفترة 2022 – 2025**

**البند الخامس: الموقف من التصديقات على تعديل 1986 حول دستور منظمة العمل الدولية بشأن توسيع التمثيل بمجلس إدارة مكتب العمل الدولي.**

**البند السادس: التعاون الإنمائي لصالح البلدان العربية ودعم المطالب الفلسطينية:**

**أولا:** متابعة تنفيذ قراري مؤتمر العمل الدولي لعامي 1974، 1980

**ثانياً:** متابعة تنفيذ برامج التعاون الإنمائي لمصلحة فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى.

أ - البرنامج المعزز للتعاون الإنمائي لمصلحة الاراضي العربية المحتلة.

ب - الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية.

**ثالثاً:** جهود منظمة العمل العربية في دعم المطالب الفلسطينية

(أ) متابعة قرار الدورة (46) لمؤتمر العمل العربي لعام 2019 بشأن مذكرة المدير العام لمكتب العمل العربي حول الدورة (108) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2019 وجهود منظمة العمل العربية في دعم المطالب الفلسطينية.

(ب) قرارات الدورة (91)، (92)، (93)، (94) لمجلس إدارة منظمة العمل العربية، بشأن أوضاع عمال وشعب فلسطين.

## سير أعمال الاجتماع التنسيقي الأول للمجموعة العربية

**البند الأول: المسائل الإجرائية:**

### 1. رئاسة المجموعة العربية:

إن رئاسة اجتماعات المجموعة العربية في هذه الدورة تكون استنادا لما جرت عليه العادة والعرف لمعالي الوزير الذي ترأس الدورة (الأخيرة) لمؤتمر العمل العربي، وعليه يتم خلال الجلسة الأولى دعوة رئيس الدورة (46) لمؤتمر العمل العربي 2019 لتسلم رئاسة الاجتماع أو من ينوب عنه.

**وقد ترأس فعاليات هذا الاجتماع معالي الدكتورة / لميا الدويهي وزيرة العمل بالجمهورية اللبنانية.**

**ثانياً: اجتماع لجنة الصياغة .**

- هي اللجنة المكلفة بأعداد الصياغة النهائية لملاحظات المجموعة العربية على ملحق تقرير المدير العام لمكتب العمل الدولي حول " أوضاع العمال في الأراضي العربية المحتلة.
- وقد عقدت اللجنة اجتماعاتها وتم انتخاب السيد / عبد الكريم ضراغمة حكومات دولة فلسطين والسيد / محمد عبد الله العرادة عمال دولة الكويت مقرراً لهذه اللجنة وتم الانتهاء من فعاليات هذه اللجنة بإعداد تقرير اللجنة.
- وقد قام **سعادة السيد / فايز علي المطيري المدير العام لمنظمة العمل العربية** بمخاطبة **السيد جاي رايدر المدير العام لمنظمة العمل الدولية** بتاريخ 22 يونيو / حزيران 2021 وإرسال التقرير بنسختين العربية والإنجليزية.

**ملاحظات المجموعة العربية**

**حول ملحق تقرير المدير العام بعنوان وضع الأراضي العربية المحتلة**

**الدورة " 109 " لمؤتمر العمل الدولي لعام 2021**

عقدت منظمة العمل العربية من خلال المنصة الالكترونية ZOOM ، صباح يوم الاحد الموافق 6 يونيو / حزيران 2021 اجتماع لجنة الصياغة لإعداد ملاحظات المجموعة العربية حول ملحق تقرير المدير العام لمنظمة العمل الدولية الخاص بالأثار السلبية للاحتلال الإسرائيلي على العمال وأصحاب الأعمال في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى.

وبعد نقاش مستفيض والاطلاع على اهم نتائج هذا التقرير توصل أعضاء اللجنة للملاحظات التالية والتي تقدم باسم المجموعة العربية من خلال **سعادة السيد / فايز علي المطيري – المدير العام لمنظمة العمل العربية** إلى **سعادة السيد/ جاي رايدر – المدير العام لمنظمة العمل الدولية.**

**ثالثاً : اجتماعات لجنة التنسيق .**

- تتولى لجنة التنسيق متابعة أعمال اللجان الفنية المنبثقة عن المؤتمر، بهدف تنسيق وتوحيد مواقف ممثلي الدول العربية بخصوص المسائل التي تتم دراستها بهذه اللجان.
- وقد قام **سعادة المدير العام** بتقديم الشكر لكافة أعضاء هذه اللجنة على المشاركة القيمة ومداخلاتهم الهامة لأثراء النقاش لإنجاح عملها.

**البند الثاني :** رئاسة الدورة "109" لمؤتمر العمل الدولي.

**البند الثالث :** انتخابات مجلس إدارة مكتب العمل الدولي (2021 – 2024).

**البند الرابع :** حول الخطة الاستراتيجية لمنظمة العمل الدولية 2022 – 2025

**البند الخامس:** الموقف من التصديقات على تعديل 1986 حول دستور منظمة العمل الدولية بشأن توسيع التمثيل بمجلس إدارة مكتب العمل الدولي.

**البند السادس :** التعاون الإنمائي لصالح البلدان العربية ودعم المطالب الفلسطينية.

**رابعا : الملتقى الدولي للتضامن مع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى**

**يوم الثلاثاء الموافق 8 يونيو / حزيران 2021 من خلال المنصة الالكترونية ZOOM**

تضمن جدول أعمال الملتقى إلقاء كلمات لكل من:

1- **سعادة السيد/ فايز علي المطيري – المدير العام لمنظمة العمل العربية.**
2- **معالي الدكتور / نصري أبو جيش وزير العمل بدولة فلسطين.**
3- **سعادة السيد / جاي رايدر - المدير العام لمنظمة العمل الدولية.**
4- **ممثلو الفرق الثلاثة (حكومات – أصحاب أعمال – عمال)**

**4 - المشاركة في الاجتماع التاسع "للجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في الدول العربية"**

**الجهة المعنية بالتنفيذ:**

إدارة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي

**مكان وتاريخ التنفيذ:**

(2021/6/30) عبر تقنية الفيديو كونفراس- مقر الأمانة العامة

**طبيعة مشاركة المنظمة:**

بدعوة كريمة من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية شارك المستشار عماد شريف مدير إدارة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي بمنظمة العمل العربية في فعاليات الاجتماع التاسع "للجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في الدول العربية" (عبر تقنية الفيديو كونفراس- مقر الأمانة العامة) خلال يوم (2021/6/30).

**عدد المشاركين والجهات المشاركة:**

شارك في الاجتماع (17) دولة عربية هي (المملكة الأردنية الهاشمية، دولة الامارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، الجمهورية التونسية، المملكة العربية السعودية، جمهورية السودان، جمهورية الصومال الفيدرالية، جمهورية العراق، سلطنة عُمان، دولة فلسطين، دولة قطر، دولة الكويت، الجمهورية اللبنانية، دولة ليبيا، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية، الجمهورية اليمنية).

كما شارك ممثلون عن المنظمات العربية المتخصصة (الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، منظمة العمل العربية، منظمة المرأة العربية، البرلمان العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، اتحاد الغرف العربية ، الهيئة العربية للطاقة الذرية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي )، بالإضافة لمشاركة منظمات المجتمع المدني ( الشبكة العربية للبيئة والتنمية – رائد، المنظمة الكشفية العربية)، ومشاركة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الاسكوا، والمكتب الإقليمي للمنظمة الدولية للهجرة . فضلا عن ممثل المركز الإقليمي للتمويل المستدام. كما شارك مسؤولي الامانات

المعنية للمجالس الوزارية بالأمانة العامة.

**أهم التوصيات:**

**البند الأول: متابعة تنفيذ توصيات الاجتماع الثامن للجنة**

**أولاً:** الموافقة على استكمال مراحل التنفيذ لمبادرة القضاء على الجوع في المنطقة العربية من خلال إشراك جميع ذوي العلاقة المعنيين بالتنسيق مع أعضاء اللجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لعرضها على الاجتماع القادم.

**ثانياً: -**

- ❖ تثمين جهود الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري في تصميم المرحلة الثانية للبوابة الإلكترونية "للشبكة العربية للعلوم والتكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة "، واعتبارها المنصة الرقمية لتوسيع قاعدة الحوار حول تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والذي سيتم تفعيلها وتشغيلها خلال الربع الأخير من عام 2021 تمهيداً لإطلاق الشبكة خلال فعاليات الأسبوع العربي للتنمية المستدامة.
- ❖ تجديد الطلب من الدول الأعضاء بدعوة الجهات المعنية بالعلوم والتكنولوجيا للانضمام إلى عضوية الشبكة.

**ثالثاً: -**

- ❖ الترحيب بعقد الاجتماع الأول للمجلس الاستشاري للمركز الإقليمي للتمويل المستدام بجمهورية مصر العربية وتعزيز أوجه التعاون فيما بين فريق العمل الفني للتمويل المستدام والمركز الإقليمي للتمويل المستدام في تنفيذ أنشطة التمويل المستدام بالمنطقة العربية.
- ❖ توسيع عضوية المشاركة في فريق العمل الفني للتمويل المستدام في المنطقة العربية لتشمل المؤسسات المعنية من الدول العربية والمنظمات الإقليمية والدولية.

**البند الثاني: تكوين شراكات فاعلة من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة (2030)**

- ❖ تثمين الدور الذي تلعبه الشبكة العربية للمنتديات الوطنية للتنمية المستدامة وأهمية الترويج لفكرة إنشاء المنتديات في الدول العربية، وحثها على دعم إنشاء منتدياتها الوطنية.

**البند الثالث: أثار جائحة كوفيد-19 على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية**

- ❖ عقد اجتماع للفريق المعنى بتحقيق أهداف التنمية المستدامة في مرحلة التعافي من جائحة كوفيد -19 خلال الربع الأخير من عام 2021.

**البند السادس: موعد ومكان عقد الاجتماع العاشر للجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة (2030) في المنطقة العربية.**

- ❖ عقد الاجتماع العاشر للجنه العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة (2030) في الدول العربية، خلال النصف الثاني من شهر ديسمبر 2021، على أن يحدد تاريخه لاحقاً.

**5- المشاركة في أعمال الدورة (51) للجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك**

**الجهة المعنية بالتنفيذ:**

إدارة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي

**مكان وتاريخ التنفيذ:**

6 – 8 / يوليو /2021

عقدت لجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك اجتماعات دورتها العادية (51) بمقر الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري (بمدينة العلمين الجديدة)، الاسكندرية وذلك لمدة ثلاثة أيام – بتاريخ (6،7،8) يوليو 2021، برئاسة الأمين العام لجامعة الدول العربية وبحضور المدراء العامين للمنظمات العربية وبمشاركة مؤسسات ومنظمات العمل العربي المشترك.

شاركت منظمة العمل العربية في أعمال هذه الدورة بوفد ترأسه **معالي السيد / فايز علي المطيري المدير العام،** وعضوية المستشارة / هدي الغنيمي مدير إدارة الشؤون المالية والإدارية والمستشار عماد شريف مدير إدارة التعاون الدولي.

**افتتح معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية ورئيس لجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك - السيد / أحمد أبو الغيط** الاجتماع مرحباً بالسادة الحضور ومقدماً الشكر للأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري ولرئيسها الدكتور /إسماعيل عبد الغفار على احتضان فعاليات هذه الاجتماعات، مشيراً إلى أهمية البيانات والمعلومات في النمو الاقتصادي وسرعة تزايد التحول الرقمي الذي يصاحبه تزايد أخطار الجريمة الالكترونية، متخذين **في ذلك الأمر على النطاق الدولي تشكيل الأمم المتحدة لجنة مفتوحة العضوية لوضع اتفاقية دولية شاملة بشأن مكافحة استخدام التكنولوجيا لأغراض إجرامية، وعلى النطاق العربي تم تشكيل في الدورة السابقة للجنة التنسيق العليا فريق عمل لوضع إطار عربي موحد لمواجهة "القرصنة الالكترونية وحماية الشبكات"، وتم أيضاً في الدورة السابقة الدعوة إلى تنظيم منتدى عربي لمناقشة تحديات الأمن السيبراني.**

- **مقدماً اقتراحا بتشكيل الجامعة العربية مجلساً استشارياً عربياً يضم مختصين من المنظمات العربية يشرف على وضع استراتيجية عربية في هذا المجال ويدعم بناء قدرات العاملين فيه، ويقدم المشورة والدعم الفني اللازم للدول العربية.**

**أكد المدير العام لمنظمة العمل العربية في مداخلته** إلى أهمية الذكاء الاصطناعي، وما يقدمه من خدمات ومنتجات تؤثر بشكل إيجابي على المجتمعات والمؤسسات المدنية كما يعد المحرك الرئيسي للثورة الصناعية الرابعة ويعتبر إحدى الركائز الأساسية التي تقوم عليها صناعة التكنولوجيا. كما أشاد بالتقدم المحرز لمدينة العلمين تحت قيادة الرئيس عبد الفتاح السيسي.

**انتقلت اللجنة إلى مناقشة واعتماد بنود جدول الأعمال الذي تم إقراره على النحو التالي:**

**1)** متابعة تنفيذ قرارات الدورة (50) للجنة.

2) الاتجاهات الحديثة في الذكاء الاصطناعي ومستقبلها في المنطقة العربية".

3) نتائج اعمال اللجان المشكلة في الاجتماع السابق للدورة (50) للجنة التنسيق العليا.

4) موعد ومكان عقد الدورة (52) للجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك.

**أهم القرارات التى تم التوصل إليها فى البنود**

**البنـد الأول: متابعـة تنفيذ قرارات الاجتمـاع (50) للجنة التنسيق العليا للعمل العربى المشترك**

1. التأكيد على المنظمات العربية المتخصصة ومؤسسات العمل العربي المشترك التي لم تنضم إلى بوابة الشبكة العربية للمعلومات، إلى المشاركة والانضمام في إثراء المحتوى المعلوماتي للبوابة. والمؤسسات التي لم تواف بعد بنقاط اتصالها إلى سرعة التواصل مع الأمانة العامة للجامعة "إدارة المعلومات والتوثيق والترجمة"، حتى يتم تدريبها على إدخال المعلومات الخاصة بها على موقع بوابة الشبكة العربية للمعلومات، **تمهيداً لإطلاقها بصورتها المحدثة خلال شهر أغسطس 2021.**
2. **ضرورة** موافاة منظمات ومؤسسات العمل العربي المشترك اتحاد اذاعات الدول العربية بقصص النجاح وأبرز المشاريع والتجارب والانجازات لوضعها بالمجلة الالكترونية.

**البند الثاني: الاتجاهات الحديثة فى الذكاء الاصطناعى ومستقبلها فى المنطقة العربية.**

- تقديم المنظمات العربية المعنية تصور لتكوين مجلس استشاري عربي يضم مختصين من تلك المنظمات لوضع استراتيجية عربية في مجال " التحول الرقمي".
- إصدار وثيقة مرجعية استرشادية لمعايير الجامعة الذكية بالدول العربية تعاوناً بين الجهات المختصة من منظمات ومؤسسات العمل العربي المشترك.
- العمل على تنظيم منتدى عربي حول" تحديات مؤشر جاهزية الحكومات العربية في مجال الذكاء الاصطناعي بين منظمات ومؤسسات العمل العربي المشترك.
- عقد ورشة عمل حول تجربة الاتحاد الأوربي في الذكاء الاصطناعي، وذلك تعاوناً مع الأمانة العامة للجامعة والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري.
- تشجيع البحث العلمي المشترك في الذكاء الاصطناعي والعمل على تفعيلة في بعض المجالات في الدول العربية مع تسهيل الجوانب التشريعية الخاصة به.
- أهمية المشاركة في المؤتمر التفاعلي للتكنولوجيا والاشخاص ذوي الاعاقة ومعرض الاختراعات والابتكارات ذات الصلة المقرر عقدهما يوم 3 ديسمبر 2021.

**البند الثالث: نتائج اعمال اللجان المشكلة فى الاجتماع السابق للدورة (50) للجنة التنسيق العليا**

**اجتماع اللجنة المشكلة لدراسة فكرة انشاء مرصد عربي لمجابهة الازمات والكوارث والطوارئ. (15 مارس 2021).**

- الاستمرار في تفعيل وتطوير عمل المراكز والمراصد الخاصة بالكوارث والازمات والترويج لها في الدول الاعضاء ومنظومة العمل العربي المشترك.

**اجتماع فريق العمل العربي المعني بوضع إطار عمل عربي موحد لمواجهة القرصنة الالكترونية وحماية الشبكات لمؤسسات العمل العربي المشترك. (4-مايو 2021)**

- إعداد لجنة صياغة تعاونا بين مؤسسات العمل العربي المشترك للعمل على تجهيز ورقة مجمعة لتأسيس إطار عربي مشترك للأمن السيبراني بجانب إنشاء "دليل توجيهي شامل للتربية السيبرانية" لحماية جميع الفئات.
- الاحتفاء بمبادرة المنظمة العربية لتكنولوجيات الاتصال والمعلومات لتنظيم منتدى عربي حول إعداد الرؤية العربية الاستراتيجية للأمن السيبراني بالتعاون مع منظمات ومؤسسات العمل العربي المشترك والدول العربية.
- إعداد فريق من الخبراء العرب المختصين في المجالات الأمنية والقانونية والفنية لمواجهة الجرائم الإلكترونية راعيين للقرارات الصادرة عن اللجنة الثلاثية المعنية بالأمن السيبراني.

**البند الرابع: موعد ومكان عقد الدورة (52) للجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك.**

- عقد الدورة العادية القادمة (52) للجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك برئاسة معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية في شهر يناير 2022، والدورة العادية (53) في شهر مايو 2022، مع التأكيد على توجيه الدعوة لأعضاء اللجنة بفترة كافية.

**6-المشاركة في الاجتماع الافتراضي للجنة الخبراء من المنظمات العربية المتعلق بمقترحي " مؤسسة طلال أبو غزالة العالمية " بشأن انشاء جامعة عربية رقمية وتأسيس شبكة البحث العلمي للابتكار.**

**الجهة المعنية بالتنفيذ:**

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (القطاع الاقتصادي-إدارة المنظمات والاتحادات العربية)

**مكان وتاريخ التنفيذ:**

منصة ZOOM (5 مايو 2021) ابتداء من الساعة 11:00 صباحاً بتوقيت القاهرة.

**الجهات والمؤسسات المشاركة:**

لجنة الخبراء من المنظمات العربية ومؤسسة طلال أبو غزالة العالمية.

**قام بتمثيل منظمة العمل العربية :**

السيدة / منجية الهادفي - خبيرة بديوان المدير العام .

السيد / بهلول اشتيوى – مستشار ديوان المدير العام

**طبيعة مشاركة المنظمة:**

مشاركة تفاعلية تم خلالها عرض مرئيات منظمة العمل العربية حول مقترحي "مؤسسة طلال أبو غزالة العالمية

بشأن إنشاء جامعة عربية رقمية، وتأسيس شبكة البحث العلمي للابتكار" **وتتمثل أهم المقترحات في:**

- أهمية إيجاد بنية تحتية تساعد في استخدام وسائل التقنية الحديثة
- انشاء مجلس علمي يتمثل فيه خبراء من جامعة الدول العربية ومن الجامعة الرقمية
- مواكبة الثورة الرقمية ، من خلال تبني مشاريع مدروسة جيدا وفق تخطيط علمي.
- العمل على وضع قاعدة بيانات عربية تشمل المعطيات الخاصة بكل دولة من حيث النفاذ الى الانترنت وتكنولوجيا المعلومات.
- الاستفادة من قاعدة البيانات لوضع الخطط والاستراتيجيات للتقليص من الفجوة الرقمية بين البلدان العربية من جهة وبين الأقاليم داخل كل بلد من جهة أخرى.
- توفير منصات التعلم الرقمي في تجمعات اللاجئين وفي المناطق النائية التي تعاني من محدودية البنى التحتية المساعدة على انتشار التعليم الرقمي.
- اعتماد الشهادات العلمية التي تقدمها الجامعة الرقمية وفقا لمقاييس وشروط تضعها لجنة خبراء ومختصين في هذا المجال والمجلس العلمي المقترح أعلاه.
- انشاء شراكات وعلاقات توأمة للجامعة العربية الرقمية بالجامعات الرقمية الدولية.

**اهداف النشاط:**

- مناقشة مبررات المشروعين والتفاعل حول الفرص الممكنة للاستفادة منها.
- تقديم دراسات جدوى ومقترحات عملية بشأن الكيانات المقترحة من المؤسسة.

**اهم المحاور:**

- التذكير بما تم تدارسه في اجتماع الدورة 50 للجنة التنسيق العليا القرار رقم 4 والمتعلق بـ:
- إحداث الجامعة العربية الرقمية
- انشاء شبكة البحث العلمي للابتكار
- مقترحات المنظمات العربية المشاركة

**اهم التوصيات:**

1- الاستفادة من الاستراتيجية العربية للبحث العلمي المعتمدة من القمة العربية

2- لتفادي التكرار والازدواجية وضمان التكامل بالاستفادة من الخبراء والباحثين العرب

3- تشكيل لجنة مصغرة من المختصين في مؤسسات العمل العربي المشترك ذات العلاقة للتفكير ووضع خطط مستفيدة في ذلك من الخبرات والكفاءات الموجودة

4- ارساء شبكة اقليمية للبحث العلمي والابتكار التكنولوجي تجمع الباحثين العرب

5- توفير غطاء قانوني للشهادات المقدمة واعتمادها مثل ما هو معمول به من قبل corsera على سبيل المثال

6- تشكيل فريق عربي متخصص لإعداد دراسات جدوى لهذه المشاريع المقترحة

7- أهمية توحيد الجهود والتعبئة والتوعية بالتربية الرقمية توجه مؤسسات التعليم في الوطن العربي لخيار الرقمنة.

**7-المشاركة في اجتماعات فريق العمل العربي المعني بوضع إطار عمل عربي موحد لمواجهة القرصنة الإلكترونية وحماية الشبكات لمؤسسات العمل العربي.**

**الجهة المعنية بالتنفيذ:**

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (القطاع الاقتصادي -إدارة المنظمات والاتحادات العربية)

**مكان وتاريخ التنفيذ:**

عبر تطبيق ZOOM ، على فترتين: الثلاثاء 4/5/2021 والخميس 6/5/2021

**الجهات والمؤسسات المشاركة:**

منظمات ومؤسسات العمل العربي المشترك أعضاء لجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك

**قام بتمثيل منظمة العمل العربية:**

السيدة / منجية الهادفي - خبيرة بديوان المدير العام

السيد / مروان الرايس – ديوان المدير العام

**طبيعة مشاركة المنظمة: تقديم مقترحات المنظمة تتعلق بـ:**

- وضع إطار عربي موحد لمواجهة القرصنة الإلكترونية وحماية الشبكات لمؤسسات ومنظمات العمل العربي المشترك تحت مظلة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
- إنشاء فريق الخبراء العرب من المختصين في المجالات الأمنية والقانونية والفنية وسائر المجالات المعنية لمواجهة الجرائم الإلكترونية.

**اهداف النشاط:**

- تسليط الضوء على واحدة من أهم العقبات التي يواجهها العالم الرقمي وهي القرصنة والجرائم الإلكترونية، والسعي في وضع تصورات وأنظمة في سبيل مواجهتها وكيفية تفاديها في المستقبل.

**اهم المحاور:**

- مناقشة المقترح الخاص بالأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري
- مناقشة المقترح الخاص بمجلس وزراء الداخلية العرب

**اهم التوصيات:**

1- التوعية بالقرصنة الإلكترونية باعتبارها متعددة المجالات فهي ليست مقتصرة على الحكومات بل كل المؤسسات يمكنها أن تلعب دورا في الجانب الوقائي بما في ذلك منظمات المجتمع المدني.

2- مشاركة مؤسسات العمل العربي المشترك في كافة مراحل وضع إطار استرشادي عربي موحد لمواجهة

القرصنة الإلكترونية وحماية الشبكات لمؤسسات العمل العربي.

3- إنشاء آلية لرصد التهديدات التي تواجه أمن بيانات المؤسسات والبيانات الشخصية.

4- إنشاء بوابة إلكترونية Web Portal لتكون حلقة التواصل بين الدول العربية ومؤسسات العمل العربي المشترك وبين فريق الخبراء العرب المختص والتابع لمجلس وزراء الداخلية العرب.

5- إضافة الاتفاقية العربية لغسيل اموال الى المراجع المعتمدة في التصور.

6- اتباع مقاربة شاملة بدمج المقاربة الأمنية والقانونية والتقنية ورصد الثغرات.

7- تضمين مجال الEthical Hacking – القرصنة الأخلاقية وتسليط الضوء على أهميته وأهمية تدريب الكوادر العربية عليه ونشر التوعية والثقافة بين العاملين في المؤسسات والمنظمات وعلى المستوى الاجتماعي به.

وفي الختام تم اقرار رفع المحضر الى الدورة القادمة (51) التي ستنعقد في شهر مارس2022

**8- المشاركة في اللقاء المفتوح بشأن تدشين منتدى لجنة حقوق الانسان العربية.**

**الجهة المعنية بالتنفيذ:**

لجنة حقوق الانسان العربية (لجنة الميثاق)

**مكان وتاريخ التنفيذ:**

مقر جامعة الدول العربية، الخميس 2021/06/17

**طبيعة مشاركة المنظمة:**

حضور ومشاركة تفاعلية

**قام بتمثيل منظمة العمل العربية:**

السيدة / منجية الهادفي - خبيرة بديوان المدير العام

السيد / بهلول اشتيوى – مستشار ديوان المدير العام

**اهداف النشاط:**

- عرض خارطة طريق عمل اللجنة وإطلاق منتدى لجنة حقوق الانسان العربية.

**اهم المحاور:**

- أهمية التعاون والتضامن بين مؤسسات العمل العربي المشترك والفاعلين المعنيين بقضايا حقوق الانسان في المنطقة العربية.
- الآفاق المستقبلية لعمل لجنة حقوق الانسان العربية كآلية مهمة لنشر الوعي وتعزيز وحماية حقوق الانسان في الدول العربية.

**اهم التوصيات:**

1- أهمية تنفيذ الدول العربية المنضوية الى الميثاق العربي لحقوق الانسان التزاماتها القانونية الناتجة عن انضمامها للميثاق والنهوض بحقوق الانسان العربي.

2- أهمية انفتاح اللجنة على مختلف الفعاليات الحقوقية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

3- التأكيد على أهمية منتدى لجنة حقوق الانسان العربية كمنصة حقوقية تساهم في إثراء الحوار والنقاش الحقوقي العربي.

4- كيفية الاستفادة من هذه المنصة لإرساء قاعدة بيانات حول أهم الدراسات والتقارير والابحاث حول قضايا حقوق الانسان في المنطقة وأهمية اثرائها بما جاء في النصوص والصكوك والمواثيق الدولية.

5- أهمية وضع استراتيجية عربية للإعلام الحقوقي تعمل على نشر ثقافة حقوق الانسان.

**9 - المشاركة في إطلاق " المرحلة الرابعة من إعادة تجديد وتشغيل 14 وحدة تدريبية متنقلة ".**

**الجهة المنظمة:**

وزارة القوى العاملة "جمهورية مصر العربية".

**مكان وتاريخ التنفيذ:**

القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2021/1/5.

**المشاركون:**

شارك خلال إطلاق الفاعلية الرابعة لوحدات التدريب المتنقلة لفيفاً من كبار رجال وسيدات الدولة:

- **وزير الشباب والرياضة – الدكتور /أشرف صبحي.**
- **وزير النقل – الفريق/ كامل الوزير.**
- **وزير الإعلام – السيد / أسامة هيكل.**
- **وزير التضامن الاجتماعي – الدكتورة / نيفين القباج.**
- **محافظ القاهرة – اللواء / خالد عبد العال.**
- **رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر – السيد/ جبالي المراغي.**
- **مدير مكتب منظمة العمل الدولية – السيد/ اوريك اوشلان.**
- **المستشار / عماد شريف مدير إدارة – منظمة العمل العربية.**

شاركت منظمة العمل العربية وبدعوة كريمة من وزارة القوي العاملة في افتتاح 14 وحدة تدريبية متنقلة بقري ومحافظات "جمهورية مصر العربية "، ألقى خلالها **"وزير القوي العاملة " معالي السيد / محمد محمود سعفان** كلمته مشيداً بدور ودعم ورعاية **الرئيس /عبد الفتاح السيسي** للعاملين في جميع القطاعات، وساعياً لرفع الكفاءة من مراكز التدريب المهني في جميع المحافظات بحيث تكون قادرة علي إحداث تغيير جذري وتحسين في الوضع

الاقتصادي ،ومشجعاً لجميع الفئات للتعلم والتدريب والتطوير ، مضيفاً مدى حرص وزارة القوي العاملة علي خلق وحدات جديدة وذات أفكار مستحدثة تثري سوق العمل مكللة بالتعاون مع جميع الوزارات و المؤسسات.

**أهم المخرجات:**

1) وصل عدد الوحدات إلى 27 وحدة تجوب القري ونجوع 23 محافظة.
2) تقوم كل وحدة بعقد ثلاث دورات تدريبية لمدة ثلاثة أشهر بمعدل دورة كل شهر.
3) استمرار تخفيض عدد المتدربين في الدورة الواحدة إلى 10 متدربين لتطبيق الإجراءات الاحترازية.

وجود وحدة خاصة بديوان عام الوزارة لمتابعة وحدات التدريب بصورة يومية لإزالة أي معوقات تعترض سير العمل، واستكمال تجهيز ورفع كفاءة الأعمال الإنشائية في 38مركزاً ثابتاً بالمديريات للتدريب على المهن والحرف المطلوبة في سوق العمل.

## 10- المشاركة في ملتقى الاتحادات واللجان العمالية الخليجية الثالث

**الجهة المعنية بالتنفيذ:**

اللجنة الوطنية للجان العمالية بالمملكة العربية السعودية

**مكان وتاريخ التنفيذ:**

الرياض، من 24 – 25 / ديسمبر / 2021

استضافت اللجنة الوطنية للجان العمالية بالمملكة العربية السعودية ، فعاليات ملتقى الاتحادات واللجان العمالية الخليجية الثالث، وذلك في مدينة الرياض خلال الفترة من 24 – 25 / ديسمبر / 2021، بحضور المهندس ناصر الجريد رئيس اللجنة الوطنية للجان الوطنية بالمملكة العربية السعودية، والدكتور عادل الزياني ممثل معالي الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، **وسعادة الأستاذ/ فايز على المطيري مدير عام منظمة العمل العربية، والأستاذ/ فيصل الضفيان وكيل وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية المساعد للشؤون العمالية،** وعدد من رؤساء ووفود الاتحادات واللجان العمالية الخليجية.

**الأهداف:**

يهدف الملتقى إلى تعزيز التعاون المشترك بين الاتحادات واللجان العمالية الخليجية وتحقيق التنسيق والتكامل والترابط بينها في الشأن العمالي، حيث يقام استكمالًا للجهود التي بدأها قادة دول مجلس التعاون الخليجي في التعاون والتنسيق المشترك بينهم في هذا المجال.

**خلص الملتقى بعدد من التوصيات أبرزها:**

- ❖ استمرار إقامته بشكل سنوي، وتقديم البرامج التطويرية المشتركة عن طريق الاتحادات واللجان العمالية لتبادل الخبرات، إضافة إلى توحيد المواقف المشتركة.

## 11- المشاركة في الدورة التدريبية حول " الاتجاهات الحديثة في تطوير أعمال اللجان العمالية "

### مكان وتاريخ التنفيذ:

26 إلى 30 ديسمبر 2021 – القاهرة – جمهورية مصر العربية.

**الأهداف:**

- تدريب أعضاء اللجان العمالية وتفعيل دورها وقدراتهم في بناء الوعي النقابي.
- تحسين الكفاءة الانتاجية للعمال ورفع قدراتهم التنافسية.
- تدريب أعضاء اللجان العمالية لتقوم بدور ايجابي في تعزيز علاقات العمل على أسس من التفاهم والحوار لرفع كفاءة سوق العمل.

**المحاور:**

- **التعريف بمهام وأهمية اللجان العمالية والتوعية بها:**
  - المفاهيم الأساسية المرتبطة باللجان العمالية
  - المهام والأنشطة المكلفة بها أعضاء اللجان العمالية
  - الاحتياجات التدريبية لأعضاء اللجان العمالية
  - أهم المنظمات العمالية الدولية والإقليمية الداعمة لعمل اللجان
- **التخطيط الاستراتيجي لعمل اللجان العمالية:**
  - أهمية بناء استراتيجية لتطوير عمل اللجان العمالية
  - التحليل الإحصائي والجغرافي لعمل اللجان العمالية
  - بناء الأهداف والخطط التفصيلية للجنة العمالية في كافة مجالات العمل
- **المعايير القانونية والدولية التي تحكم عمل اللجان العمالية:**
  - القواعد القانونية والإدارية لإنشاء اللجان العمالية
  - الإطار الدولي الداعم لعمل اللجان العمالية.
  - استعراض أهم اتفاقيات وتوصيات وإعلانات العمل الدولية والعربية.
- **اللجان العمالية ودورها في تحسين علاقات العمل:**
  - اتفاقيات العمل الدولية والعربية المتعلقة بتحسين علاقات العمل.
  - دور اللجان العمالية في تحسين شروط التعاقد بين العامل وصاحب العمل
  - دور اللجان العمالية في التنسيق مع مكاتب التشغيل في مجال الاستخدام.
- **مقومات الإدارة الاستراتيجية:**
  - مفهوم الاستراتيجية وملامح فكر التخطيط الاستراتيجي
  - أهم نماذج التخطيط الاستراتيجي
  - مراحل وخطوات عملية التخطيط الاستراتيجي

❖ **مهارات التفاوض الفعال للجان العمالية:**

- مفهوم التفاوض وأنواعه
- المهارات الأساسية للمفاوض الفعال
- اهم استراتيجيات وتكتيكات التفاوض الفعال.

❖ **الحماية الاجتماعية وعمل اللجان العمالية:**

- مفهوم الحماية الاجتماعية محلياً ودولياً
- أشكال الحماية الاجتماعية وآلياتها
- ملامح التحسين المطلوب لبرامج التأمينات الاجتماعية

❖ **الحماية الاجتماعية وعمل اللجان العمالية:**

- دور اللجان العمالية في حماية الحقوق التأمينية للعامل
- دور اللجان العمالية في تحسين إجراءات السلامة والصحة المهنية
- دور اللجان العمالية في حماية حقوق العامل في حالة إصابات العمل.

❖ **اللجان العمالية والمفاوضة الجماعية:**

- دور المفاوضة الجماعية في حل مشاكل العمال.
- إعداد الملف التفاوضي.
- تجارب رائدة عربياً ودولياً في مجال الحوار والمفاوضة.

❖ **قضايا متعلقة بعمل اللجان العمالية:**

- دور المنصات الإعلامية في التوعية بأدوار اللجان العمالية
- أثر التحول الرقمي في تطوير عمل اللجان العمالية
- دور اللجان العمالية في توفير فرص العمل وتشجيع ريادة الأعمال.
- دور اللجان العمالية في مواجهة الأزمات والجوائح الإقليمية والعالمية.

## رابعاً

## محور الإعلام والتوثيق والمعلومات

تنتهج منظمة العمل العربية سياسة إعلامية تقوم على نشر ثقافة العمل وإعلاء قيمته لدى المواطن العربي؛ حيث يتم تسليط الضوء على الجوانب الأساسية لقضايا العمل خاصة ما يتعلق بسياسات التنمية والتشغيل والحماية الاجتماعية وإبراز أهمية دور اتفاقيات العمل العربية والتشريعات الخاصة بالعمل في إرساء العدالة الاجتماعية، كما يتم عمل التغطية الإعلامية اللازمة لكافة أنشطة المنظمة من اجتماعات دستورية ومؤتمرات وندوات وورش عمل ودراسات؛ وتعمل المنظمة على تنمية قدرات الكوادر الإعلامية المعنية بقضايا العمل وتتبع استراتيجية إعلامية تسعى من خلالها لدعم قضايا العمل والتنمية المستدامة.

وفي مجال التوثيق والمعلومات يتم توثيق كافة أنشطة المنظمة من ندوات وتقارير ودراسات ورقياً ورقمياً ويتم طرحها للمهتمين والباحثين ولكافة الجهات المعنية وأطراف الإنتاج الثلاثة في المنطقة العربية، ذلك بالإضافة إلى توفير كافة البيانات والإحصاءات والدراسات والأبحاث الخاصة بسوق العمل من خلال الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل، فضلا عن تحديث موقع المنظمة على شبكة الإنترنت بصورة مستمرة ومده بأنشطة المنظمة ونتائجها وكافة المعلومات التي تفيد المهتمين والمتخصصين.

## أولاً: مجال الإعلام والنشر:

**1- إصدار العدد (116) و (117) والعدد (118) من مجلة العمل العربي.**

**الجهة المعنية بالتنفيذ:**

إدارة الإعلام والتوثيق والمعلومات

**مكان وتاريخ التنفيذ:**

القاهرة / 2021

**الجهات المستفيدة من النشاط:**

- أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية
- الباحثون والمهتمون بالقضايا العمالية والتنموية
- الإعلاميون العرب

**أهداف النشاط:**

- تسليط الضوء على أهم أنشطة منظمة العمل العربية
- نشر أهم أخبار وإنجازات أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية
- نشر أحدث الدراسات والتقارير الخاصة بمختلف قضايا سوق العمل

**2 ـ الترويج الإعلامي لمنظمة العمل العربية وأنشطتها**

**أهداف النشاط:**

- القيام بالتغطية الإعلامية لأنشطة المنظمة في وسائل الإعلام العربية: المقروءة والمسموعة والمرئية
- موافاة الإعلاميين المتخصصين في مجال الاقتصاد وقضايا العمل بالدراسات والتقارير فور صدورها من المنظمة بهدف نشرها على أوسع نطاق لتحقيق الفائدة المرجوة منها.
- إصدار البيانات التي تعبر عن رؤية المنظمة في المناسبات ذات الصلة باختصاصات عمل المنظمة.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:**

إدارة الإعلام والتوثيق والمعلومات

**مكان وتاريخ التنفيذ:**

القاهرة ـ مشروع مستمر 2021 .

**الجهات المستفيدة:**

- أطراف الإنتاج الثلاثة في الوطن العربي

- وسائل الإعلام العربية
- الباحثون والمهتمون بقضايا العمل

**3- مجلة الرسالة الإعلامية العدد (48).**

**الجهة المعنية بالتنفيذ:**

المركز العربي للتأمينات الاجتماعية.

**مكان وتاريخ التنفيذ:**

الخرطوم، أغسطس / آب 2021.

**أهداف النشاط:**

عكس أنشطة المركز والمنظمة ونشر ثقافة التأمينات الاجتماعية وبث الوعي التأميني لأطراف الإنتاج الثلاثة والجمهور العربي المستهدف بالتأمينات الاجتماعية.

**المحاور:**

أخبار – أنشطة المركز المنفذة – ثقافة تأمينية – حوارات – مقالات – منوعات.

## ثانياً: مجال التوثيق والمعلومات:

**1- دعم الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل**

**الجهة المعنية بالتنفيذ:**

إدارة الإعلام والتوثيق والمعلومات

**مكان وتاريخ التنفيذ:**

القاهرة - مشروع مستمر طوال العام 2021.

**أهداف النشاط:**

- بناء نظام عربي موحد لمعلومات أسواق العمل.
- دعم التواصل بين أطراف الإنتاج.
- التنسيق مع الأجهزة الإحصائية العربية.

**أسلوب التنفيذ:**

- بناء البوابة الإلكترونية للشبكة .
- إقامة مركز معلومات الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل بمقر مكتب العمل العربي .

**الجهات المستفيدة:**

- أطراف الإنتاج الثلاثة.
- المؤسسات والأجهزة المعنية بمعلومات أسواق العمل.

**2- دعم التوثيق والمعلومات**

**الجهات المعنية بالتنفيذ :**

- إدارة الإعلام والتوثيق والمعلومات
- المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية
- المركز العربي للتأمينات الاجتماعية
- المعهد العربي للثقافة العمالية

**مكان وتاريخ التنفيذ:**

مشروع مستمر 2021 .

**الجهات المستفيدة:**

- أطراف الإنتاج الثلاثة
- المنظمات والمؤسسات العربية والإقليمية والدولية
- المهتمون بمجال عمل المنظمة

**أهداف النشاط:**

- تحديث الموقع الإلكتروني لمنظمة العمل العربية ومده بكافة الأنشطة والدراسات فور تنفيذها.
- تطوير وتحديث شبكة التواصل داخل مكتب العمل العربي بما يحقق الأداء الأفضل وسهولة الاستخدام وفق التطور التكنولوجي.
- تطوير كفاءة الاتصال بشبكة الإنترنت.
- متابعة كفاءة وأداء أجهزة الحاسوب داخل مكتب العمل العربي.

**3- دعم وتطوير المكتبة بمكتب العمل العربي**

**الجهة المعنية بالتنفيذ:**

إدارة الإعلام والتوثيق والمعلومات

**مكان وتاريخ التنفيذ:**

مشروع مستمر 2021.

**الجهات المستفيدة:**

- أطراف الإنتاج الثلاثة
- المهتمون بمجالات عمل المنظمة
- الباحثون والمستفيدون بمكتبة المنظمة

**أهداف النشاط :**

- استحداث قاعدة بيانات إلكترونية تتضمن إصدارات مكتب العمل العربي والمؤسسات التابعة في شكل إلكتروني ( PDF ).
- في ظل المستجدات الحديثة وأزمة كوفيد - 19 تم استحداث ألية التواصل باستخدام تقنيات التواصل المختلفة لتمكين المهتمين والباحثين بالوطن العربي بالحصول على احتياجاتهم من إصدارات المنظمة.
- دعم المكتبة بأحدث المطبوعات الورقية والإليكترونية ذات الصلة بمجالات عمل المنظمة.

**4 - إنتاج أفلام وثائقية**

(مونتاج وتوثيق أنشطة وفعاليات مكتب العمل العربي وأرشفتها)

**الجهة المعنية بالتنفيذ:**

إدارة الإعلام والتوثيق والمعلومات

**مكان وتاريخ التنفيذ:**

مشروع مستمر 2021.

**الجهات المستفيدة:**

- أطراف الإنتاج الثلاثة
- المهتمون بمجالات عمل المنظمة
- الباحثون والمستفيدون بمكتبة المنظمة

**أهداف النشاط:**

- أنشطة المنظمة في شكل أفلام وثائقية يستفاد منها بعدة صور.
- تزويد الموقع الكتروني بالمستجدات.
- طباعة أسطوانات توثق الأنشطة.

**5 – تحديث موقع المركز العربي للتأمينات الاجتماعية على الانترنت (نشاط مستمر).**

**الجهة المعنية بالتنفيذ:**

المركز العربي للتأمينات الاجتماعية.

**مكان وتاريخ التنفيذ:**

الخرطوم - ابريل / نيسان 2021.

**أهداف النشاط:**

- نشر أنشطة المركز عبر الانترنت والفيس بوك.
- توفير المعلومات وإصدارات المركز.
- الاستفادة من البريد الالكتروني.
- مواكبة التحديث المستمر على مواقع الانترنت.

## ثالثاً: مجال الإصدارات والدراسات والترجمة:

**1- دراسة بعنوان: " ببلوغرافيا التأمينات الاجتماعية – العدد الثالث "**

**الجهة المعنية بالتنفيذ:**

المركز العربي للتأمينات الاجتماعية.

**مكان وتاريخ التنفيذ:**

الخرطوم - مارس / آذار 2021.

**أهداف النشاط:**

- حصر ووصف الكتب التي أصدرها المركز العربي في مجال التأمينات الاجتماعية والمجلات المحكمة في مجال التأمينات الاجتماعية - (الجزء الثالث)، اعتبارا من 2010 وحتى العام 2021 واصدارها في كتاب وذلك من أجل تيسير البحث في مجال التأمينات الاجتماعية.

**المحاور:**

- حصر الكتب والمجلات المحكمة التي صدرت منذ العام 2010 وحتى العام 2020 وأضافتها للجزء الثاني.

**2- إصدار دراسة حول: تطوير نظم التأمينات الاجتماعية الفئوية إلى نظم الضمان الاجتماعي الشاملة.**

**الجهة المعنية بالتنفيذ:**

المركز العربي للتأمينات الاجتماعية.

**مكان وتاريخ التنفيذ:**

مايو / أيار 2021.

**أهداف النشاط:**

- الوقوف على المشكلات التي تواجه نظم التأمينات الاجتماعية الفئوية العربية.
- المقارنة بين الدول المتقدمة والنامية في المجال.
- اقتراح سياسات لتطوير النظم.
- الرؤية المستقبلية لنظم التأمين الاجتماعي الفئوية.

**المحاور:**

- أهم المفاهيم الأساسية.
- الاستراتيجية العربية للتأمينات الاجتماعية.
- تجارب الدول المتقدمة والنامية لمواجهة التحديات.
- الاستفادة من تجارب المتطورة في المجال.

**3- دراسة حول: " إشكالية التكتلات الاقتصادية والعولمة وفرص التنمية في البلدان العربية"**

**الجهة المعنية بالتنفيذ:**

المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل بالجزائر

**مكان وتاريخ التنفيذ:**

الجزائر ديسمبر 2021 (النشاط حيز التنفيذ)

**الهدف من النشاط:**

- من ضمن أهم الدروس المستخلصة في تجارب النمو والصعود التي تعرفها "البلدان الصاعدة" هي ما أصبح يسمى بـ **"أ ثر المنطقة"** (أي ضرورة تسجيل عملية الصعود ضمن تكتل إقليمي فاعل)، وانطلاقا من ذلك أنه من الضروري دراسة تجربة التكامل الاقتصادي في البلدان العربية وتقييمها بكل علمية وموضوعية وفتح التفكير والنقاش في السبل الكفيلة بوضع استراتيجية للصعود للبلدان العربية تخلق شروط ليس فقط تنميتها بل لكي تصبح قوة فاعلة في العولمة الجارية.

**المحاور:**

- تقييم تجارب التكامل في البلدان العربية بتنوعها (التكامل الاقتصادي العربي، الشراكة الأورو-متوسطية، الاتحاد المغاربي، مجلس التعاون الخليجي.) تقييما موضوعيا علميا.
- دراسة تجارب الاندماج الناجحة في العالم واستخراج مواقع قوتها وأهم عوامل نجاحها.
- التفكير في استراتيجية للتكامل تعتمد على دروس التجارب الناجحة وكذا المعضلات الجديدة التي تطرحها العولمة على التنمية.

**4- دراسة حول: "الثورة الصناعية الرابعة بين الواقع والمأمول"**

**مكان وتاريخ التنفيذ:**

القاهرة، ديسمبر 2021

**الجهة المعنية بالتنفيذ:**

إدارة التنمية البشرية والتشغيل

**أهداف الدراسة:**

- مفهوم وماهية الثورة الصناعية الرابعة.
- منهجية الثورة الصناعية الرابعة ومرتكزاتها وتطبيقاتها وآليات عملها.
- واقع وخصائص أسواق العمل العربية من حيث (الأنظمة والتشريعات المستويات الأجرية شروط وظروف العمل، طبيعة التوزيع القطاعي، نظم الحماية الاجتماعية).
- أهمية منظومة التدريب والتعليم التقني والمهني ودورها في توفير متطلبات أسواق العمل سريعة التغير.
- السياسات والإجراءات اللازمة للتعامل مع قوة العمل في ظل الثورة الرقمية.
- التكنولوجيات المعلوماتية الوسيطة ودورها في زيادة الإنتاجية.
- العلاقات التشابكية التكنولوجية بين المشروعات الكبيرة الأكثر تطورا تكنولوجيا والمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، وآليات ربطها بسلاسل القيمة لتحقيق التوازن في أسواق العمل.
- منظمة العمل العربية والاقتصاد المعرفي وتغير هيكل قوة العمل.
- رؤية عربية استشرافية لمستقبل أسواق العمل العربية.

## خامساً

## محور الاجتماعات الدستورية والنظامية

**1- اجتماع لجنة شؤون عمل المرأة العربية الدورة (19)**

**مكان وتاريخ التنفيذ:**

2021/1/27 عبر المنصة الالكترونية المرئية ZOOM.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:**

إدارة الحماية الاجتماعية

**جدول الأعمال:**

**البند الاول:** أوضاع المرأة العربية العاملة في ظل الأزمات.

**البند الثاني:** متابعة تنفيذ الاستراتيجية العربية للنهوض بعمل المرأة في إطار أهداف التنمية المستدامة 2030 .

**البند الثالث:** آفاق تشغيل النساء في ظل الاقتصادات الرقمية.

تم افتتاح اجتمــاع اللجنة في تمام الساعة الحادية عشر من صباح يوم الأربعاء الموافق 27 يناير 2021 **بكلمة سعادة الاستاذ / فايز علي المطيري** المدير العام لمنظمة العمل العربية ألقاها نيابة عنه المستشار/ إسلام سناء - المشرف على إدارة الحماية الاجتماعية، والتي رحب فيها بالسيدات عضوات اللجنة وأكد فيها على اهتمام المنظمة ودعمها الدائم لأنشطة لجنة المرأة وحرصها على تنفيذ انشطتها في ظل الظروف الاستثنائية التي يمر بها العالم جراء تداعيات أزمة جائحة كورونا والتي تضع مسؤولية مضاعفة على السيدات ممثلات أطراف الانتاج الثلاثة في عضوية لجنة شؤون عمل المرأة العربية في دعم وتعزيز النساء العاملات العربيات والحفاظ على حقوقهن المكتسبة في دولهن ووضع الاليات والتدابير اللازمة لحماية الفئات الاكثر هشاشة على سلم اولويات الدول العربية عند التخطيط ورسم سياسات التعافي من الجائحة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

**كلمة سعادة النائبة / مايسة عطوة -** الامينة العامة للجنة شؤون عمل المرأة العربية

التي أكدت فيها على قدرة المرأة العربية على تحويل محنة كورونا إلى منحة من خلال استثمار ما اتاحته تداعيات الازمة من مرونة في ساعات العمل، واعتماد الانماط الجديدة للعمل كأساليب صديقة للمرأة استطاعت من خلالها الانطلاق في مشروعات التجارة والتسويق الالكتروني، كما توجهت بالشكر إلى سعادة المدير العام على الدعم الذي قدمه للجنة وتنفيذ توصياتها المتعلقة بتعزيز مشاركة المرأة.

**وبعد المناقشة وتبادل الآراء توصلت إلى إقرار التوصيات التالية:**

**<u>البند الاول : أوضاع المرأة العربية العاملة في ظل الازمات</u>**

وبعد المناقشات **توصي اللجنة بـ :**

دعوة الدول العربية إلى تبني سياسات الاستجابة لتداعيات الازمات على أن تكون موزعة على ثلاثة أجال على النحو التالي:

**اولاً : سياسات الامد القصير : (مرحلة الدعم والتكافل)**

1. تقديم دعم وعلاوات مالية للعاملات مقابل رعاية الاطفال حتى لا تغادر النساء سوق العمل.
2. تقديم حزم مالية للعاملات في القطاعات الاكثر تأثراً بالجائحة كالقطاع الصحي وتجارة التجزئة والخدمة والفنادق لضمان عدم تركهن الوظيفة وحمايتهن من البطالة والفقر.
3. دعم اوضاع الاعالة غير مدفوعة الاجر لجميع النساء والتي اثبتت الجائحة زيادتها خمسة اضعاف مقارنة بالرجل (خاصة العمل غير المأجور)

**ثانياً: سياسات الامد المتوسط: (مرحلة التعافي التحويلي)**

1. اعادة النظر في التشريعات غير المستجيبة لحقوق المرأة وخاصة خلال الازمات كربط الحوافز بنظام ساعات العمل للعاملات الامهات.
2. تبني نظم برامج انذار مبكر تخص المرأة العربية العاملة مع السعي الى انشاء غرفة ادارة الازمات الحساسة للمرأة العاملة بما يخفف من حدة تداعيات اثر الازمات عليهن.
3. البدء بصياغة التشريعات والقوانين المنظمة لأنماط عمل المرأة العربية العاملة في القطاع غير الرسمي
4. العمل على اجراء تعديلات في قوانين العمل للدول التي لا تراعي المساواة في الاجر
5. توسيع نطاق شبكات الحماية الاجتماعية تغطي كافة النساء في القطاع غير المنظم وفي الريف والحضر.
6. دعم مالي محفز لإعادة تشغيل المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر والتي تقودها نساء.
7. بناء القدرات من اجل ضمان الفرص من خلال برامج تدريب مكثفة للنساء العاملات والشابات على المهارات الرقمية.
8. برامج تدريبية تثقيفية في أسس نجاح اقامة المشاريع الصغيرة وجدواها الاقتصادية.
9. تعزيز سبل الوصول والنفاذ الى القروض من خلال انظمة مصرفية صديقة للمرأة.

**ثالثاً : سياسات الامد الطويل (مرحلة التنمية المستدامة)**

1. للمرأة حق في اختيار الوظيفة المعززة لقيمة ذاتها وتحقيق اهدافها في الحياة (منهج الحق)
2. توطين النوع الاجتماعي في كافة الخطط والسياسات والبرامج بما يعزز من دورها ومكانتها في صنع القرار واتخاذه وخاصة القرارات التي تخص المراة العاملة العربية
3. تنشئة الاجيال القادمة وفقاً لمبدأ الحقوق المتساوية وذلك عبر اولويات اهداف يتم تبنيها في الخطط المستقبلية.
4. المواكبة باتجاه التحول الى سوق العمل الرقمي مع تدريب النساء العاملات على انماطه وآلياته.

5. وضع خارطة للموارد البشرية العربية رجالاً ونساءً بما يعزز الاستثمار المنتج والقوى البشرية الفاعلة
6. اصدار تشريعات والاليات لرصانة بيئة العمل الرقمية لتكون محفزة وخاصة للحقوق واعتبارها ضرورة وليس خيار.
7. مشاركة المرأة العاملة في القرارات التي تهمها في مرحلة صنع واتخاذ القرار.
8. انشاء غرف لإدارة الازمات تنتج برامج لنظام الانذار المبكر المستجيب والحساس للازمات في كافة الدول العربية.
9. عدم ترك احداً في الخلف " هدفنا" مما يتطلب الاهتمام بالنازحات والفقيرات والمهاجرات وذوي الاعاقة وذوي الاحتياجات الخاصة من النساء.
10. الحد من اتساع فقر الفرص لابد من تفعيل دور الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل التي أطلقتها منظمة العمل العربية لتكون اكثر استجابة مع الواقع المأزوم للمرأة العاملة العربية وتدعمها في ايجاد فرصة عمل لتحقيق العدالة والمساواة واثبات منهج الحق.

**البند الثاني : متابعة تنفيذ الاستراتيجية العربية للنهوض بعمل المرأة في إطار أهداف التنمية المستدامة 2030**

**توصي اللجنة بـ:**

**1-**دعوة السيدات عضوات لجنة شؤون عمل المرأة العربية استكمال ارسال التقارير الوطنية حول متابعة تنفيذ الاستراتيجية إلى مكتب العمل العربي.

2- تكليف مكتب العمل العربي بإعداد مشروع تقرير حول التقدم المحرز في تنفيذ اهداف الاستراتيجية وارساله إلى السيدات عضوات اللجنة لأخذ ملاحظاتهن تمهيدا لصياغته في الصيغة النهائية.

**3-** عقد دورات تدريبية افتراضية لعضوات اللجنة للتعريف بأهداف الاستراتيجية وآلية متابعة محاورها في الدول العربية.

**البند الثالث : آفاق تشغيل النساء في ظل الاقتصادات الرقمية** :

**توصي اللجنة بـ:**

1- تبنى الجامعات والمراكز البحثية العربية فرص تعليمية وتدريبية قائمة على احتياجات الاقتصاد الرقمي للمرأة العربية.

2- نشر الوعي التقني في المجتمع العربي من خلال تدخل الحكومات كموجه للتقنيات المتطورة عن طريق تبني مشروعات قومية للتعليم والصحة والخدمات الحكومية باستخدام التكنولوجيا الحديثة.

3- دعوة الحكومات إيلاء المزيد من الاهتمام للإدماج الرقمي لتحقيق المساواة بين الجنسين على الانترنت من خلال تطوير التشريعات والسياسات الرامية إلى تقليص الفجوة الرقمية.

4- دعوة أصحاب الأعمال لجذب وزيادة عدد النساء المشتغلات في المشروعات الرقمية وتحفيز تلك المشروعات على توظيف المزيد من النساء بنظام العمل عن بعد.

5- دعوة مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتخصيص برامج مرنة تستهدف رائدات الأعمال والعاملات في التجارة الالكترونية.

**توصيات عامة:**

- الموافقة على موضوع **" ريادة الأعمال النسائية في ظل الاقتصادات الرقمية "** كموضوع رئيسي لأنشطة اللجنة لعام 2021 ، تكليف الدكتورة / فوزية الناشر الامينة العامة المساعدة للجنة عن أصحاب الأعمال بالتنسيق مع الدكتورة / حنان يوسف مقررة اللجنة ، ومكتب العمل العربي لصياغة مشروع حول هذا الموضوع يتم تنفيذه خلال العام 2021 .

**2- اجتماع لجنة الحريات النقابية الدورة ( 40)**

**مكان وتاريخ التنفيذ:**

فبراير / شباط 2021، عبر تقنية الفيديو كونفرانس، برنامج ZOOM.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:**

إدارة الحماية الاجتماعية

**أولاً:** تنفيذاً للمادة الخامسة من نظام لجنة الحريات النقابية، وبناء على الدعوة الموجهة من المدير العام لمكتب العمل العربى، عقدت اللجنة دورتها الاربعين يوم الأربعاء الموافق 24 فبراير / شباط 2021 عبر تقنية الفيديو كونفرانس.

**ثانياً :** عملاً بأحكام المادة الأولى من نظام عمل اللجنة ، شارك في أعمال اللجنة كل من :

1- السيد / محمد عبد الرزاق عبد الكريم ( جمهورية العراق / حكومات )
2- الدكتور / عبد الستار عشرة ( جمهورية مصر العربية / أصحاب أعمال)
3- السيد / عبد السلام اكريدله ( دولة ليبيا / عمال )
4- الدكتور / مبارك فهاد العازمى ( دولة الكويت / حكومات )
5- الدكتور / محمد بطى ثانى الشامسى ( دولة الإمارات العربية المتحدة / عمال )
6- السيد / الجبالى المراغي ( جمهورية مصر العربية )
7- السيد / سعد الدين حميدى صقر ( الجمهورية اللبنانية )

**ثالثاً : تضمن جدول أعمال الدورة الاربعين للجنة بند حول :**

- المساهمة في تعزيز الحقوق والحريات النقابية في الوطن العربي

**رابعاً: وفي ضوء الحوار والمناقشات التي سادت عمل اللجنة خلال دورة انعقادها الاربعين توصلت اللجنة إلى التوصيات التالية:**

1- إدانة الانتهاكات المتكررة للحقوق والحريات النقابية في فلسطين من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي، ومطالبة منظمة العمل الدولية بتكثيف جهودها من أجل وقف اعتداءات وممارسات الاحتلال اللاإنسانية واحترام حق الانسان في العمل في ظروف آمنة التزاماً بمعايير العمل الدولية.

2- الإشادة بجهود منظمة العمل العربية في دعم وتعزيز الحقوق والحريات النقابية في الوطن العربي، وتسخير كافة جهودها لدعم استجابات الدول الأعضاء نحو الحفاظ على مكتسبات الطبقة العمالية في ظل الازمة الراهنة والتحديات الجسيمة التي تمر بها الدول العربية، وبما يحقق الاستقرار والسلام الاجتماعي.

3- دعوة أطراف الإنتاج في كل دولة عربية لتعزيز الحوار الاجتماعي والسعي للتفاهم المشترك في مختلف القضايا، وبما يهدف إلى الحفاظ على فرص العمل وحقوق العمال والحفاظ على استقرار سوق العمل واستدامته.

4- التأكيد على أن الحوار الاجتماعي ضرورة لا غنى عنها لمواجهة الازمات التي خلفتها جائحة كورونا، والتأكيد على أهمية نشر وتعزيز ثقافة الحوار بين كافة فئات المجتمع من أجل خلق بيئة داعمة للحوار الاجتماعي.

5- دعوة الدول العربية إلى موائمة تشريعاتها الوطنية لتتوافق مع المعايير العربية والدولية بشأن الحقوق والحريات النقابية والعمل على انفاذ الممارسات الوطنية بشأن هذه الحقوق والحريات مع ما تتطلبه هذه المعايير.

6- دعوة الاتحادات العمالية القطرية ومنظمات أصحاب الأعمال لأخذ دورها في المشاركة في النشاط المعياري العربي والدولي، وخاصة المشاركة باراءاهم عند اعداد التقارير الدورية السنوية.

7- دعوة المنظمات النقابية إلى توسيع مشاركة وتمثيل المرأة العاملة العربية في مجالس إدارتها على كافة المستويات القيادية.

8- دعوة الدول العربية لمد مظلة قوانين العمل والضمان الاجتماعي وحق التنظيم النقابي ليشمل عمال الزراعة والعاملين في القطاع غير المنظم نظراً لكونهم من الفئات الهشة التي تأثرت بشدة من أزمة كورونا وباعتبار ذلك حق من الحقوق الأساسية في العمل.

9- دعوة الدول العربية التي لم تصادق على الاتفاقية العربية رقم (8) لسنة 1977 بشأن الحقوق والحريات النقابية والاتفاقية العربية رقم (11) لسنة 1979 بشأن المفاوضة الجماعية للتصديق عليهما.

10- الإشادة بالمجهودات والمساعي الحميدة التي بذلتها اللجنة التي قامت بزيارة جمهورية السودان وفقاً لتوصية لجنة الحريات النقابية في دورتها السابقة للوصول إلى تسوية الخلاف حول الشكوى المقدمة من الاتحاد العام لنقابات عمال السودان، وطلب استمرار الجهود لفتح أبواب الحوار الاجتماعي للحفاظ على حقوق العمال ومكتسباتهم بما يحافظ على دعائم الحقوق والحريات النقابية في جمهورية السودان.

11- شكر وتقدير اللجنة للسيد المدير العام وموظفي المكتب للدور المتميز في إعداد أوراق عمل بنود جدول الأعمال والإسهام في نجاح عمل اللجنة.

**3- هيئة الرقابة المالية**

**مكان وتاريخ التنفيذ:**

القاهرة، 1 - 14 فبراير/ شباط 2021

**أولاً:** استناداً للقرار رقم (1640) الصادر عن مؤتمر العمل العربي الدورة (45) المنعقد في القاهرة / جمهورية مصر العربية خلال شهر إبريل / نيسان 2018، والمتضمن تشكيل هيئة الرقابة المالية والإدارية لمنظمة العمل العربية لمدة سنتين (2018 إلى 2020) وقرار مجلس إدارة منظمة العمل العربية الدورة العادية (93)، بتاريخ 24 أكتوبر / تشرين الأول 2020، والخاص بالنظر فى إنعقاد الدورة العادية (47) لمؤتمر العمل العربي، يقرر " يوافق المجلس على تمديد مدة عمل الهيئات المشكلة للجان النظامية ومنها هيئة الرقابة المالية ويؤذن لهم بالاستمرار فى استئناف أعمالهم ومتابعة أنشطتهم المحددة لهم فى النظم واللوائح ذات الصلة، وذلك إلى حين إنعقاد الدورة العادية (47) لمؤتمر العمل العربي"، وكان أخر أنتخاب لهيئة الرقابة المالية والادارية من ممثلى الدول التالية :

(أ) تشكيل الهيئة :

- فريق الحكومات :
  - جمهورية السودان — عضوا أصيلا
  - جمهورية العراق — عضوا أصيلا
  - دولـــة ليبيـا — عضوا أصيلا
  - جمهورية مصر العربية — عضوا أصيلا
  - الجمهورية اليمنية — عضوا أصيلا
  - المملكة الأردنية الهاشمية — عضوا إحتياطيا
  - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية — عضوا إحتياطيا
- فريق أصحاب الأعمال :
  - العين / زياد الحمصي — المملكة الأردنية الهاشمية / عضوا أصيلا
- فريق العمال :
  - السيد / بسيم جاسم الذوادي — مملكة البحرين / عضوا أصيلا

(ب) دعوة الهيئة للانعقاد :

بناء على دعوة **سعادة السيد / فايز على المطيرى - المدير العام لمنظمة العمل العربية** لعقد اجتماعها فى القاهرة / جمهورية مصر العربية خلال شهر فبراير/ شباط 2021 حتى انتهاء أعمالها لتدقيق الحسابات الختامية والاطلاع على تقارير مدققي الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 2020/12/31 ، لكل من :

1- مكتب العمل العربي / القاهرة.

2- المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية / دمشق.

3- المركز العربي للتأمينات الاجتماعية / الخرطوم.

4- المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل / الجزائر.

5- المركز العربى لتنمية الموارد البشرية / طرابلس.

حضر السادة أعضاء هيئة الرقابة المالية والإدارية التالية أسماءهم :

1- السيدة/ شفاء ناجي محمد حسن ( حكومات / جمهورية العراق )

2- السيد/ على أمين على عبد الصمد ( حكومات / جمهورية مصر العربية)

3- السيد / عبده حمود حميد (حكومات / الجمهورية اليمنية)

4- العين/ زياد الحمصي ( أصحاب اعمال / المملكة الأردنية الهاشمية)

5- كما حضر عبر تقنية الزوم

- السيد/ مهند يحي رجب غش ( حكومات / المملكة الأردنية الهاشمية )

ولم يحضر الاجتماع :

1- السيد / هشام أدم مهدي ( حكومات / جمهورية السودان).

2- السيد / أعراب طيب ( حكومات / الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية).

3- ممثل دولة ليبيا ( حكومات / دولة ليبيا ) لم يتم تسمية مندوب من الأصل.

4- السيد/ بسيم جاسم الذوا ( عمال / مملكة البحرين )

(ج) اجتماع هيئة الرقابة المالية والإدارية

عملاً بأحكام النظام الداخلى لهيئة الرقابة المالية والإدارية فقد عقدت اجتماعها يوم الأثنين الموافق 2021/2/1 فى مقر المنظمة بحضور أعضائها المذكورين أعلاه وبناء على توصية الاجتماع التشاوري تم الإتفاق على تشكيل الهيئة كما يلي :

- السيدة / شفاء ناجي محمد حسن رئيسا للهيئة
- السيد / مهند يحي رجب غش نائبا لرئيس الهيئة
- السيد / عبده حمود حميد مقرراً

ثانياً: اختصاصات ومنهج عمل الهيئة:

تتمثل إختصاصات هيئة الرقابة المالية والإدارية المحددة بالنظام المالى والمحاسبى الموحد للمنظمات العربية المتخصصة سالفة الذكر فى الآتي :

1- تدقيق الحسابات الختامية للتحقق من صحتها والتعرف على حقيقة المركز المالى.

2- الاطلاع على السجلات والوثائق والبيانات وفحص أى سجلات أو وثائق تراها لازمة للقيام بمهامها ، وكذلك الاتصال المباشر بالموظفين المعنيين.

3- التأكد من توافر الوثائق والعقود المؤيدة للمبالغ التى يجرى تدوير مخصصاتها بموجب أحكام المادة (21) من النظام المالى والمحاسبى الموحد.

4- مراقبة الإجراءات الإدارية الخاصة بشؤون الموظفين للتحقق من مطابقتها للموازنة والإجراءات المالية المقررة.

5- مراجعة قيود المخازن وسجلاتها ومستندات التوريد والصرف والتحصيل.

وتنفيذا لتلك الاختصاصات المشار إليها أعلاه قامت الهيئة بالاطلاع على ما يلى :

1. النظام المالى والمحاسبى الموحد للمنظمات العربية المتخصصة.
2. النظام الأساسى الموحد لموظفى المنظمات العربية المتخصصة واللائحة التنفيذية له.
3. نظام المشتريات الموحد للمنظمات العربية المتخصصة.
4. اللائحة التنفيذية الخاصة بالتعاقد مع الخبراء في المنظمات العربية المتخصصة.
5. نموذج البيانات والمعلومات المطلوبة لإعداد تقارير هيئة الرقابة المالية والإدارية.
6. نظام مكافأة نهاية الخدمة الموحد لموظفى المنظمات العربية المتخصصة.
7. نماذج الإجازات لموظفى المنظمات العربية المتخصصة.
8. الهيكل النموذجى لتصنيف الحسابات وتفسيره.
9. المذكرة الايضاحية للحساب الختامي.
10. قيود الاقفال في نهاية السنة المالية.
11. اللائحة التنظيمية الموحدة لوحدة الرقابة الداخلية للمنظمات العربية المتخصصة.
12. نموذج إعداد تقرير المراقب الداخلى للمنظمات العربية المتخصصة.
13. نظام المخازن الموحد للمنظمات العربية المتخصصة.
14. الموازنة التقديرية المعتمدة للمنظمة لعام 2020.
15. الحسابات الختامية والمركز المالى في 2020/12/31.
16. قيود الصرف والتحصيل والتسوية لمنظمة العمل العربية.
17. السجلات المالية والوظيفية لمنظمة العمل العربية.
18. سجل الموجودات الثابتة ومحاضر الجرد لمنظمة العمل العربية.
19. بيان المشروعات المنفذة والتي هي تحت التنفيذ والأخرى التي لم تنفذ .
20. ملفات العاملين بالمنظمة .

**21.** الهيكل التنظيمى للمنظمة .

**22.** تقرير المراقب الخارجي والحسابات الختامية ( لمكتب العمل العربي والمراكز والمعاهد ) للسنة المالية المنتهية في 2020/12/31.

**23.** التقرير والتوصيات الصادرة عن الاجتماع رقم (29) للجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة المنبثقة عن المجلس الاقتصادى والاجتماعى وقرارات المجلس الاقتصادى والاجتماعى وكذلك الاجتماع الإستثنائى للجنة المنظمات.

**اعتمدت الهيئة لتنفيذ مهامها منهجية مراجعة نماذج من الأعمال التالية :**

- إجراءات تنفيذ توصيات هيئة الرقابة المالية والإدارية السابقة وقرارات وتوصيات لجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة المنبثقة عن المجلس الإقتصادى والإجتماعى لسنة 2019 التي نوقشت في الدورة رقم (106) لسنة 2020 للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.
- مراجعة نماذج من الجوانب الإدارية والتنظيمية.
- مراجعة نماذج من الجوانب المالية وتدقيق السجلات والقيود المحاسبية والوقوف على مدى تنفيذ المشاريع والبرامج.
- إجراء المقابلات والاستفسارات مع المسؤولين.
- الاطلاع على الوثائق والمستندات المؤيدة للإجراءات المالية والإدارية.

- باشرت الهيئة مهامها وفقا لقرار المجلس الاقتصادى والاجتماعى وأحكام النظام المالى والمحاسبى الموحد فيما يتعلق باختصاصات وصلاحيات هيئات الرقابة المالية والإدارية وفق النموذج الموحد لتقارير هيئات الرقابة للمنظمات العربية المتخصصة المعتمدة من المجلس الاقتصادى والاجتماعى، وقـــرار مجـــلس إدارة منظمـــة العمـل العربيـة بدورته العادية (93) ، بتاريخ 24 أكتوبر/ تشرين الأول 2020، والخاص بالنظر فى إنعقاد الدورة العادية (47) لمؤتمر العمل العربي ، يقرر " يوافق المجلس على تمديد مدة عمل الهيئات المشكلة للجان النظامية ومنها هيئة الرقابة المالية ويؤذن لهم بالاستمرار فى استئناف أعمالهم ومتابعة أنشطتهم المحددة لهم فى النظم واللوائح ذات الصله، وذلك إلى حين إنعقاد الدورة العادية (47) لمؤتمر العمل العربي".

**4- مجلس إدارة منظمة العمل العربية الدورة (الرابعة والتسعون)**

**مكان وتاريخ التنفيذ :**

6 مارس / آذار 2021، من خلال المنصة الالكترونية ZOOM

(1) استنادا إلى الفقرة السابعة من المادة الثانية من نظام العمل بمجلس إدارة منظمة العمل العربية والتي تنص على " إذا تعذر لسبب ما اجراء الانتخابات لاختيار أعضاء المجلس إثر انتهاء مدة ولايتهم فإنّ المجلس يواصل مهامه إلى حين إجراء انتخابات جديدة على الا تتجاوز هذه الفترة سنة واحدة "

(2) واستنادا إلى الفقرتين الأولى والثالثة من المادة الرابعة من نظام العمل بمجلس إدارة منظمة العمل العربية، وجه السيد المدير العام لمكتب العمل العربي الدعوة لانعقاد الدورة العادية الرابعة والتسعين لمجلس إدارة منظمة العمل العربية من خلال المنصة الالكترونية ZOOM وذلك يوم 6 مارس / آذار 2021 .

(3) شارك في اجتماعات المجلس كل من:

**أولاً: فريق الحكومات**

**(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ( عضوا أصيلا ) :**

- معالى السيد / الهاشمي جعبوب — وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعى
- السيد / رابح مخازني — مدير علاقات العمل
- السيد / بوعلام عيساوي — مدير الدراسات القانونية والتعاون
- السيد / أحمد مرشيشي — مفتش مركزي
- السيد / زكرياء بقطاش — مكلف بالاعلام والاتصال

**(2) جمهورية السودان ( عضوا أصيلا ) :**

- السيد/ يوسف الطيب عيسى — وكيل وزارة العمل والإصلاح الإدارى
- السيدة / سلوى محمد عبد الله — مدير الإدارة العامة للعلاقات الخارجية - المكلف

**(3) دولة الكويت ( عضوا أصيلا ) :**

- الدكتور / مبارك فهاد العازمى — نائب المدير العام لحماية القوى العاملة
- السيد / جابر علي العلي — مدير إدارة العلاقات الدولية

**(4) جمهورية مصر العربية ( عضوا أصيلا ) :**

- معالى السيد / محمد محمود سعفان — وزير القوى العاملة
- الأستاذة / آمال عبد الموجود عبد الحكم — رئيس الإدارة المركزية للعلاقات الخارجية
- الأستاذ / إيهاب عبد العاطى عليان — المستشار القانوني لمعالى الوزير
- الأستاذ / هلال مأمون عبد الله — مدير عام الإدارة العامة للمؤتمرات والاتفاقيات

**(5) الجمهورية التونسية ( عضوا احتياط ) :**

- معالى السيد / محمد الطرابلسي — وزير الشؤون الاجتماعية

- السيدة / فريال غراب — المديرة العامة لمكتب التعاون الدولى والعلاقات الخارجية
- السيدة / ندى العريضي — مديرة بمكتب التعاون الدولى والعلاقات الخارجية

**ثانياً: فريق أصحاب الأعمال**

- السيد / عثمان شريف الريس — ( مملكة البحرين / عضوا أصيلا )
- المهندس / على صبيح على — ( جمهورية العراق / عضواً احتياط )

**ثالثاً: فريق العمال**

- السيد / مازن المعايطة — رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال ( المملكة الأردنية الهاشمية / عضوا أصيلاً )
- الدكتور / محمد بطى ثانى الشامسى — رئيس مجلس إدارة جمعية التنسيق بين الجمعيات المهنية ( دولة الإمارات العربية المتحدة / عضوا أصيلاً )
- السيد / أسامة سلمان حسن — أمين السر للاتحاد الحر لنقابات عمال البحرين (مملكة البحرين / عضواً احتياط )

**رابعاً: المراقبون**

**** الأمانة العامة لجامعة الدول العربية:**

- الوزير المفوض / محمد خير عبد القادر — مدير إدارة المنظمات والاتحادات العربية
- الدكتورة / علا البدرى — المشرف على قسم المنظمات العربية
- السيدة / سمر فائق أحمد — مسؤولة الأنشطة والبرامج للمنظمات العربية المتخصصة

**** هيئة الرقابة المالية والإدارية بمنظمة العمل العربية**

- السيدة / شفاء ناجى — رئيس الهيئة

**** اتحاد الغرف العربية**

- السيدة / هدى كشتان — مديرة شؤون الغرف العربية والغرف المشتركة
- السيد / محمد مزهر — مسؤول الإعلامي
- الآنسة / زينة عساف — باحثة اقتصادية

**** الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب**

- السيد / غسان غصن — الأمين العام للاتحاد

**** المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشئون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية**

- السيد / خليل يعقوب بوهزاع — مدير إدارة الشئون العمالية

**** منظمة العمل الدولية:**

- الأستاذة / ناتالي بافيتش — مسؤول المراقبة والتقييم وإدارة المعرفة
  المكتب الإقليمي للدول العربية – بيروت

**خامساً: تغيب عن الحضور**

- السيد / خليل الغريانى — عضو المكتب التنفيذي بالاتحاد التونسى للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية

(4) وتنفيذا لقرار مؤتمر العمل العربي في دورته (37) المنامة، مارس / آذار 2010 بشـــأن: " دعوة دولة فلسطين للمشاركة في اجتماعات مجلس إدارة منظمة العمل العربية بشكل مستمر لتقديم تقرير دوري عن أوضاع عمال وشعب فلسطين في الأراضي المحتلة ".

**فقد تشكل وفد دولة فلسطين من:**

- معالي الدكتور / نصري أبو جيش وزير العمل
- السيد / عبد الكريم ضراغمة — الوكيل المساعد لسياسات قطاع العمل بالوزارة

حيث قام معالي الوزير بتقديم وثيقة التقرير المشار إليه

(5) ووفقا للفقرة (3) من المادة الخامســة من نظام العمل بمجلس إدارة منظمة العمل العربية " إذا تعذّر على الرئيس المنتخب بالاسم حضور إحدى دورات المجلس أو رئاسة إحدى الجلسات، يتولاّها بدلا عنه أحد نائبي الرئيس بالتناوب." وعليه يتولى الدكتور / محمد بطي ثاني الشـامســي رئيس مجلس إدارة جمعية التنســيق بين الجمعيات المهنية نائب رئيس مجلس الإدارة عن فريق العمال (دولة الإمارات العربية المتحدة / عضوا أصيلاً) مهام رئيس مجلس الإدارة للدورة (94).

(6) الجلسة الافتتاحية:

عقدت الجلسة الافتتاحية للدورة الرابعة والتسعين لمجلس إدارة منظمة العمل العربية، وألقيت فيها كلمات لكل من :

- **سعادة السيد / فايز علي المطيري**

**المدير العام لمنظمة العمل العربية**

ألقى كلمة في افتتاح فعاليات المجلس رحب فيها بالســادة أعضــاء مجلس الإدارة وقدم لهم الشــكر والامتنان على تلبيتهم الدعوة للمشــاركة في أعمال الدورة العادية (94) لمجلس الإدارة، كما رحب بالســادة ممثلي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وكافة السادة المراقبين.

وقد وجه أجمل التهانى وأطيب التبريكات **لمعالى السيد / أحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية** بمناسبة صدور قرار مجلس وزراء الخارجية العرب بتجديد الثقة لمعاليه لولاية جديدة كأمين عام لجامعة الدول العربية متمنين لمعاليه كل التوفيق والسداد في أداء مهامه وتعزيز أطر التعاون والتنسيق بين مؤسسات العمل العربي المشترك وتثمن جهوده لدعمه المتواصل لمؤسسات العمل العربى المشترك .

كما بارك **لسعادة الدكتور / محمد بطي ثاني الشامسي على ترأسه أعمال الدورة** ، متمنيا له السداد والتوفيق في إدارة أعمالها.

كما تقدم بأسمي آيات الشكر والتقدير **لمعالي السيدة / مريم عقيل السيد هاشم العقيل رئيس مجلس الإدارة** السابقة على الجهود المخلصة والمضنية التي بذلتها وبالتعاون الكبير مع أعضاء المجلس في إنجاح أعمال المجلس الموقر في دوراته السابقة.

كما **أستعرض سيادته** أهم بنود جدول أعمال المجلس مشيراً إلى أن جدول الأعمال يتضمن تقريراً مفصلاً حول قضية العرب الأولى ـــ قضية فلسطين ـــ مقدم من وزير العمل بدولة فلسطين بشأن أهم الانتهاكات الإسرائيلية وأثارها الاقتصادية والاجتماعية على الشعب الفلسطيني خلال عام 2020، والهدف من هذا التقرير هو فضح الممارسات والانتهاكات والسياسات التدميرية المتبعة للكيان الصهيوني ضد شعبنا الشقيق في فلسطين.

**مؤكداً** على أن التبعات الكارثية للاحتلال الإسرائيلي وحرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه المشروعة سيظل يمثل قضية أمتنا العربية المركزية إلى أن يرحل الكيان الصهيوني ويتم إقامة دولة فلسطين الحرة وعاصمتها القدس الشريف.

كما هنأ دولة فلسطين على الجهود الطيبة لرفع المعاناة عن شعب فلسطين كافة من خلال إطلاق الاستراتيجية الوطنية للتشغيل بتاريخ 2021/3/3 في المؤتمر الوطنى الأول للحوار الاجتماعى بدولة فلسطين عبر الفيديو كونفراس بمشاركة الدكتور محمد اشتيه دولة رئيس الوزراء والسيد جاى رايدر مدير عام منظمة العمل الدولية ومعالى الدكتور نصرى أبو جيش وزير العمل وأطراف الإنتاج الثلاثة بدولة فلسطين .

**وأختتم سعادة السيد المدير العام** كلمته بتمنياته بالتوصل إلى نتائج وقرارات عملية وملموسة لخدمة قضايا العمل والعمال في الوطن العربي، وأن يحفظ الله بلداننا العربية والإسلامية من شر البلاء والوباء.

- **الدكتور / محمد بطى ثانى الشامسى**

**رئيس مجلس إدارة جمعية التنسيق بين الجمعيات المهنية**

**( دولة الإمارات العربية المتحدة / عضوا أصيلاً )**

**رئيس مجلس الإدارة**

ألقى كلمة رحب فيها بكافة السادة أعضاء مجلس الإدارة ، وبسعادة السيد المدير العام للمنظمة، وكافة السادة المراقبين الكرام وجميع المشاركين في أعمال هذه الدورة.

متمنياً لأعمال هذه الدورة التي تنعقد للمرة الثانية عبر تقنية الاتصال المرئي أن يسودها أجواء من الأخوة

والتعاون وروح الفريق الواحد، للوصـــول إلى أفضـــل النتائج وأن تُتوج بتوصـــيات وقرارات عملية، مُثمرة وملموسة.

كما تقدم في بداية كلمته بالشـكر والامتنان لمعالي السـيدة / مريم عقيل السـيد هاشـم العقيل رئيس المجلس السـابق ، على الجهود التي بذلتها خلال ترأسـها لأعمال المجلس الموقر والتي كان لها الأثر الطيب في إنجاح أعماله.

كما أشـار سـيادته إلى الظروف التي تنعقد فيها هذه الدورة ومدي انعكاسـات وآثار جائحة كوفيد – 19 علي كافة دول العالم ، والتداعيات الكبيرة التي شـملت مناحي الحياة المختلفة الاقتصـادية والاجتماعية وتفاقم العديد من الأزمات ، خاصـة زيادة معدلات الفقر والبطالة والفئات الهشـة والضـعيفة ، وأفرزت تحديات إضـافية أثقلت كاهل كافة البلدان ، خاصة البلدان العربية.

كما أستعرض سيادته أهم بنود جدول الأعمال ومنها تقرير عن أوضاع عمال وشعب فلسطين في الأراضي العربية المحتلة ، وعدداً من الموضـوعات ذات الصـلة بأنشـطة المنظمة وأهدافها، والتي تدور في مجملها حول قضايا العمل والعمال في الوطن العربي، كمتابعة تنفيذ قرارات المجلس الموقر في الدورة العادية (93) ومناقشة بعض المسائل المالية والإدارية واستعراض عدد من التقارير الفنية الصادرة عن بعض اللجان النظامية، إضافة إلى اسـتعراض البند المتعلق بتعديل جدول أعمال الدورتين العادية (47 – 48 ) لمؤتمر العمل العربي، والتي حالت الظروف الراهنة عن عقدها في موعدها كما يعلم الجميع ، هذا فضـلا عن استعراضـه لأنشطة وإنجازات مكتب العمل العربي بين دورتي المجلس (93 - 94) وغيرها من المسائل.

كما أكد سعادته على الحرص بمتابعه تطورات القضية الفلسطينية وأهمية التذكير دائما بعدالة هذه القضية ، باعتبارها قضـية العرب الأولى ، والدفاع عنها في المحافل الاقليمية والدولية المختلفة، وذلك لفضـح ممارسـات الكيان الغاصـب التمييزية والعنصـرية ، التي ما فتئ يرتكبها ضـد الشـعب الفلسـطيني، ولأكثر من سبعين سنة ، والتي تستهدف التهام أرضه، واستنزاف اقتصاده، ونهب مياهه، والتضييق عليه في حياته المعيشية.

مؤكداً على أن المجلس يدين كافة أعمال الاسـتيطان ومصـادرة الأراضـي بالقوة، وكافة أشـكال التطهير العرقي والتهجير والإخفاء القسـري التي يتعرض لها أشـقاؤنا الفلسـطينيين، وكل عمليات الاعتقال والقتل خارج القانون، التي تحدث بشكل يومي، أمام أسماع وأنظار المجتمع الدولي، في تحد صارخ ومعيب لأحكام ونصوص القانون الدولي الانسـاني، داعياً للوقوف صـفا واحدا مع الشـعب الفلسـطيني ودعمه بكل ما نملك من امكانيات اقتصـادية وسياسية، حتى ينال جميع حقوقه الوطنية المشروعة، ومن أهمها الاعتراف له بحق تقرير المصير، وحق عودة اللاجئين، وتمكينه من إقامة دولته المستقلة على كامل أرضه، وعاصمتها القدس الشريف، والتي تعد من أبسط الحقوق التي كفلتها جميع الأعراف والمواثيق والقوانين الدولية.

- **الوزير المفوض / محمد خير عبد القادر**

**مدير إدارة المنظمات والاتحادات العربية**

**جامعة الدول العربية**

وجه التهنئة للدكتور / محمد بطى ثانى الشامسى، على ترأسه أعمال الدورة، وأشاد بالدور الذى تقوم به المنظمة لتحقيق أهدافها النبيلة من خلال الفاعليات المتميزة التي عقدتها المنظمة لدراسة سبل مواجهة التحديات التي فرضتها كورونا على أسواق العمل وعلى أطراف الإنتاج الثلاثة ، كما وجه الشكر للمدير العام لمنظمة العمل العربية على الدور الذى يقوم به لتحقيق أهداف المنظمة والتنسيق المستمر مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في كافة الأنشطة والمجالات.

وتمنى التوفيق والنجاح للاجتماع في ظل التحديات التي تمر بها المنطقة العربية والتي فرضتها الجائحة مؤكدا على دور المنظمة بكافة أجهزتها ، والتى تنفرد بتكوينها الثلاثى وفى تحقيق مهام وأهداف قومية هامة لصالح أطراف الإنتاج الثلاثة ، وأشار إلى مشاركة المنظمة في جميع الاجتماعات التي عقدتها الجامعة العربية .

وأشاد بدور المنظمة ومديرها العام في تفعيل هذه الندوات ، كما أشار إلى تقديم سعادة المدير العام مقترح هام أثناء انعقاد لجنة التنسيق العليا للعمل العربى المشترك باطلاق مرصد عربى بأشراف الأمانة يوثق الاستجابات الوطنية والجهود الاستثنائية للحكومات العربية في مواجهة هذه الجائحة ، وجارى بحث كيفية تحويله لمرصد دائم لمواجهة كافة الأزمات .

وفى الختام قدم الشكر والتقدير للمدير العام والكوادر العاملة بالمنظمة على جهودهم وتمنى للمجلس التوفيق والنجاح في أعماله .

**كما ألقى معالى السيد / محمد محمود سعفان وزير القوى العاملة بجمهورية مصر العربية** مداخلة قدم فيها التهنئة للدكتور / محمد بطى ثانى الشامسى ، على ترأسه أعمال الدورة ، ووجه الشكر لمعالي السيدة / مريم عقيل السيد هاشم العقيل رئيس المجلس السابق ، على الدور الذى قدمته خلال الدورات السابقة ، وقدم مقترح أن يكون هناك قرار حول فلسطين لرصد كافة الاعتداءات في مجال العمل بحيث يكون هناك استهداف لتقديم شكوى إلى لجنة المعايير في منظمة العمل الدولية حول الانتهاكات التي يتعرض لها عمال فلسطين في أرض فلسطين المحتلة وبحيث يتم عرضه على مؤتمر العمل الدولى ، لإصدار قرارات من قبل منظمة العمل الدولية في هذا الشأن .

**(7) المصادقة على جدول الأعمال:**

بعد الاطلاع على مشروع جدول الأعمال الذي أعده المدير العام لمكتب العمل العربي طبقا للفقرة (5) من المادة الرابعة من نظام العمل بمجلس الإدارة،

واستنادا إلى نص الفقرة (1) من المادة السابعة من النظام التي تنص على مصادقة المجلس في بداية كل دورة على جدول أعماله،

**فقد قرر مجلس الإدارة المصادقة على جدول الأعمال التالي:**

البند الاول تقرير عن أوضاع عمال وشعب فلسطين في الأراضي العربية المحتلة.

البند الثاني متابعة تنفيذ قرارات الدورة (93) لمجلس إدارة منظمة العمل العربية.

24 أكتوبر / تشرين الأول 2020)

البند الثالث المسائل المالية والإدارية:

- الموقف المالي للمنظمة من حيث المساهمات والمتأخرات على الدول الأعضاء حتى « 1 / 3 / 2021»
- تقرير هيئة الرقابة المالية والإدارية وتقارير مراقبي الحسابات عن الحسابات الختامية لمكتب العمل العربي والمراكز والمعاهد التابعة للمنظمة عن السنة المالية المنتهية في 31 / 12 / 2020
- تقرير المراجع الداخلي
- متابعة تنفيذ توصيات الاجتماع الاستثنائي للجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة ديسمبر / 2020 .

البند الرابع تقرير عن نشاطات وانجازات منظمة العمل العربية بين الدورتين:

- « 93 »لمجلس الإدارة « أكتوبر / تشرين الأول 2020 »
- « 94 »لمجلس الإدارة « مارس / آذار 2021 »

البند الخامس تعديل مشروع جدول أعمال الدورة "47" لمؤتمر العمل العربي (2021)

- مذكرة وزارة الشؤون الاجتماعية بالجمهورية التونسية بشأن الخطة الاستراتيجية لمنظمة العمل الدولية للفترة 2022 – 2025
- البند السادس تعديل مشروع جدول أعمال الدورة "48" لمؤتمر العمل العربي (2022)
- إضافة الموضوعات التالية:
- المسائل المالية والخطة والموازنة (2023 - 2024)
- تشكيل لجنة الخبراء القانونيين.
- تكريم رواد العمل العرب.

البند السابع تقرير عن نتائج أعمال لجنة الحريات النقابية "40."

البند الثامن تقرير عن نتائج اعمال الدورة (41) للجنة الخبراء القانونيين.

البند التاسع تقرير عن نتائج أعمال لجنة شئون عمل المرأة "19."

البند العاشر التقارير التكميلية للسيد المدير العام

- تقرير حول نتائج أعمال الدورة (50) للجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك .
- تقرير عن نتائج أعمال الدورة (107) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ( فبراير / شباط 2021)

**5- مؤتمر العمل العربي الدورة (47)**

استنادًا إلى نص الفقرتين (الأولى والثانية) من المادة الخامسة من دستور منظمة العمل العربية، والمادة الثالثة من نظام العمل بالمؤتمر، عقدت منظمة العمل العربية الدورة السابعة والأربعين لمؤتمر العمل العربي في مدينة القاهرة، خلال الفترة من 5 - 12 سبتمبر / أيلول 2021.

شارك في أعمال المؤتمر (397) عضواً يمثلون أطراف الإنتاج الثلاثة من (21) دولة عضو في منظمة العمل العربية والمنظمات المراقبة موزعين كما يلي:

- أعضاء حكوميون ( 170)
- برئاسة: (12) وزير زائر، و (7) رئيس وفد
- أصحاب أعمال ( 61 )
- عمال ( 123 )
- إضافة إلى مشاركة ممثلي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وعدد من المنظمات والاتحادات العربية والإقليمية والدولية بصفة مراقب ويبلغ عدد أعضائهم المشاركين (43) عضواً.

**تضمن جدول أعمال الدورة (47) لمؤتمر العمل العربي لعام 2021 البنود التالية:**

1- تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي.
2- النظر في قرارات وتوصيات مجلس الإدارة.
3- متابعة تنفيذ قرارات مؤتمر العمل العربي السابق.
4- المسائل المالية والخطة والموازنة.
5- تطبيق اتفاقيات وتوصيات العمل العربية.
6- مذكرة المدير العام لمكتب العمل العربي حول الدورة (109) لمؤتمر العمل الدولي (جنيف،2021).
7- تشكيل الهيئات الدستورية والنظامية بمنظمة العمل العربية.
8- بند فني حول " أثر التطور التكنولوجي على بيئة العمل "
9- بند فني حول " متطلبات الاقتصاد الأخضر لتوفير فرص العمل "
10- تحديد مكان وجدول أعمال الدورة (48) لمؤتمر العمل العربي (2022).

**وقد انبثقت عن المؤتمر اللجان التالية:**

1- اللجنة التنظيمية.
2- لجنة اعتماد العضوية.
3- لجنة الصياغة
4- اللجنة المالية.

5- لجنة تطبيق الاتفاقيات والتوصيات.

6- لجنة أثر التطور التكنولوجي على بيئة العمل.

7- لجنة متطلبات الاقتصاد الأخضر لتوفير فرص العمل.

**6- مجلس إدارة منظمة العمل العربية الدورة (الخامسة والتسعون)**

**مكان وتاريخ التنفيذ:**

الدوحة / دولة قطر 24 - 25 أكتوبر / تشرين الأول 2021.

(1) بناء على الدعوة الكريمة من غرفة تجارة وصناعة قطر باستضافة أعمال الدورة الخامسة والتسعين لمجلس إدارة منظمة العمل العربية بمدينة الدوحة.

(2) واستنادا إلى الفقرتين الأولى والثالثة من المادة الرابعة من نظام العمل بمجلس إدارة منظمة العمل العربية، وجه السيد المدير العام لمكتب العمل العربي الدعوة لانعقاد الدورة العادية الخامسة والتسعين لمجلس إدارة منظمة العمل العربية (الدوحة / دولة قطر 24 – 25 أكتوبر / تشرين الأول 2021).

(3) شارك في اجتماعات المجلس كل من:

**أولاً: فريق الحكومات**

**(1) الجمهورية التونسية ( عضوا أصيلا ) :**

- السيدة / حياة بن إسماعيل — رئيسة الهيئة العامة للشغل والعلاقات المهنية
- السيدة / فريال غراب — المديرة العامة لمكتب التعاون الدولى والعلاقات الخارجية

**(2) جمهورية العراق ( عضوا أصيلا ) :**

- معالي الدكتور / عادل حاشوش الركابي — وزير العمل والشؤون الاجتماعية
- السيد / علاء عبود سعيد — وكيل الوزارة للشؤون الادارية والقانونية
- السيد / رائد جبار باهض — مدير عام دائرة العمل والتدريب المهني
- السيدة / شذى نافع جعفر — دائرة العمل والتدريب المهني
- السيد / علي فاضل حميد — مرافق السيد الوزير
- السيدة / محاسن عبد الجبار — مديرة قسم العلاقات العربية والدولية
- السيدة / إيمان علاوي محمد — مكتب الوزير

**(3) دولة الكويت ( عضوا أصيلا ) :**

- الدكتور / مبارك فهاد العازمى — نائب المدير العام لحماية القوى العاملة
- السيد / جابر علي العلي — مدير إدارة العلاقات الدولية
- السيد / عبد الله العوضي — منسق اداري

**(4) جمهورية مصر العربية ( عضوا أصيلا ) :**

- معالى السيد / محمد محمود سعفان — وزير القوى العاملة
- الأستاذة / آمال عبد الموجود عبد الحكم — رئيس الإدارة المركزية للعلاقات الخارجية
- الأستاذ / إيهاب عبد العاطى عليان — المستشار القانوني لمعالى الوزير

**(5) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ( عضوا احتياط ) :**

- السيد / بوعلام عيساوي — مدير الدراسات القانونية والتعاون – وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعى

**ثانياً: فريق أصحاب الأعمال**

- المهندس / ناصر أحمد المير — ( دولة قطر / عضوا أصيلا )
- المهندس / منير البساط — ( الجمهورية اللبنانية / عضوا أصيلا )
- السيدة / سعيدة نغزة — ( الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية / عضواً احتياط )

**ثالثاً: فريق العمال**

- السيد / يعقوب يوسف محمد — ( مملكة البحرين / عضوا أصيلاً )
- السيد / حفيظ حفيظ — ( الجمهورية التونسية / عضوا أصيلاً )
- السيد / عاشور تلي — ( الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية / عضواً احتياط )

**رابعاً: المراقبون**

**** الأمانة العامة لجامعة الدول العربية:**

- الوزير المفوض / محمد خير عبد القادر — مدير إدارة المنظمات والاتحادات العربية

**** اتحاد الغرف العربية**

- معالي الدكتور / خالد حنفي — الأمين العام لاتحاد الغرف العربية

**** الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب**

- السيد / جمال قادرى — الأمين العام للاتحاد

**** المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشئون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية**

- سعادة الدكتور / عامر بن محمد الحجري — رئيس المكتب التنفيذي
- السيد / خليل يعقوب بوهزاع — مدير إدارة الشئون العمالية

(4) وتنفيذا لقرار مؤتمر العمل العربي في دورته (37) المنامة، مارس / آذار 2010 بشـــأن: " دعوة دولة فلسطين للمشاركة في اجتماعات مجلس إدارة منظمة العمل العربية بشكل مستمر لتقديم تقرير دوري عن أوضاع عمال وشعب فلسطين في الأراضي المحتلة ".

**فقد تشكل وفد دولة فلسطين من:**

- معالي الدكتور / نصري أبو جيش وزير العمل
- السيد / عبد الكريم دراغمة الوكيل المساعد لسياسات قطاع العمل بالوزارة
- السيد / عزمي عبد الرحمن مدير عام بالوزارة

حيث قام معالي الوزير بتقديم وثيقة التقرير المشار إليه

**(5) الجلسة الافتتاحية:**

عقدت الجلسة الافتتاحية للدورة الخامسة والتسعين لمجلس إدارة منظمة العمل العربية ، وألقيت فيها كلمات لكل من :

- **سعادة السيد / فايز علي المطيري**

**المدير العام لمنظمة العمل العربية**

رحب فى كلمته بأصحاب المعالي والسعادة والسادة أعضاء مجلس الإدارة مهنئاً السيد المهندس/ ناصر أحمد المير ( فريق أصحاب الأعمال / دولة قطر ) لإنتخابه رئيساً للمجلس، كما تقدم بخالص التهنئة إلى معالي الدكتور / عادل حاشوش الركابي ( فريق الحكومات / جمهورية العراق ) والسيد/ يعقوب يوسف محمد ( فريق العمال / مملكة البحرين ) لإنتخابهما نائبين للرئيس.

وأعرب عن جزيل امتنانه وتقديره لسعادة الشيخ / خليفة بن جاسم آل ثاني رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة قطر على الاستضافة الكريمة لأعمال الدورة (95) ، مثمناً عالياً نجاح تجربة قطر الأولى في انتخاب مجلس شورى في أبهى صور الديمقراطية، مما يعكس شفافية القيادة السياسية متمثلة بأميرها المفدى صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني الذي حرص على المضي قدماً من أجل تعزيز دور مجلس الشورى وتطوير العملية التشريعية بتوسيع المشاركة الوطنية، متمنياً باسمه وباسم أعضاء مجلس الإدارة لدولة قطر أميراً وحكومة وشعباً مزيدا من التقدم والرفعة والازدهار .

كما أشاد بأهمية هذه الدورة فهي أول اجتماع حضوري لأعضاء مجلس إدارة المنظمة منذ تفشي جائحة كورونا التي فرضت عقد الدورات السابقة على منصات التواصل الرقمية، وهي أول دورة لأصحاب المعالي والسعادة والسادة أعضاء المجلس الذين نالوا ثقة المؤتمر العام في دورته (47) متمنياً لهم كل التوفيق والنجاح في أعمالهم .

كما أشار إلى الضغوطات التي أثقلت كاهل الحكومات ومنظمات أصحاب العمل والاتحادات العمالية؛ بسبب أزمة كورونا التي طالت أسواق العمل وتسببت في فقدان الوظائف وتراجع المداخيل، فبذلت الحكومات بالتعاون

مع الشركاء الاجتماعيين جهوداً حثيثة للتوصل إلى تدابير فعالة لاستمرارية الأعمال وبدء التعافي من تداعيات الجائحة، مؤكداً على أهمية التعاون والتنسيق على المستوى العربي وتعزيز الشراكات وتطوير آليات الحوار الاجتماعي بين أطراف الإنتاج الثلاث لإيجاد الحلول المبتكرة للتخفيف من آثار هذه الجائحة اجتماعياً واقتصادياً.

كما أكد على حرص منظمة العمل العربية منذ نشأتها على دعم القضية الفلسطينية فأخذت على عاتقها كل الجهود الدولية لدعم عمال وشعب فلسطين، فعقدت على هامش أعمال الدورة (47) لمؤتمر العمل العربي الاجتماع التمهيدي للمانحين لدعم صندوق التشغيل الفلسطيني بإشراف منظمتي العمل العربية والدولية والذي طالما دعا سعادته له وطالب به في المؤتمرات الدولية والملتقيات التضامنية.

- **المهندس / ناصر أحمد المير**

**رئيس مجلس إدارة منظمة العمل العربية**

أعرب فى كلمته عن فائق شكره على الثقة التي منحت له لتحمل مسؤولية رئاسة المجلس، كما قدم الشكر لسعادة الشيخ / خليفة بن جاسم آل ثاني رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة قطر على دعوته الكريمة لاستضافة فعاليات أعمال مجلس الإدارة وعلى الجهود المبذولة فى انجاح أعمالها، متمنياً كل التوفيق والنجاح لمعالي الدكتور / عادل حاشوش الركابي ( فريق الحكومات / جمهورية العراق ) والسيد / يعقوب يوسف محمد ( فريق العمال / مملكة البحرين ) لانتخابهما نائبين لرئيس مجلس الإدارة عن فريقي الحكومات والعمال، مقدماً جزيل الشكر والامتنان لسعادة السيد / فايز علي المطيري المدير العام لمنظمة العمل العربية على جهوده المثمرة في النهوض بأداء المنظمة والتطور المشهود الذي لمسه الجميع في أنشطة المنظمة واجتماعاتها.

كما نوه إلى انعكاسات آثار جائحة كورونا على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، حيث كان لها تأثيرات مباشرة على نسب الفقر والبطالة في الوطن العربي، ودعا إلى ضرورة تكاتف الجهود وتسخير كافة الإمكانيات لجميع الأطراف الفاعلة فى الوطن العربي للمساعدة في الدفع بعجلة التنمية بما يعود بالنفع على الاقتصاديات العربية.

وأكد على أن قضية فلسطين قضية كل عربي، وهي قضيتنا المركزية حيث يعرض مجلس الإدارة في كل دورة بنداً خاصاً عن أوضاع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة .

- **الوزير المفوض / محمد خير عبد القادر**

**ممثل الأمانة العامة لجامعة الدول العربية**

**مدير إدارة المنظمات والاتحادات العربية**

رحب بالسادة أعضاء مجلس الإدارة ونقل تحيات معالي السيد / أحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية متمنياً نجاح أعمال الدورة (95) لمجلس إدارة منظمة العمل العربية .

ووجه شكره وتقديره للشيخ / خليفة بن جاسم آل ثاني رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة قطر على دعوته الكريمة لاستضافة أعمال المجلس مهنئاً المهندس ناصر المير على ترؤسه مجلس الإدارة ومعالي الدكتور/

عادل حاشوش الركابى (فريق الحكومات / جمهورية العراق) والسيد / يعقوب يوسف محمد ( فريق العمال / مملكة البحرين ) لانتخابهما نائبين لرئيس مجلس الإدارة.

كما أشاد بالجهود التي بذلها السيد / فايز علي المطيري المدير العام لمنظمة العمل العربية لإنجاح مسيرة المنظمة رغم الصعوبات التي فرضتها جائحة كورونا وفي الختام تمنى للمجلس التوفيق والنجاح في أعماله .

**(6) المصادقة على جدول الأعمال:**

بعد الاطلاع على مشروع جدول الأعمال الذي أعده المدير العام لمكتب العمل العربي طبقا للفقرة (5) من المادة الرابعة من نظام العمل بمجلس الإدارة،

ووفقا لما قدمه السيد / يعقوب يوسف محمد، عضو مجلس الإدارة عن فريق العمال مقترح بإضافة بند على جدول الأعمال بعنوان **" متابعة الوضع النقابي في جمهورية السودان ".**

**واستنادا إلى نص الفقرة (1) من المادة السابعة من النظام التي تنص على مصادقة المجلس في بداية كل دورة على جدول أعماله،**

**فقد قرر مجلس الإدارة المصادقة على جدول الأعمال التالي:**

البند الاول انتخاب هيئة رئاسة مجلس الإدارة.

البند الثاني تقرير عن أوضاع عمال وشعب فلسطين في الأراضي العربية المحتلة

البند الثالث متابعة تنفيذ قرارات الدورة « 94 » لمجلس إدارة منظمة العمل العربية

« 08 مارس / آذار 2021 » عبر المنصة الالكترونية Zoom

البند الرابع متابعة تنفيذ قرارات الدورة العادية « 47 » لمؤتمر العمل العربي

« القاهرة ، 5 – 12 سبتمبر / أيلول 2021 »

البند الخامس المسائل المالية والإدارية:

- الموقف المالي للمنظمة من حيث المساهمات والمتأخرات على الدول الأعضاء كما في " 1 / 10 / 2021. "
- النظـــر في تعـيين المراجعين القانونيين لتدقيق الحسابات لمنظمة العمل العربية لعامي "2021 - 2022
- مناقلة في موازنة المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل / الجزائر « 2021».
- تقرير المراجع الداخلي لمكتب العمل العربي.

البند السادس استكمال تشكيل لجنة الحريات النقابية بمكتب العمل العربي لمدة عامين (2021 – 2023)

البند السابع استكمال تشكيل لجنة شؤون عمل المرأة العربية لمدة عامين « 2021 – 2023 »

البند الثامن اختيار أعضاء مجلس الإدارة في اللجنة الفنية المعنية باختيار رواد العمل العرب.

البند التاسع تقرير عن نشاطات وانجازات منظمة العمل العربية بين الدورتين:

- "94"لمجلس الإدارة « مارس / آذار 2021 »
- "95"لمجلس الإدارة « أكتوبر / تشرين الأول 2021 »

البند العاشر التقارير التكميلية للسيد المدير العام:

- تقرير حول نتائج أعمال الدورة « 51 » للجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك.
- تقرير عن نتائج أعمال الدورة « 108 » للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

البند الحادي عشر متابعة الوضع النقابى فى جمهورية السودان.

**7- آجتماع لجنة الخبراء القانونيين الدورة (42)**

**مكان وتاريخ التنفيذ:**

19 - 20 ديسمبر / كانون الأول 2021، عبر برنامج زووم للإجتماعات عن بُعد.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:**

إدارة الحماية الاجتماعية

**أعضاء اللجنة:**

| | |
|---|---|
| 1. الأستاذ / حمادة أبو نجمة | المملكة الأردنية الهاشمية |
| 2. الدكتور / على فيصل الصديقي | مملكة البحرين |
| 3. الأستاذ / محمد كشو | الجمهورية التونسية |
| 4. الدكتورة / إيمان خزعل | الجمهورية اللبنانية |
| 5. الأستاذ / إيهاب عبد العاطي عليان | جمهورية مصر العربية |

**جدول الأعمال:**

- إفتتاح أعمال اللجنة
- إنتخاب رئيس الدورة 42 للجنة الخبراء القانونيين لمدة عام
- مناقشة الجزء الأول: دراسة التقارير السنوية حول اتفاقيات العمل العربية لعام 2020
- مناقشة الجزء الثاني: متابعة الردود على ملاحظات لجنة الخبراء القانونيين
- مناقشة الجزء الثالث: موضوعات تتعلق بمعايير العمل العربية
- مناقشة توصيات الدورة 42 للجنة الخبراء القانونيين

**التوصيات:**

1- تؤكد اللجنة على أن المقصود بما ورد في المادة العاشرة من نظام اتفاقيات وتوصيات العمل العربية بعرض الاتفاقية على السلطات المختصة لاتخاذ ما تراه مناسباً لها من تصديق أو غيره، هو عرضها على السلطة التي تملك صلاحية اتخاذ مثل هذا القرار كما هو منصوص عليه في دستورها، وهذا العرض لا يعتبر متحققاً إلا بعرض الاتفاقية على السلطة التي تختص بالتصديق على الاتفاقيات في الدولة - بغض النظر على تسميتها - أما خلاف ذلك من إجراءات إدارية فانه لا يعد عرضاً كما تنص عليه المادة المذكورة.

2- تؤكد اللجنة دعوتها للدول العربية لإشراك أحد الموظفين المختصين بمعايير العمل في وزارة العمل ضمن الوفد الحكومي في مختلف دورات مؤتمر العمل العربي لحضور أشغال لجنة تطبيق الاتفاقيات والتوصيات وتأمين الحوار والتواصل بين هؤلاء الموظفين ولجنة الخبراء القانونيين الممثلة برئيسها في المؤتمر ومكتب العمل العربي لتحقيق التنفيذ الكامل والصحيح لالتزامات الدول الأعضاء بشأن المعايير.

3- تؤكد اللجنة على مراعاة حكومات الدول الأعضاء عند إعدادها الردود والتقارير التي ترسلها لمكتب العمل العربي، التنسيق مع منظمات أصحاب الأعمال والعمال أثناء فترة الإعداد وعدم الاكتفاء بإرسال نسخة للعلم فقط. وذلك وفقاً للمادة السابعة عشرة من نظام اتفاقيات وتوصيات العمل العربية.

4- تدعو اللجنة الدول الأعضاء إلى الاستفادة من إمكانية المصادقة الجزئية التي تتيحها معظم الاتفاقيات، وبما يتناسب مع ظروف الدولة وإجراءاتها، الأمر الذي سيساعدها في تحقيق المزيد من التصديقات والانسجام التدريجي لتشريعاتها وإجراءاتها مع المعايير الواردة فيها.

5- لاحظت اللجنة أن بعض الدول الأعضاء أشارت في تقاريرها إلى أن عدم التصديق على الاتفاقيات يعود إما إلى اختلافات بين تشريعاتها الوطنية والمعايير الواردة في الاتفاقيات، أو أن هذه المعايير لا تتفق مع التوجهات والسياسات الوطنية ذات الصلة بمضمون المعايير. وترى اللجنة أن المبررات المشار إليها على الرغم من أهميتها يجب أن لا تكون عائقاً دون قيام الدول الأعضاء بالتصديق على الاتفاقيات الذي يؤدي إلى تعديل قوانينها بما يتفق مع المعايير ، وهذا بدوره يساهم في تحقيق أحد الأهداف التي تسعى منظمة العمل العربية إلى الوصول إليها وهو وجود مستويات متماثلة في تشريعات العمل العربية.

6- ترى اللجنة أنه من الضروري ان يكون هناك تواصل مباشر بين مكتب العمل العربي والدول الأعضاء وبالأخص التي لديها صعوبات في عرض الاتفاقيات أو التصديق عليها أو تطبيقها، وذلك من خلال حلقات نقاشية أو دورات تدريبية للعاملين في مجال المعايير.

7- تؤكد اللجنة على ضرورة الرد وفقاً لنماذج التقارير المعدة من مكتب العمل العربي، كما تؤكد على ضرورة إدراج نص التشريع الوطني الذي يغطي كل حكم من أحكام الاتفاقية في التقارير المرسلة من الدول الأعضاء حتى تتمكن اللجنة من الاطلاع عليها والتثبت من توفر التغطية التشريعية لأحكام الاتفاقيات محل المتابعة.

8- تؤكد اللجنة على ضرورة الالتزام بالمواعيد المحددة لتلقي تقارير المتابعة من قبل الدول الأعضاء حتى تتمكن اللجنة من دراستها وإبداء الملاحظات بشأنها ومن ثم عرضها على المؤتمر العام.

9- تثمن اللجنة الجهود المبذولة من مكتب العمل العربي (إدارة الحماية الاجتماعية) وتدعو إلى تكثيف الأنشطة المتعلقة بالمعايير في وزارات العمل العربية وتقديم الدعم الفني لها من أجل تحقيق المزيد من التعاون بين هذه الوزارات ومكتب العمل العربي ولجنة الخبراء القانونيين مما يؤدي إلى تحقيق الأهداف المرجوة من المعايير وإيفاء الدول بالتزاماتها في هذا الشأن.

# المحتويـــات


| المحـور والمجـال | رقم الصفحة |
|---|---|
| ** تـقديـــم. | 3 |
| **أولا: محور الحماية الاجتماعية:** | 5 |
| - مجال علاقات العمل | 6 |
| - مجال تشريعات ومعايير العمل | 8 |
| - مجال عمل الأطفال | 10 |
| - مجال شؤون عمل المرأة العربية | 15 |
| - مجال الأشخاص ذوي الإعاقة | 17 |
| - مجال التأمينات الاجتماعية | 18 |
| - مجال الصحة والسلامة المهنية | 25 |
| **ثانيا: محور التنمية البشرية والتشغيل:** | 31 |
| - مجال التشغيل | 32 |
| - مجال الهجرة | 46 |
| - مجال الثقافة العمالية وبحوث العمل | 47 |
| - مجال تنمية الموارد البشرية | 50 |
| **ثالثا: محور العلاقات الخارجية والتعاون الدولي** | 53 |
| - مجال العلاقات العربية والدولية | 54 |
| - مجال التعاون الفني | 60 |
| **رابعا: محور الإعلام والتوثيق والمعلومات:** | 78 |
| - مجال الإعلام والنشر | 79 |
| - مجال التوثيق والمعلومات | 80 |
| - مجال الإصدارات والدراسات والترجمة | 83 |
| **خامساً: محور الاجتماعات الدستورية والنظامية** | 86 |